

خرافة

التفوق الأمريكى

عرض وتحليل

أحمد حسن

دار
أخبار اليوم
قطاع الثقافة

كتاب
اليوم
يصدر
أول كل شهر

□ عدد ٤٦٧ □

أخبــار اليــوم
قطاع الثقافة

المركز الرئيسي

أخبار اليوم . قطاع الثقافة

٦ ش الصحافة . القاهرة . جمهورية مصر العربية

ت. فاكس : ٥٧٩٠٩٣٠ - ٥٧٩٥٨٩٦

العنوان على الإنترنت

WWW. akhbarelyom. org\ketab

البريد الإلكتروني

akhbar el yom@akhbarelyom. org

الاشتراكات السنوية

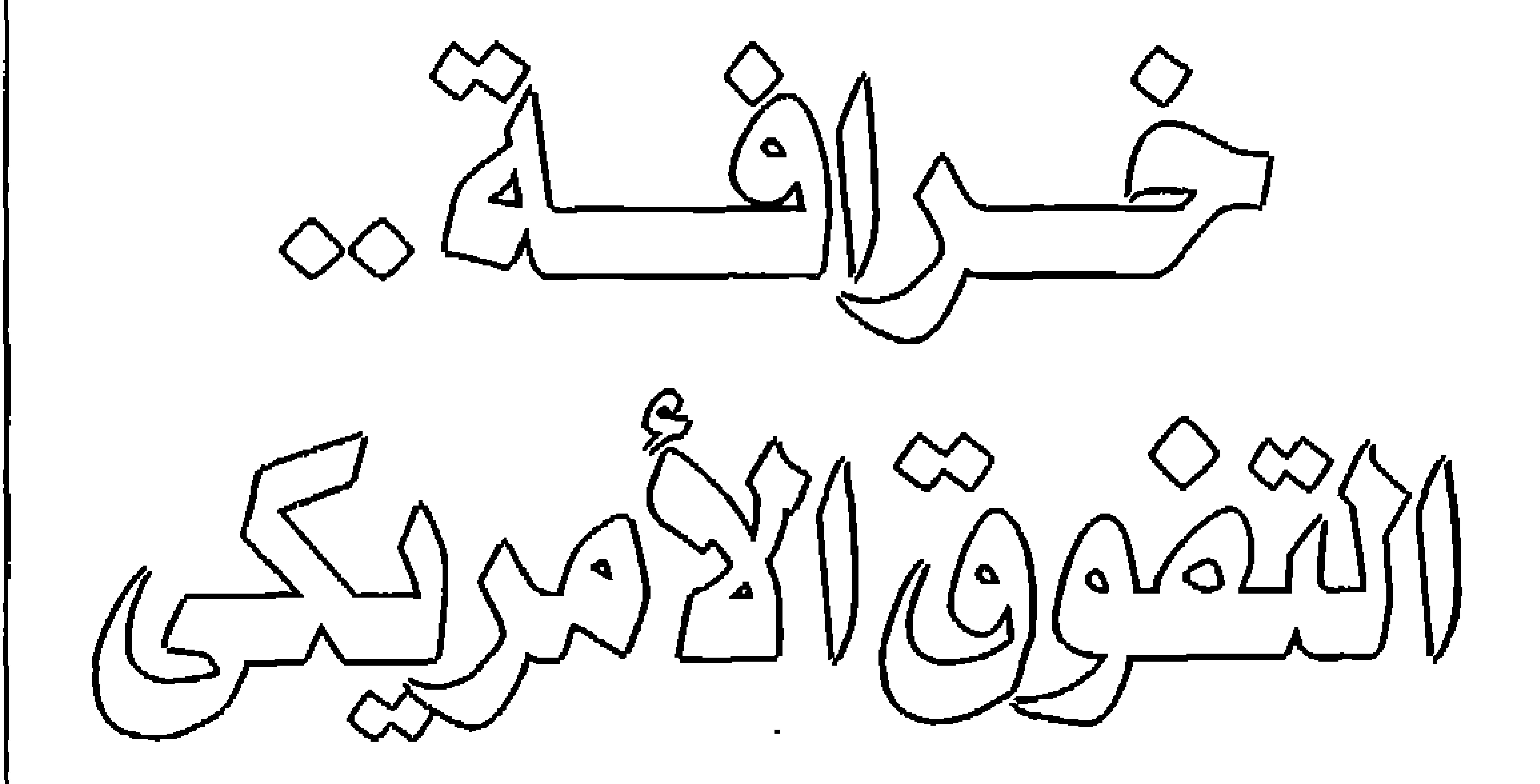
داخل جمهورية مصر العربية	٩٦ جنيهـا
الـدول العربيـة	٣٨ دولار أمريكى
اتحاد البريد الإفريقى وأوروبا	٤٧ دولار أمريكى
أمـريكا وكنــدا	٥٤ دولار أمريكى
باقى دول العـالم	٦٨ دولار أمريكى

التصديـر

نحن مستعدون لتلبية أية طلبات لجميع أنحاء العالم

ت. فاكس : ٥٧٩٠٩٣٠ - ٥٧٩٥٨٩٦

كتاب اليوم



عرض وتحليل

أحمد حسن

الغـلاف والتصميم الداخلى :

مـحـمـــد سـعـد

مقدمة

عندما يرد اسم جورج سوروس فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو صورة المضارب الدولى الذى يثير الرعب فى أسواق المال العالمية .. والسؤال : ما علاقة هذا الرجل بالسياسة ؟!

بداية يمكن القول إن « خرافة التفوق الأمريكى » يمثل بحق أحدث وأخطر كتاب صدر فى أمريكا على مدى سنوات .. ولهذا الكتاب حكاية لا بد أن تروى بطلها المؤلف الذى أقر بأنه تعمد إصدار الكتاب على عجل كى يتزامن مع بداية عام الانتخابات الأمريكية القادمة . أما المؤلف فهو جورج سوروس .. اسم ذائع الصيت ليس فى أمريكا فقط بل فى كل أنحاء العالم.. وإن كان سيىء السمعة .. فهو يصنف كواحد من « سادة العالم » الخمسين ويحتل المرتبة ٢٨ بين أثرياء الولايات المتحدة طبقاً لتصنيف مجلة «فوربس» لعام ٢٠٠٣ .. وهو نموذج للمضارب الدولى الذى جمع من اللعب فى البورصة ثروة تجاوزت ١٢مليار دولار .. ليس هذا فحسب بل اقترن اسمه دوماً بالمضاربات المدمرة فى أسواق المال العالمية وهو أحد أبرز رموز القوة المالية للوبى اليهودى العالمى ، الذى يحمِّله كثيرون مسئولية اهتزاز اقتصاديات دول عدة وخاصة ما حدث فى جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وانهيار

عمـلات هذه البلاد واحـدة تلو الأخرى . كـما اشـتـهـر سوروس (٧٣ عاماً) بلقب الرجل الذى حطم الجنيه الاسترلينى عندما راهن عام ١٩٩٢ على انسـحاب الجنيه من منظمة النقـد الأوروبية التى كانت سارية قبل تداول العملة الموحدة .

هذا المضارب اليهودى سيىء السمعة ، يقدم نفسه للعالم الآن فى نسـخة جديدة تمـاماً تحوله مـن شبح يشـير اسمـه الرعب فى أسواق المال والأعـمال إلى إنسان خيـر يكرس ما تبقى من عـمره لخدمة ما يصفه هو « بالقيم الأمريكية الحقيقية » التى تتجسد فى الحرية والديمقـراطية والمجتمعات المنفتـحة . ومن أجل هذا الهدف أنشأ سوروس شبكة من الصناديق المالية الخيرية فى ٢٤ بلداً فى وسط شرق أوروبا وآسيا وأفريقـيا والولايات المتحدة ، وخصص لها ٥٠٠ مليون دولار سنوياً من حر ماله .

ومع افتراض حسن النية فيما يقوم به الرجل خاصة مع تقدمه فى العمر إلا أن هذا التـحول الغريب فى مسيرته يفـتح الباب أمام تساؤلات كـثيرة لا تنتهى وتكـهنات أكثر .. خاصـة إذا عرفنا أنه يهـودى حـتى النخـاع عـايش بنفـسه ـ حـسب قـوله ـ أحـداث الهولوكوست ضد اليهود فى المجـر موطنه الأصلى قبل أن يهاجر إلى بريطانيا عام ١٩٤٧ ومنها إلى أمـريكا عام ١٩٥٦ ليصبح من أشهر وأخطر رجال المال والأعمال فى العالم .

ومهـما كان الهـدف الحقيـقى لسوروس وصناديقـه فى أنحاء العـالم، فإن الجـديد هنا أن يكرس سوروس نفـسه وثروته ضـد الرئيس بوش من أجل إسـقـاطه فى انتخـابات الرئاسـة القادمـة ويعتبر ذلك « مسألة حياة أو موت » !

لم يكتف ســـوروس برصـــد مــلاييــن الدولارات من أجل ذلك الهـدف بل قـــام بتــأليف هذا الكتــاب الذى يعــتــبــر قنبلة شــديدة الانفجار بكل ما تحمله الكلمة من معنى . ففى هذا الكتاب لا يتردد سوروس فى اتهـام مَنْ يصفهم بـ «المحـافظين الجدد» فى الإدارة بالانحــراف عن المبادىء الأمــريكية وتــعريض أمن البـلاد للخطر وأنهم استــغلوا هجمات سبــتمبر أســوأ استغلال وجــعلوا الشعب الأمريكى رهــينة الخوف من الإرهاب من أجل تنفـيذ أجندة مــعدة سلفاً حتى قبل وصول بوش إلى السلطة . ويقول سوروس أيضاً: إن أمريكا لن تكسب مــعركة الإرهاب أبداً وأن الرأى العــام العالمى يعتبر أمريكا دولة مارقة خارجة على القانون .

أما أخطر مــا أشار إليــه سوروس فى كتــابه الجديد فــهو ذلك التحالف بين الأصولية الدينية متمثلة فى جماعات اليمين المسيحى والأصــوليــة الرأســمــاليــة مــتــمثــلة فى أباطرة شــركــات النفط والصناعــات العسكرية والإصرار عــلى تقديم النمــوذج الأمريكى باعتباره المجتمع المثالى دون غيره . ويقول سوروس إن السير فى هذا الطريق يعنى بداية النهــايةَ « لفقــاعة التــفوق الأمــريكى» التى سيكون مآلها حتماً إلى الانفجار .

وربما يبادر البــعض لاتهام سوروس بأنه يســارى متطرف أو ديمقــراطى راديكالى ، وربما يقول البعض إن الرجل يكن كــراهية شديدة للرئيس الأمــريكى بوش لأسباب مجهــولة ولكن ســوروس كان حريــصاً كل الحرص على تأكيــد حقيقــة أن هذا الكتاب ليس الهــدف منه مجــرد طرد بوش من البــيت الأبيض كمــا أنه لا يكره بوش شـــخصــيــاً ، ولكن الأمر أكــبــر من ذلك وأخطر لأنه يتــعلق

بمستقبل أمريكا ذاتها والنظام الرأسمالى العالمى كله .

هذا التحذير الذى يطلقه سوروس يعتمد على تحليل جيد لدروس التاريخ وهو ما أشار إليه فلاسفة وكتّاب كبار مثل: الفيلسوف الألمانى فريدريك هيجل الذى حذر من أن تآكل المدنيات وسقوطها يأتى دوماً من جراء تفسخ المبادئ الأصلية التى قامت عليها .. وما أشار إليه أيضاً الكاتب كارل بوبر فى كتابه «المجتمع المنفتح وأعداؤه» من وجود قاسم مشترك بين الأيديولوجيات الشمولية التى كان مصيرها الانهيار مثل : الشيوعية والنازية وهو الزعم باحتكار الحقيقة المطلقة وتقديم نفسها باعتبارها المجتمع المثالى الوحيد بين أمم غارقة فى بحر الضلال .

وإذا كان هذا هو نفس المنطق الذى يحكم رؤية المحافظين الجدد لأمريكا والعالم ؛ فهل يكرر التاريخ نفسه وتنفجر فقاعة التفوق الأمريكى طبقاً لنظرية هيجل ونبوءة بوبر . أم ينجح المدافعون عن القيم الأمريكية الحقيقية متمثلة فى الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان فى تصحيح المسار وهو ما يراه سوروس أمراً فى صالح أمريكا ذاتها قبل أن يكون فى مصلحة العالم ؟!

الفصل الأول

عقيدة بوش

- بوش يعمل لحساب الإرهابيين وينفذ وصية أسامة بن لادن
- عقيدة المحافظين الجدد: أمريكا فوق القانون وسيادة الدول محل نظر
- الصقور طلبوا من كلينتون غزو العراق ثم وصلوا للسلطة وفعلوها
- هجمات سبتمبر عالجت معضلة « شرعية بوش » وخلقت العدو المطلوب
- تحالف غير مقدس بين الأصولية الدينية وتوحش السوق يقود إلى كارثة



يتفق الجميع على أن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ غيرت مسار التاريخ .. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا لماذا يتعين أن يكون التغيير على هذا النحو ؟ وكيف لحدث واحد أن تكون له كل هذه الآثار بعيدة المدى حتى لو كان قد أزهق أرواح ثلاثة آلاف شخص من المدنيين الأبرياء ؟

والإجابة لا تكمن الى حد كبير فى الحدث ذاته ، بل فى الطريقة التى تعاملت بها معه الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جورج بوش. نعم .. لابد أن نقر بأن الهجوم الإرهابى كان حدثا مروعا فى شكله ؛ فاختطاف طائرات بكامل ركابها واستخدامها كقنابل انتحارية كانت فكرة مجنونة لا يمكن أن تخطر على بال . كما أن تدمير برجى مركز التجارة العالمية أحدث دويا تردد فى أنحاء العالم بشكل لا ينسى .. إضافة إلى ذلك، فإن رؤية الناس لما حدث على أجهزة التلفزيون وعلى الهواء مباشرة أحدث أثرا نفسيا لم يتركه أى عمل إرهابى سابق على مر التاريخ . وإذا كان هدف الإرهاب من تعريفه هو إرهاب الناس فإن هجمات سبتمبر حققت هذا الهدف تماما وبشكل غير مسبوق .. فلقد صدم الأمريكيون وأصيبوا بهزة عنيفة فى أعماقهم سواء بشكل فردى أو جماعى .. فحتى ذلك الحين لم تكن فكرة أن الولايات المتحدة يمكن أن تواجه

تحديا على أراضيها أو أن يتلقى الأمريكيون ضربة فى عقر دارهم قد دخلت القاموس الأمريكى أو بالأحرى لم يكن لها وجود فى الضمير الجماعى للأمة الأمريكية. فقد حطمت الهجمات إحساس الأمريكيين بالأمن .. وحلت حالة الطوارئ مكان الحياة الطبيعية .

أجندة متطرفة :

ورغم كل هذا إلا أن هجمات سبتمبر ما كانت لتغير مسار التاريخ إلى الحد الذى وصلت إليه حتى الآن إذا كان الرئيس بوش قد تعامل معها بأسلوب مختلف عما فعله. فقد أعلن بوش حربا على الإرهاب وتحت هذا الستار راح ينفذ «أجندة» متطرفة سابقة التجهيز خاصة بالسياسة الخارجية جرى إعدادها قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر .

هذه الأجندة تحتوى على خطوط عريضة يمكن إيجازها فى عدة نقاط هى :

● إن العلاقات الدولية تقوم على القوة وليس القانون .. فالمجد للقوة وعلى القانون أن يضفى الشرعية عليها !!

● إن الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة دون منازع في عالم ما بعد الحرب الباردة ومن ثم فإنها فى وضع يتيح لها فرض رؤاها ومصالحها وقيمها على العالم.

● إن العالم يمكن أن يستفيد من اعتناق القيم الأمريكية لأن النموذج الأمريكى أثبت تفوقه وسيادته على الجميع .

● إن الولايات المتحدة فشلت تحت قيادة الحكومات السابقة فى الاستفادة من إمكانيات قوتها وأن هذا الفشل يستوجب

التصحيح.. ومن ثم يتعين على أمريكا أن تفرض سيادتها وتفوقها على العالم.

هذه الرؤية للسياسة الخارجية هى جزء من أيديولوجية شاملة يعتنقها جماعة يطلق عليهم عادة اسم «المحافظون الجدد» ، ولكنى أفضل أن أشير اليها باعتبارها نوع فج من الداروينية (مذهب داروين فى أصل الأنواع الذى يعتمد نظرية البقاء للأقوى) . وأقول إنها نوع فج لأنها تتجاهل أهمية التعاون بين الأنواع للبقاء على قيد الحياة وترتكن فقط على فكرة التنافس بينهم . فى الاقتصاد يكون التنافس بين الشركات .. وفى العلاقات الدولية يكون التنافس بين الدول .. وهكذا فإن هذا النوع من الداروينية الاجتماعية يظهر فى الشؤون الاقتصادية فى شكل رأسمالية السوق بكل ما فيها من توحش وفى العلاقات الدولية تؤدى إلى مواصلة التفوق الأمريكى بكل ما تعنيه الكلمة من هيمنة وقيادة دون منازع .

المحافظون الجدد :

وإحقاقا للحق لا بد من الإشارة الى حقيقة مهمة وهى أنه ليس كل أعضاء إدارة الرئيس بوش من أنصار هذه العقيدة ولكن «المحافظين الجدد» يشكلون جماعة مؤثرة فى الجهاز التنفيذى للدولة وقد تعاظم دورهم بشكل متزايد بعد هجمات سبتمبر. وإذا كانت الأفكار المحافظة ليست جديدة فى المجتمع الأمريكى إلا أن هؤلاء المحافظين الجدد حددوا أيديولوجيتهم بإيجاز بليغ فى إعلان مبادىء أصدروه عام ١٩٩٧ بعنوان «مشروع للقرن الأمريكى الجديد» . وكان المحافظون الجدد فى وزارة الدفاع

الأمريكية قد أعدوا بالفعل مذكرة إبان ولاية الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش الأب ولكنها أثارت الجدل بشكل فرض التخلى عنها .

وهنا يتعين نقل ما جاء بإعلان المبادىء الصادر عن المحافظين الجدد عام ١٩٩٧ بالنص وكل الموقعين عليه :

إعلان مبادىء

«تسير السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية على غير هدى دون هدف واضح . يعلن المحافظون انتقادهم للسياسات المفككة والمتنافرة لإدارة كلينتون. كما يقاومون أيضا الدوافع الانعزالية بين صفوفهم. لم يقدم المسئولون رؤية استراتيجية لدور أمريكا فى العالم. ولم يحددوا المبادىء الإرشادية للسياسة الخارجية الأمريكية . لقد سمحوا للخلافات على السياسات بعرقلة الاتفاق المحتمل على الأهداف الاستراتيجية . كما أنهم لم يكافحوا من أجل ميزانية دفاعية تصون الأمن الأمريكي وتعزز المصالح الأمريكية فى القرن الجديد.

إننا نستهدف تغيير هذه السياسة . إننا نعمل على حشد الدعم للقيادة الأمريكية للعالم . ومع اقتراب نهاية القرن العشرين تقف الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة فى العالم. ومع قيادة الغرب للانتصار فى الحرب الباردة تواجه أمريكا فرصة وتحديا من نوع فريد : فهل لدى الولايات المتحدة رؤية متكاملة للبناء على الإنجازات التى

تحققت على مدى عقود ؟ هل تملك الولايات المتحدة رؤية لتشكيل قرن جديد يكون فى صالح الأهداف والمصالح الأمريكية ؟

نحن نواجه خطر فقدان الفرصة والفشل فى مواجهة التحدى . نحن نعيش على ما شيدته الإدارات السابقة سواء فى مجال الاستثمارات العسكرية أو إنجازات السياسة الخارجية . ومن ثم فإن أى خفض فى الإنفاق الدفاعى أو الشؤون الخارجية يجعل من الصعب الإبقاء على التفوق الأمريكى على العالم. كما أن العمل من أجل فوائد اقتصادية قصيرة الأجل يهدد بتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية. ومن ثم فإننا نعرض للخطر قدرة البلاد على مواجهة التهديدات الحالية والتعامل مع تحديات أكبر محتملة تلوح فى الأفق !

يبدو الأمر وكأننا نسينا العناصر الجوهرية للنجاح الذى حققته إدارة ريجان الذى يعتمد على مبدأ وجود قوة عسكرية هائلة مستعدة لمواجهة التحديات الحالية والمحتملة وانتهاج سياسة خارجية تروج بوضوح للمبادىء الأمريكية فى الخارج وقيادة وطنية تقبل النهوض بمسئوليات الولايات المتحدة على مستوى العالم.

بالطبع لا بد أن تكون الولايات المتحدة حكيمة فى كيفية ممارسة قوتها ، ولكن لا يمكننا أن نتجنب ببساطة النهوض بمسؤولياتنا العالمية أو الثمن الذى يتصل بممارسة هذه القوة . فأمريكا لها دور حيوى فى الحفاظ على السلام والأمن فى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط . وإذا ترددنا عن النهوض

بمسؤولياتنا فإننا سنواجـه تحديات أكبر لمصالحنا . يجب أن نتـعلم من أحـداث القـرن العـشـرين ضـرورة أن نشكل نحن التطورات المستقبلية قـبل بروز الأزمات وأن نواجه التهديدات قبل أن تستعصى على المواجهـة. باختصار يجب أن نتعلم من أحداث القـرن العشـرين أن نعتنـق مذهب القـيادة الأمريكـية للعالم.

هدفنا هو تذكيـر الأمريكيـين بهذه الدروس المستـفادة وأن نرسم تداعـياتها من أجل المسـتقـبل .. وهنا نشيـر الى أربعة أهداف ضرورية .. هى :

- نحتـاج إلى زيادة الإنفاق العـسكرى بشكل كبـير إذا كنا نريد النهـوض بالمسـؤوليـات العالميـة اليـوم ونطور قـواتنا المسلحة من أجل المستقبل .
- نحـتـاج إلى تـعـزيز عـلاقـاتنا مع حلفـائنا من الدول الديمقراطية ومواجهة النظم المعادية لمصالحنا وقيمنا.
- نحتاج إلى ترويج مـبدأ الحرية السياسيـة والاقتصادية فى الخارج.
- نحتـاج إلى قبول المسـؤولية عن الدور الأمريكى المتـفرد فى الحـفاظ على نظام دولى صـديق لأمننا ورخـائنا وقيـمنا ومبادئنا.

هذه السيـاسة الريجانيـة من القوة العـسكرية والوضوح الأخلاقى ربما لا تكون مناسـبة لهذا العصر ولكـنها ضرورية إذا كان للولايات المتحدة أن تبنى على النجـاحات التى تحققت فى هذا القرن وضمان أمننا وتفوقنا فى القرن القادم .

الموقعون :

جيب بوش - ديك تشيني — دونالد رامسفيلد - بول وولفوفيتز — زالماي خليل زادة — ستيف فوربس — فرانسيس فوكوياما - اليوت ابرامز — جارى بوير — وليام بينيت — اليوت كوهين — ميدج ديكتر — باولا دوبريانسكى — ارون فريدبيرج — فرانك جافنى - فريد ايكل — دونالد كاجان — لويس ليبى — نورمان بودهوريتز — دان كويل — بيتر رودمان — ستيفن روزين — هنرى روين — فين ويبر — جورج ويجل .

غزو العراق :

والغريب أن معظم هؤلاء الموقعين على تلك الوثيقة أرسلوا للرئيس بيل كلينتون خطابا مفتوحا عام ١٩٩٨ يحرضوه فيه على غزو واحتلال العراق . وبعد خمس سنوات فقط كانوا فى السلطة ينفذون الغزو بأنفسهم .. ديك تشينى نائبا للرئيس بوش ورامسفيلد وزيرا للدفاع وولفوفيتز نائبا له وخليل زادة مبعوثا للبنتاجون .. أما الباقون فكانوا مناصرين ومنظرين اما داخل الإدارة الحالية أو خارجها .. هؤلاء الناس كانت لديهم فكرة واضحة لا لبس فيها عن الطريق الذى قرروا دفع البلاد للسير فيه .. وعندما أتاحت هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية الفرصة الذهبية اقتنصوها دون تردد لتحقيق مآربهم .

وربما لا يعرف عامة الأمريكيين الكثير عن هذا التاريخ .. وهو ما يدفع إلى إلقاء الضوء عليه ؛ فقبل أحداث ١١ سبتمبر كان مفكرو المحافظون الجدد يواجهون عقبتين أساسيتين فى تنفيذ

استراتيجيتهم ؛ الأولى أن الرئيس بوش وصل إلى السلطة محاطا بشكوك فى شرعيته بعد أن انتزع مفاتيح البيت الأبيض من غريمه آل جور بفارق صوت واحد فى المحكمة العليا. الثانية أن أمريكا لم يكن أمامها عدو واضح ومحدد يبرر زيادة كبيرة فى الإنفاق العسكرى . وكان مناصرو هذه الاستراتيجية من المحافظين الجدد يميلون إلى بناء الدرع الصاروخية أكثر من إعلان الحرب على الإرهاب سعيا وراء فرض هيمنة أمريكية آحادية على العالم . وجاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لتطيح بهاتين العقبتين فى ضربة واحدة .. فقد أعلن بوش الحرب على الإرهاب وتوحدت الأمة الأمريكية خلف الرئيس . وبعد ذلك واصلت إدارة بوش استغلال الهجوم الإرهابى لأغراضها الخاصة .. من أجل إخراس ألسنة المعارضين والإبقاء على الأمة موحدة خلف الرئيس .. وراحت الإدارة تذكى نيران الخوف الذى أطبق على البلاد. ثم عمدت الإدارة إلى استخدام الحرب على الإرهاب فى تنفيذ حلمها فى فرض الهيمنة الأمريكية. وبهذه الطريقة غيرت هجمات ١١ سبتمبر مسار التاريخ .. وأتاحت الفرصة للرئيس بوش ورجاله لقيادة الولايات المتحدة والعالم فى اتجاه بالغ الخطورة قد ينتهى بالجميع إلى كارثة .

عقيدة التفوق :

تتناقض عقيدة التفوق التى يعتنقها الرئيس بوش وإدارته مع مبادىء المجتمع المفتوح لأنها تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة. وتعتمد هذه العقيدة على مبدأ يقول «مادمنا نحن الأقوى من الآخرين فلا بد أننا نعرف أفضل منهم ولا بد أن يكون الحق فى صفنا .

وهنا يكون الزواج المرعب بين التطرف الديني وتوحش السوق وتكون النتيجة هذا المخلوق الخرافي المسمى بالتفوق الأمريكي . إن أول عبارة في أحدث استراتيجية أمنية وضعناها تقول بالنص «الصراعات الهائلة التي حدثت في القرن العشرين بين الحرية والشمولية انتهت بانتصار ساحق لقوى الديمقراطية وبنموذج أوحد راسخ للنجاح الوطني .. قوامه الحرية والديمقراطية والسوق الحرة » .

مثل هذا القول ينطوي على مغالطة كبرى في نقطتين ؛ الأولى إنه لا يوجد نموذج أوحد للنجاح الوطني ، والثانية إن النموذج الأمريكي الذي حقق نجاحا ليس متاحا للآخرين لأن نجاحنا يعتمد أساسا على وضعنا المهيمن في قلب النظام الرأسمالي العالمي ونحن غير راغبين في التخلي عن هذا الوضع لآخرين.

لقد حدد بوش استراتيجيته في أكثر من مناسبة باعتبارها تقوم على مبدأين أساسيين ؛ الأول إن الولايات المتحدة ستبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري دون منازع والثاني إن للولايات المتحدة الحق في اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تراها ضرورية في الوقت المناسب . وبدمج المبدأين معا يمكن أن نخلص إلى أن السيادة الامريكية تسبق المعاهدات والمواثيق الدولية أما سيادة باقي دول العالم فإنها تكون موضوع نظر في عقيدة بوش الجديدة. هذه النزعة المتعالية تعد امتدادا لما كتبه جورج اورويل في روايته «مملكة الحيوانات» عندما قال «كل الحيوانات متساوية ، ولكن بعض الحيوانات متساوية أكثر من غيرها»!

وعندما يتحدث بوش عن الحرية والديمـقراطية ، فإنه لا يقصد المفاهـيم الفعليـة لهذه القـيم الإنسانيـة .. فمـثلا عندمـا يقول إن الحرية سوف تسود العالم فإنه فى الواقع يقصد أن أمريكا سوف تسود العـالم لأنه لا يرى الحرية إلا فى النموذج الأمريكـى ، كما ورد فى الاستراتيجية الأمنية السابق الإشارة إليها .

ولعل ما قاله بوش فى خطابه أمام الكونجـرس بعد تسعة أيام من هجمات سبتمبر يجـسد رؤيته لدور أمريكا فى العالم فقد قال «إن تقدم الحـرية الإنسانيـة .. يعتـمد الآن علينا نحن .. إن أمـتنا وهذا الجيل بالذات سيرفع التهديد الأسود للعنف عن كاهل شعبنا ومستقـبلنا . سنحشد العالم فى هذا الطريق بجهـدنا وشجاعتنا.» والحقـيقة أن هذا التـوجه يتناقض مع أبسط مبـادىء المجتمـعات المفتوحة .. التى يفـترض فيها أن يحدد كل شعب لنفـسه ما يعنيه بالحرية والديمقراطية وليس اعتناق ما تروج له أمريكا والانسياق وراءها فى أى طريق تسلكه .

الطريق نحو الكارثة :

لقد تجلى هذا التناقض فيما حدث مـؤخرا بعد احتلال العراق . لقد دخلنا كمحررين «نحمل مشاعل الحرية والديمقراطية» .. ولكن ليس هذا ما يعتقده الغـالبية العظمى من سكان ذلك البلد. لقد نجح الجزء العسكرى مـن الحملة على العراق بشكل غيـر متوقع ولكن الاحتلال تحـول إلى كارثة . لقد كان الفكر الذى قاد عـملية الغزو وما تلاها عجيب حقـا .. فالرئيس بوش يختزل الموقف كله بشكل مخل عندما يجـعل الحرية مساوية للقيم الأمريكيـة ويقول بمنتهى السـذاجـة «نحـن على حق وهم مـخطئـون» .. إنه يـعـتنق رؤية

مسطحة للصواب والخطأ تتناقض أيضا مع مبادىء المجتمع المفتوح الذى يقر باحتمال «أن نكون نحن على خطأ». إنه أمر فى غاية السخف أن تقع مفاتيح الحكم فى أكثر المجتمعات المفتوحة نجاحا فى أيدى منظرين يتنكرون لأبسط مبادىء المجتمع المفتوح. من كان يدور بخلده قبل ستين عاما عندما كتب كارل بوبر كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه» أن تشكل الولايات المتحدة نفسها تهديدا على المجتمع المفتوح ؟! لقد حدث هذا داخليا وخارجيا ؛ فعلى الصعيد الداخلى يستخدم وزير العدل جون اشكروفت الحرب على الإرهاب لتقويض الحريات المدنية . وفى الخارج تواصل الولايات المتحدة فرض توجهاتها ومصالحها على باقى دول العالم بالقوة العسكرية وتزعم الحق فى القيام بذلك بموجب عقيدة السيد بوش.

لقد كان احتلال العراق أول تطبيق عملى لعقيدة بوش وها هى تداعيات المغامرة تظهر .. فقد حدثت هوة بين أمريكا وباقى دول العالم .. هذه الهوة تتسع مع مرور الأيام وهو ما قد يكون أغلى أمانى أسامة بن لادن . ومن ثم ، فإنه بإعلان الحرب على الإرهاب وغزو العراق يكون بوش يعمل لحساب الإرهابيين على طول الخط!

تحالف غير مقدس :

وما من شك فى أن إدارة بوش استغلت هجمات ١١ سبتمبر لتحقيق مآربها .. ولكن تداعيات السير فى هذا الطريق الخطير بدت واضحة لكل ذى عينين ؛ فقد أصبحت الانتهاكات التى كانت مرفوضة فى الأوقات العادية مقبولة وأصبح الرئيس محصنا ضد النقد لأنه سيكون من غير الوطنية انتقاده فى الوقت الذى تخوض

فيه البلاد حربا ضد الإرهاب ! . وعلى الصعيد الخارجي زاد الصدع بين أمريكا وما أطلق عليه رامسفيلد وصف «أوروبا القديمة» .

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه العقيدة سبقت وصول بوش إلى السلطة .. إذ كانت ترسى قواعدها فى الحزب الجمهورى على مدى سنوات فى صورة تحالف بين المتطرفين دينيا والمتطرفين رأسماليا وكان كل فريق يغذى الآخر ، وكانت الأصولية الدينية تقدم الغطاء الشرعى والأخلاقى لتوحش السوق إلى أن وصل الأمر إلى سيطرة هاتين الجماعتين على الحزب الجمهورى تماما . وأصبح المحافظون الجدد فى الحزب والإدارة الحالية يرون فى النموذج الأمريكى وصفة ضرورية للآخرين من أجل الاستفادة منه .. هذه العقيدة هى أساس تلك الفكرة الغبية التى تقول إن بإمكاننا تحقيق الديمقراطية فى بلد مثل العراق بالقوة العسكرية .

إن بلدنا الآن فى قبضة أناس يعتنقون إيديولوجية متطرفة يغيرون ليس فقط دور أمريكا فى العالم بل يعيدون تشكيل هوية البلاد. كما أن الحكومة تدار بطريقة سلطوية بشكل غير مسبوق . هذه المبادىء التى يطبقها بوش لن تؤثر فقط على وضع أمريكا فى العالم ، ففى الداخل تقف هذه السياسة فى صف الأغنياء ضد مصالح الطبقة الوسطى والفقراء وتعزز التحالف غير المقدس بين الدولة والشركات الكبرى التى وصفها الرئيس ايزنهاور ذات يوم بالمجمع الصناعى العسكرى . والمؤسف أن الأمريكيين غير مدركين لمدى خطورة التغييرات التى تحدث داخل بلادهم والتى أصبح فيها كل شىء أمرا عاديا مهما كانت غرابته وخطورته .

الفصل الثانى

الحرب على الإرهاب

- بوش يقود أضخم حملة تضليل .. ولن نكسب حرب الإرهاب أبدا
- يهود إسرائيل نموذج صارخ على تحول الضحايا إلى مجرمين
- الرأى العام العالمى يعتبر أمريكا دولة مارقة خارجة على القانون !
- سؤال يبحث عن إجابة .. مَنْ الذى نفذ هجمات الجمرة الخبيثة ؟!
- المحافظون الجدد جعلوا الشعب الأمريكى رهينة الخوف من الإرهاب

لاشك أن الإرهابيين يشكلون خطرا داهما على أمننا الشخصى والوطنى ويتحتم علينا أن ندفع عن أنفسنا وبلادنا هذا الخطر . لقد نفذ المهاجمون الانتحاريون هجمات ١١ سبتمبر ونحن غير مستعدين لهم كما أن كل الإجراءات والتدابير التى اتخذناها منذ ذلك الحين ضرورية ومناسبة ولا بد للحقيقة والتاريخ أن نعترف بأننا لم نفعل ما فيه الكفاية للحيلولة دون وقوع هجمات سبتمبر وحتى الإجراءات التى اتخذناها حتى الآن ربما لا تكفى لمنع هجمات أخرى فى المستقبل . ولكن ثمة خطأ جوهرى فى حرب إدارة الرئيس بوش المعلنة ضد الإرهاب ، بدليل لا تخطئه العين هو أن تلك الحرب الدائرة حتى الآن لم تفلح فى القضاء على الإرهاب أو تعزيز الإحساس بالأمن على أرض الوطن . ولكن على العكس لقد استغلت إدارة بوش الإرهاب ذريعة لشن حرب . قد يقال إنه خلال الاثنتين وسبعين ساعة التى تلت هجمات سبتمبر كانت إدارة بوش منخرطة تماما فى مناقشات مكثفة بشأن كيفية الرد عليها . وفى النهاية ساد مصطلح الحرب . ولكن الحرب هو لفظ بلاغي زائف ومضلل عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب . لقد كان من المناسب أكثر أن يجرى التعامل مع هجمات سبتمبر

بوصفها جريمة ضد الإنسانية . والجرائم تحتاج إلى تدخل الشرطة وليس تحريك الجيوش والقيام بأعمال عسكرية باسم مكافحة الإرهاب . ومن أجل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب يتعين اتخاذ إجراءات وقائية ووعى كامل وجهاز مخابرات قوى لجمع المعلومات مع التزام الحيطة والحذر فى كل التحركات وكل هذه الإجراءات تعتمد أساسا على دعم الشعوب التى تعيش بينها الجماعات الإرهابية وتمارس نشاطها .

لنتخيل ولو للحظة واحدة أننا تعاملنا مع هجمات سبتمبر بوصفها جريمة .. كان من الممكن أن نحاكم أسامة بن لادن فى أفغانستان . ولكن ما كنا لنغزو العراق أو لتقوم قواتنا المسلحة بمهام الشرطة فى شوارع المدن العراقية بكامل عدتها وعتادها ويقتل أفرادها يوميا هناك .

إن إعلان الحرب على الإرهاب تناسب أهداف إدارة بوش أكثر لأنها توجد ذريعة لاستخدام قوتنا العسكرية الساحقة . ولكن هذا هو الطريق الخاطىء عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الإرهاب . فالعمل العسكرى يحتاج إلى هدف واضح ومحدد ويفضل أن يكون دولة . ونتيجة لذلك ، فإن العمل العسكرى يوجه نحو دول تؤوى الإرهابيين . فالإرهابيون ليسوا دولا بالمعنى المفهوم حتى إن كانوا يمارسون عملهم من خلال دولة . وبتحريك قوتنا المسلحة ضد إرهابيين فلا بد أن يقع ضحايا أبرياء. وكلما زاد هؤلاء الضحايا الأبرياء زادت فرص تحولهم هم أنفسهم إلى إرهابيين ولو بعد حين .

ضحايا ومجرمون :

لعل تحول الضحايا إلي مجرمين يمثل حالة معروفة جيدا سواء علي مستوى الأشخاص والجماعات . وربما يكون حكاما قمعيين مثل مهاتير محمد أو روبرت موجابي نموذجا للحكام الذى تعكس ممارساتهم القمعية ما فعلته القوى المستعمرة التي كافحوها في بلادهم قبل وصولهم إلى السلطة . ولكن قد تكون إسرائيل كدولة واليهود كأمة أبرز نموذج على تحول الضحايا إلى جلادين أو مجرمين . فقد كان اليهود ضحايا لمحارق النازى (الهولوكوست) . بل إن من نفذوا الهولوكوست أنفسهم كانوا هم أيضا ضحايا تحولوا إلى مجرمين . وكلنا يذكر كيف كان وصول النازى أدولف هتلر إلى السلطة . لقد صعد هتلر إلى قمة السلطة مستغلا السخط بين صفوف الشعب الألماني بسبب المعاهدات والاتفاقيات الظالمة وموجة الكساد والتضخم التي اجتاحت ألمانيا آنئذ . لقد لعب هتلر على وتر اضطهاد الشعب الألماني بوصفه ضحية لنظام عالمي ظالم . وسواء كان من الممكن اعتبار الشعب الألماني ضحية أم لا ، فإن اليهود كانوا ضحية النظام النازى .. فقد سيق الملايين منهم إلى حتفهم بدون رحمة ودون اعتراض على أوامر الموت وهو ما شهدته أنا شخصيا عندما كان عمرى ١٣ عاما في بودابست .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهجرة اليهود إلى فلسطين لجأ اليهود أنفسهم إلى الإرهاب ضد الوجود البريطاني في فلسطين من أجل تأمين وطن في إسرائيل (حادث اغتيال الكونت

برنادوت ، وغيرها من حوادث). وبعد أن هوجمت إسرائيل من جانب الدول العربية احتلت إسرائيل مزيدا من الأراضى وطردت كثيرا من سكانها الذين أصبحوا ضحايا . وبدورهم تحول هؤلاء الضحايا العرب إلى مجرمين (من وجهة نظر المؤلف) وبدأت إسرائيل تعانى من الهجمات الإرهابية . لقد بادر إسحاق رابين فى محاولة جسورة عام ١٩٩٣ كسر هذه الدائرة الكريهة من العنف والدماء باتفاقات أوسلو وكاد ينجح فى ذلك لولا أن يهوديا متطرفا قتله عام ١٩٩٥ .. لتبدأ عجلة الضحية والجلاد فى الدوران من جديد إلى أن أصبح المتطرفون من الجانبين هم من يمسكون بمفاتيح السلطة سواء على الجانب الإسرائيلى أو الفلسطينى .. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى اريل شارون أدين رسميا بالمسؤولية عن المذابح التى قتل فيها مئات الفلسطينيين فى مخيمى صبرا وشاتيلا فى لبنان عام ١٩٨٢ .

وبالمثل كانت الولايات المتحدة بدورها نموذجا للدولة التى تحولت من ضحية إلى جلاد رغم أن كثيرا من الأمريكيين يرفضون الاعتراف بهذا الأمر . فقد كانت أمريكا فى ١١ سبتمبر ضحية عمل إرهابى بشع وحظيت بتعاطف العالم كله معها .. ولكن ماذا حدث بعد ذلك لقد أعلنت الولايات المتحدة حربا على الإرهاب أزهقت أرواح آلاف الأبرياء فى أفغانستان والعراق يفوق عددهم أولئك الذين قتلوا فى هجمات سبتمبر بكثير . (حددت مصادر مستقلة عدد القتلى المدنيين فى حرب العراق بما يتراوح بين ٧٣٧٧ و ٩١٨٠ قتيلا وفى أفغانستان نحو ٣٥٠٠ قتيل) .

هذه المقارنة نادرا ما تجرى فى الداخل .. فأرواح الأمريكيين لا يمكن أن تكون بنفس قيمة أرواح الأجانب وهو تمييز لا يبدو بهذا القدر من الوضوح فى الخارج !

العداء ضد الأمريكيين :

لا بد من الاعتراف بحقيقة مؤكدة وهى أنه منذ أن أعلنت أمريكا الحرب ضد الإرهاب تحول الرأى العام العالمى بحدة ضدنا. هذا التحول كان مؤثرا بشكل مدهش .. ففى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ عقد مجلس حلف شمال الأطلنطى اجتماعا طارئا وأقر تفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف للمرة الأولى فى تاريخه والتى اعتبرت أن الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة هجوم على كل دول الحلف . وفى يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٠١ صدرت صحيفة «لوموند» كبرى الصحف الفرنسية وعلى صدر صفحتها الأولى عنوان بالخط العريض يقول «كلنا أمريكيون» ، فى دليل واضح على قمة التضامن مع أمريكا . كما أقرت الأمم المتحدة إجراءات عقابية ضد تنظيم القاعدة فى أفغانستان . وبعد أقل من عام واحد لم تستطع الولايات المتحدة تأمين الأغلبية المطلوبة لتمرير مشروع قرار فى الأمم المتحدة يفوضها غزو العراق . وبدأت المشاعر المناهضة لأمريكا تسرى فى جميع أنحاء العالم سريان النار فى الهشيم .. حتى أن استطلاعا للرأى أجرى فى بريطانيا فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ أظهر أن أكثر من ثلث جميع البريطانيين يعتبرون جورج بوش تهديدا خطيرا للسلام العالمى أكثر من صدام حسين..

ولم تتغير مؤشرات الرأى العام منذ ذلك الحين وحتى اليوم . كما أظهر استطلاع للرأى أجراه مركز بيو للأبحاث ونشرت نتائجه فى مارس ٢٠٠٣ أن نسبة مَنْ يتبنون «وجهات نظر مؤيدة» للولايات المتحدة بين الشعب البريطانى هبطت بشدة من ٧٧ فى المئة إلى ٤٨ فى المئة .. وهى نسبة مساوية نسبيا لاستطلاع آخر أجرى فى منتصف العام الماضى (٢٠٠٣) .

لقد عارضت أغلبية كبيرة الحرب على العراق وخرج مليون ونصف مليون شخص إلى الشوارع فى منتصف فبراير عام ٢٠٠٣ للتعبير عن معارضتهم للحرب . وفى نفس الوقت نجح المستشار الألمانى جيرهارد شرودر فى أن يضمن إعادة انتخابه معتمدا على رفضه التعاون مع أمريكا فى الحرب على العراق . وبالمثل اختار الناخبون فى كوريا الجنوبية شخصا لا يملك أى مؤهلات للنجاح إلا بوصفه أقل صداقة لأمريكا من منافسيه . ليس هذا فحسب بل إن استطلاعات الرأى فى كوريا الجنوبية تظهر أن غالبية الكوريين الجنوبيين يعتبرون أن أمريكا تشكل خطرا على أمن بلادهم أكثر من كوريا الشمالية. وبعد نجاح قوات التحالف فى حرب العراق كان كثير من العراقيين سعداء بالتخلص من صدام حسين ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أنهم يرحبون بالاحتلال الأمريكى .

ويمكن القول إن تحولا جوهريا حدث فى الرأى العام الأمريكى . فبعد هجمات سبتمبر مباشرة ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على بحث أسباب المشاعر المعادية لأمريكا فى أنحاء

العالم .. وبعد عامين اصطبغ المزاج العام لدى الأمريكيين بالقسوة المغلفة بنوع من اللامبالاة تجاه تلك المشاعر المعادية . وكلما زادت نظرة العالم الخارجي لأمريكا بوصفها قوة عظمى مارقة خارجة على القانون الدولى ، ازداد تمسك الأمريكيين بصورتهم الذاتية التى تصورهم كضحايا لا جلادين . وعلى سبيل المثال ؛ عندما هدد الرئيس الفرنسى جاك شيراك باستخدام الفيتو لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يتيح لأمريكا غزو العراق نشطت حركة مقاطعة واسعة للمنتجات الفرنسية بين الأمريكيين وأعاد مطعم فى الكونجرس تسمية البطاطس المحمرة من «فرنش فرايز» إلى «فريدم فرايز» ، ووجد المصطلح الذى صكه دونالد رامسفيلد بإطلاق وصف «أوروبا القديمة» على فرنسا وألمانيا صدى كبيرا لدى الأمريكيين . وحتى على الرغم من تحول الرأى العام الأمريكى ضد الرئيس جورج بوش إلا أنه ظل مناهضا لفرنسا .

الخداع المتعمد:

عادة عندما يتحول الضحايا إلى مجرمين يكونون غير مدركين لما يفعلونه . هذا ما حدث مع الأمريكيين اليوم . فغالبية الشعب الأمريكى يعتقد أن الإرهاب يشكل خطرا داهما علينا وأن شن حرب على الإرهاب هو عمل من أعمال الدفاع عن النفس . وفكرة أننا ربما نكون قد تحولنا من ضحايا إلى جلادين قد تكون صادمة للكثيرين منا . ولكن على العكس من ذلك، فإن أولئك الأشخاص الذين يعتنقون مذهب التفوق الأمريكى والذين يتغلغلون فى أركان

إدارة بوش كانـوا يدركون جيـدا ما يفـعلونه عندما أشــاروا على بوش بإعلان الحرب على الإرهاب . هذا الأمر يظهر جليا فى عملية غزو العراق . فغالبية الأشخـاص الذين كانوا لاعبين رئيسيين فى إعلان المبـادىء الذى أطلقوا عليـه اسم «مشروع للقـرن الأمريكى الجديد» كتبوا للرئيس السابق كلينتـون رسالة مفتوحة أوائل عام ١٩٩٨ يحرضــونه فيـها على غـزو العراق . وبعــد ١١ سبـتمــبر ٢٠٠١ زعمـوا بأن صدام حســين يمتلك أسلحة دمــار شامل وله صلات بتنظيم القاعدة . لقد كان هؤلاء مستعدين لترويج مزاعمهم حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى الخداع المتعمد والكذب الفاضح .

لا بد أن تكون هناك أسـباب أخـرى لغزو العـراق وإلا ما كـان المحافظون الجـدد حاولوا إقناع كلينـتون بالسيـر فى هذا الطريق أوائل عام ١٩٩٨ . هذه الأسباب ظلت فى طى الكتـمان ولم يتفوه بهـا أحد . كـان لا بد من ربط عملـية غـزو العراق بالحـرب على الإرهاب لأن هذه الحرب هى التفويض الذى حصل عليه بوش بعد هجمات سبتمبر . وفى هذا الإطار قاد بوش بنفسه حملة التضليل لتمرير ذلك الربط المتعسف حتى على الرغم من أن بوش نفسه قد يكون خـدع هو الآخر من جـانب المحيطين به . كـانت المناقـشات الخاصة بالحملة على العراق حماسية بدرجة أعمت العقل وأصابت المنطق بالشلل . وعلى ســبيل المثال كان الحـديث عن دوافع أخرى لغزو العراق مثل ضمان تدفق واردات البترول أمر غير مقبول لأن قائله كان يوصم بانعدام الوطنية وربما اسوأ من ذلك .

وللأسـف الشـديد، فإن الحـرب على الإرهاب التى تخـوضـهـا

إدارة بوش حاليا لن يتحقق فيها الانتصار أبدا لأنها بنيت على افتراضات زائفة . الاحتمال الأكبر أن تؤدى هذه الحرب على الإرهاب إلى وضع البلاد فى حالة حرب دائمة . فالإرهابيون أهداف غير مرئية والإرهاب لن ينتهى أبدا . وسوف يظل هؤلاء الإرهابيون يقدمون ذريعة مناسبة للمحافظين الجدد من أجل المضى قدما فى إشباع شهوتهم فى إظهار التفوق العسكرى الأمريكى بالوسائل العسكرية . هذه السياسة بدورها ستولد مزيدا من المقاومة وهكذا ندور فى تلك الدائرة المرعبة بلا نهاية .

إرهاب فى كل مكان :

الإرهاب ليس جديدا كما أن استغلاله أيضا ليس بجديد ؛ فقد كان عنصرا مهما لاستمرار نظام القياصرة فى روسيا خلال القرن التاسع عشر بتعزيز دور المخابرات السرية وتبرير حملات القمع والحكم الديكتاتورى آنذاك . كما أن دولا أوروبية عديدة كان عليها أن تتعامل مع العصابات الإرهابية مثل: إيطاليا وألمانيا وأسبانيا واليونان وبريطانيا . وقد استغرق الأمر من هذه الدول عقدا أو أكثر لاجتثاثها ولكن هذه الدول لم تعش طوال الوقت فى حالة حرب على الإرهاب . لقد حان الوقت كى نعيد النظر فى حربنا على الإرهاب . إننا نحقق أهداف الإرهابيين عندما نعيش كل وقتنا مستنفرين يسيطر علينا شبح الخوف من هجوم إرهابى قادم . وبهذه الطريقة يكون الإرهابيون هم الذين يحددوا لنا أولوياتنا. لا بد من وضع هجمات سبتمبر فى إطارها الصحيح ..

نعم كان موت ثلاثة آلاف شخص فى ضربة واحدة عملا إرهابيا مروعا ولكنه لم يعرض للخطر وجودنا كأمة . كما أن تضخيم الخطر الذى تمثله القاعدة إلى مستوى الحرب النووية مثلا يعتبر مبالغة غير مبررة . والأخطر من ذلك هذا الربط المتعمد بين الإرهاب وإمكانية شن هجمات بأسلحة الدمار الشامل . وهل نسينا تلك الهجمات بالجمرة الخبيثة التى أعقبت هجمات ١١ سبتمبر واستخدم فيها نوع متطور جدا لا يمكن إنتاجه إلا في المعامل الأمريكية ؟! هذه الهجمات ما زالت حتى اليوم تثير الارتياب عن مصدرها وأهدافها وما زالت حدثا غامضا دون تفسير ، ولكنه يرتبط بلا شك بخرافة ربط الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل . إن التضخيم والنفخ فى المخاوف من حدوث هجمات بأسلحة الدمار الشامل يأتى بآثار عكسية وهو ما تفعله إدارة بوش دون خجل . ويمكن للخوف أن يكون أداة فى أيدى حكومة تعمل على استغلاله لتحقيق أهداف خاصة مثل توحيد الشعب وراءها ضد عدو مشترك . وقد كانت الشيوعية هى ذلك العدو المطلوب والآن ملأ الإرهاب الفراغ الذى خلفه انهيار الشيوعية . كما أن الدعوة لإحياء المشاعر الوطنية يمكن أن يكون سلاحا لأخراس ألسنة المعترضين أيا كانت حجتهم ومنطقهم . علينا أن نتذكر ما قاله الرئيس روزفلت منذ سنوات طويلة عندما حذر من الغوص فى مستنقع الخوف قائلا «الشىء الوحيد الذى يتعين علينا أن نخشاه هو الخوف نفسه» .. وللأسف هذا هو حالنا الآن ، وهو الهدف الذى سعى إليه منفذو هجمات سبتمبر بالضبط !

رؤية مختلفة لأمريكا :

إن أقوى دولة على الأرض لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن يستنزفها الخوف . وعندما نجعل الحرب على الإرهاب محور استراتيجيتنا الوطنية نكون قد تخلينا عن مسؤوليتنا كأمة قائدة فى العالم . الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تتخذ موقع القيادة فى التعامل مع المشكلات التى تحتاج إلى جهد جماعى مثل تحقيق السلام والتقدم الاقتصادى وحماية البيئة ثم تأتى الحرب على الإرهاب واحتواء خطر أسلحة الدمار الشامل ضمن هذه المهام .. وليس المهمة الوحيدة . الولايات المتحدة لا يمكنها أن تفعل ما تريد بغض النظر عما يريده الآخرون فى العالم .. فى الوقت نفسه، فإن شيئا لن يتحقق فى العالم ما لم يكن فيه لأمتنا دور قيادى أو على الأقل تساهم فيه بنصيب وافر . وإذا كنا نريد أن تستجيب دول العالم لسياساتنا فلا بد أن نختار السياسة التى يريدونها . هذه المعادلة تفرض على الولايات المتحدة القيام بدور متفرد .. أن تربط نفسها بما هو فى صالح العالم وسوف نكون الرابح الأكبر إذا فعلنا ذلك .

الفصل الثالث

مهمة مقدسة

- بوش يقود أمريكا والعالم إلى الهاوية .. ويعتبرها مهمة مقدسة
- محور الشر.. اختراع مضلل من أجل تنفيذ خطة معدة سلفا
- تفجير الأزمة النووية مع كوريا الشمالية .. هدف مقصود
- بعد عامين من غزو أفغانستان مازالت أكبر منتج للأفيون في العالم!

لا تسعى إدارة بوش فقط نحو الهدف الخطأ بل إن سياساتها تؤتى نتائج عكسية حتى بالمقاييس التى وضعتها هذه الإدارة . تلك النتائج العكسية تبدو ظاهرة ليس فقط فى مجال السياسة الخارجية بل وعلى الصعيد المحلى أيضا . وخلال حملته الانتخابية لخوض انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠ ركز بوش على أنه سوف ينتهج سياسة خارجية «حذرة» وكثيرا ما عارض التدخل الخارجى . كانت هذه هى الأفكار التى استقرت فى أذهان الأمريكيين وقتذاك .. ولكن تحت السطح كانت هناك خطة مدروسة جيدا وحاسمة للدور الأمريكى فى العالم . فقد كان الجزء الخاص بالسياسة الخارجية فى البرنامج الانتخابى للحزب الجمهورى الذى تبناه بوش يستعيد للأذان أيام الحرب الباردة عندما كانت أمريكا قوة عظمى وقائدا للعالم الحر . وبنى مفكرو الحزب الجمهورى برنامج الحزب على فكرة أن بيل كلينتون فشل فى أن يستثمر بالكامل وضع أمريكا كقوة عظمى وحيدة وأن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف بما يتيح لأمريكا امتلاك ناصية مستقبلها هو تطوير نظام للدفاع الصاروخى. ورغم أن هذه النقطة لم تكن واضحة بما يكفى فى برنامج الحزب إلا أن فكرة تسليح الفضاء هى التى سيطرت على عقول الجمهوريين بوصفها

أفضل وسـيلة لضمـان سيطرة أمـريكا على العالم .وكـانت فكرة الجمهوريين تعتمـد على أن مد قوتنا إلى مناطق بعيدة مثل تايوان مثـلا أصبح أمـرا ممكنا ، دون أن نخشى انتـقامـا من جانب دول تسعى لامتـلاك صواريخ بعيدة المدى . أى أننا نسـتطيع أن نحدد عمن ندافع ومتى .

البحث عن عدو :

مع انهيار الاتحاد السـوفيتى فقدنا شيئاً مـهماً جداً هو وجود عدو مناسب . كانـت كوريا الشمالية سـببا كافيـا لترويج برنامج درع الصـواريخ وكان لا بد أن تظل كـوريا الشـماليـة معـزولة . والدليل على ذلك أن الـرئيس الكورى الجنوبى كـيم داى جـونـج كـان أول رئيس دولة يزور بوش فـى البـيت الأبيض فى مـارس ٢٠٠١ . كانت كوريا الجنوبيـة تطبق سياسة «الشـمس المشرقة» مع الشطر الشمالى من أجل التقارب معـها وتحسين العلاقات فى شبه الجـزيرة الكورية وكان كيم حريصا على الفـوز بتأييد بوش للمضـى قدما فى هذه السياسة . ورغم أن كيم حظى بتأييد وزارة الخارجية إلا أن بوش خذله بل إنه أعـلن فى حضوره عزمه وقف الجـهـود التى كانـت قد بدأت فى عـهـد سلفـه كلينتـون لتطبـيع العلاقـات مع كوريا الشماليـة .. ومن هنا بدأت الأزمة النووية مع كوريا الشمالية .

وبينما كـانت كوريا الشمـالية تصلح عدوا مناسـبا فى المرحلة الأولى لبـرنامج الدفاع الصـاروخى، فإن الصـين يمكن ان تكون عدوا مناسبا فى المرحلة التاليـة . وها هم المحافظون الجمهوريون يؤكدون بين الحين والآخر الخطر العـسكرى والاقتصادى المتزايد

للصين على المصالح الأمريكية . وبينما وصف كلينتون وفريقه للسياسة الخارجية الصين بأنها «حليف استراتيجى» عمد بوش ورجاله إلى وصف الصين بأنها «منافس استراتيجى». وإضافة إلى الصين هناك روسيا التى تعتبر خصما محتملا من وجهة نظر مَنْ يروجون لبرنامج حائط الصواريخ.

فى نفس الوقت بدأت إدارة بوش تدير ظهرها للاتفاقات الدولية فأعلنت صراحة تخليها عن بروتوكول كيوتو الخاص بسبل الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض ورفضت المصادقة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وفى كلتا الحالتين لم تقدم بديلا. ولم تقف إدارة بوش عند حد عدم الانضمام إلى اتفاقية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بل راحت تسعى بدأب وتشن حملة لتخريبها من خلال ممارسة ضغوط رهيبة على حلفائها وإجبارها على توقيع اتفاقات ثنائية واحدة تلو الأخرى لاستثناء المواطنين الأمريكيين من المثول أمام المحكمة. ورضخت دول مثل ألبانيا ورومانيا رغم الضغوط المقابلة من جانب الاتحاد الأوروبى . وخلال العام الأول من ولاية بوش كان هناك جهد دؤوب للنكوص عن كل سياسات كلينتون بقدر المستطاع . ووصل الأمر إلى حد أن هددت إدارة بوش بالانسحاب من البلقان ووقفت موقف المتفرج فى أزمة الشرق الأوسط.

وما إن قدمت هجمات سبتمبر فرصة العمر للرئيس بوش وإدارته بإيجاد العدو الذى يبحث عنه أصبح رجلا يحمل لواء مهمة مقدسة . وهو أمر يناسب شخصيته تماما . وبوصفه مسيحيا عرف طريق الهداية بعد الضلال كان بوش على معرفة

شخصية بالشر . هذا الشر تجسد فى صورة مهاجمين انتحاريين حاولوا تدميره هو شخصيا فى البيت الأبيض .. وهو ما منحه شعورا قويا بخوض معركة شخصية مع هذا الشر . ولم يعد بوش يلقى خطبه من أوراق معدة سلفا ويتلعثم فى الكلام مثلما كان يفعل . فقبل هجمات سبتمبر كان بوش رئيسا صوريا وبعد أيام قلائل من هذا الحادث ارتقى إلى مرتبة الزعيم القائد الذى يعتقد أنه مكلف بمهمة تاريخية مقدسة .. والمشكلة الحقيقية هى أنه يقودنا ويقود العالم كله فى الاتجاه الخطأ.

القرن الأمريكى :

كان من الممكن أن تكون هجمات سبتمبر فرصة ذهبية لحشد الدعم الداخلى لتحسين وضع النظام العالمى . لقد جعلتنا هذه الهجمات ندرك أن الأمر ليس جيدا خارج حدودنا . لقد أنفقنا ١٦٠ مليار دولار فى العراق .. وكان من الممكن أن يحقق استخدام جزء بسيط من هذا المبلغ تغييرا جذريا إذا استخدم بطريقة بناءة مفيدة فى أنحاء العالم . ولكن لا يوجد شىء من هذا القبيل فى ذهن إدارة بوش . فهذه الإدارة بنت رؤيتها فى برنامجها الذى أطلقت عليه «مشروع للقرن الأمريكى الجديد» للعالم باعتباره صراعا من أجل البقاء ، وتعتقد أن الولايات المتحدة بوصفها الأقوى لها الحق فى فرض إرادتها على العالم ، بل هو واجبها أن تفعل ذلك . وكان لا بد من مواصلة الهيمنة العسكرية الأمريكية حتى قبل وصول بوش إلى السلطة .. وجاءت هجمات سبتمبر لتمنحهم الفرصة لتنفيذ هذه الأفكار.

وعلى الصعيد الداخلى نجح جون اشكروفت وزير العدل فى

تمرير «قانون الوطنية» وهو يعلن على الملأ أن هؤلاء الذين يعارضون القانون يساعدون العدو. وقد منح هذا القانون سلطات مطلقة للسلطة التنفيذية وأزاح كثيرا من القيود التى كانت تكبل يديها بحكم القانون . وبصدور القانون الآخر التوءم الذى أطلق عليه اسم «قانون الأمن الداخلى» تم تقييد قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات عن الحكومة فى حين أطلق العنان للحكومة للتدخل فى أخص خصوصيات المواطن وتبادل هذه المعلومات بين الوكالات الأمنية الفيدرالية المختلفة . ورغم أن مواد هذين القانونين تنتهك بشكل فاضح الحقوق المدنية إلا أن الشعب الأمريكى لا يبدى اعترضا كبيرا لسبب بسيط .. إنهم مقتنعون بأن تلك المواد تستهدف الإرهابيين والأجانب وليست موجهة ضدنا نحن المواطنين أصحاب هذا البلد . وكان من الطبيعى أن يفتح «قانون الوطنية» الباب على مصراعيه أمام استغلال السلطة بشكل خطير ، مثل احتجاز مئات المعتقلين دون محاكمة لأكثر من عامين بعيدا عن أى سلطة قضائية وبما يتنافى مع جميع الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية .

ومن أخطر الطرق التى تسعى من خلالها إدارة بوش لتقويض الحريات المدنية هى تعيين منظرين ممن ينتمون إلى اليمين المتطرف قضاة فيدراليين. وفى العادة عندما يرفض الكونجرس تعيين قاض فيدرالى بسبب أفكاره المعلنة يعود الرئيس ويقدم مرشحا أكثر اعتدالا ، ولكن الأمر بالنسبة للرئيس بوش معكوس تماما ، فعندما يحدث مثل هذا الأمر يقدم مرشحا أشد تطرفا وهكذا يكون كل مرشح أشد تطرفا من الآخر ! ومع ذلك، فإن

عامة الأمريكيين لا يلقون بالا لما يحدث لانشغالهم بالحرب على الإرهاب .

محور الشر :

فى الشؤون الخارجية تتخذ الحرب على الإرهاب أولوية على كل ما عداها من اعتبارات أخرى رغم عدم وجود أى تباطؤ فى تنفيذ برنامج درع الصواريخ . ولأن الحرب لا بد أن تشن ضد جهة ما ولأن من الصعب العثور على الإرهابيين كان لا بد من تحديد دول بعينها بوصفها راعية للإرهاب ومن هنا كان اختراع مصطلح «محور الشر» فى خطاب حالة الاتحاد عام ٢٠٠٢ من أجل تنفيذ خطة معدة سلفا . ومن الدول الثلاث التى وضعها بوش فى محور الشر ، وحدها إيران هى التى تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الإرهاب الدولى . وقد تكون هذه الدول التى حددها بوش فى خطاب حالة الاتحاد شريرة فعلا ولكن جمعها معا فى سلة واحدة واستبعاد دول أخرى مثل : سوريا وليبيا وميانمار وزيمبابوى واوزبكستان وتركمانستان يقدم دليلا آخر على الخلط المتعمد والتشويش كما حدث فى إعلان الحرب على الإرهاب . فكوريا الشمالية مثلا من أكثر بلاد العالم انغلاقا والشعب الكورى يعيش تحت نير القمع والموارد كلها موجهة لبناء الترسانة العسكرية . وبينما لا يوجد ما يؤكد وجود أى علاقة لكوريا الشمالية مع الإرهاب العالمى ، فإنها تملك قدرات صاروخية ونووية خطيرة وسجلاً فى بيع هذه الاسلحة لدول العالم. كما كان حكم صدام قمعيا ولكنه لم يكن يشكل خطورة مشابهة . ورغم أن صدام استخدم الأسلحة الكيماوية لقتل شعبه إلا أنه لا علاقة له بالقاعدة

مثلما تروج إدارة بوش فى أكثر من مناسـبة. أما إيران فإنها حالة مـعقـدة .. فهناك نظام دينى مـعـارض لأمريكا وإسـرائيل ، يملك زمام السلطة ولكن الشعب انتخب رئيسـا إصلاحيا وبرلمانا يهيمن عليه الإصلاحيون أيضا .. ومن ثـم ، فإن المجتمع هناك فى حاجة إلى مزيد من التشـجيع على مواصلة السيـر على طريق الانفتاح . فى نفس الوقت تدعم إيران حـزب الله فى لبنان الذى يشن حـملة ضد إسرائيل كما أنها حاولت إمداد عرفات بالأسلحة فى فلسطين وتواصل السعى نحو امتلاك برنامج للأسلحة النووية رغم كونها عضواً فى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وتأكيدها المستمر على أن برنامجها النووى مخصص للأغراض السلمية . وإذا كانت كل دولة من الدول الثـلاث تمثل حالة مخـتلفة عن الأخـرى ، فإن جمعـها فى محور واحـد يسمى بمحور الشر عمـل مضلل ويعود بنتائـج عكسية . فـعلى سبـيل المثال أدى وضع إيران فى مـحور الشر إلـى دعم القوى المتـشددة هناك التى تعـارض التوجـه نحو الإصلاح وبناء مجتمع مفتوح .

أفغانسـتان :

كان غـزو أفغانسـتان مبـررا لدورها كمأوى للقـاعدة . ولذلك حظيت عـملية غـزو أفغـانسـتان بتـأييد المجـتمع الدولى وجـرت بتفـويض من الأمم المتحدة . وحتى قـبل الغزو كانت هناك عـملية سياسـية تجرى لتجهـيز حكومة بديلة تحظى بنوع من الشـرعية وقد تم ذلك بالفـعل وتولت حكومة حمـيد قرضـاى السلطة . كان غزو أفغانسـتان استعراضا ممتـازا لما وصلت إليه الآلة العسكرية الأمريكية من براعـة وتفوق . فالقنبلة الذكية التى اسـتخدمت فى

حرب الخليج عام ١٩٩١ أصبحت أكثر ذكاء والقوات الخاصة وصلت إلى درجة غير مسبوقة من التدريب والتسليح . ولكن فشلت العملية في تحقيق أهدافها .. فأولا لم تتمكن القوات الخاصة بكل ما أوتيت من قدرات وتسليح اعتقال أسامة بن لادن . هذا الأمر يكشف حقيقة مهمة وهي إننا نملك أقوى قوة في العالم ولكننا لم نستطع اعتقال شخص هارب في أحد الكهوف .. إما لأننا لا نريد أن تقع خسائر في صفوف قواتنا أو لأننا ادخرنا هذه القوات لغزو العراق . وثانيا إن إدارة بوش فشلت في تحقيق السلام في أنحاء أفغانستان . لقد كانت كل فرص النجاح في أفغانستان متوافرة من غطاء شرعي دولي وشعب يتوق للمساعدة بعد أن سئم مغامرات أمراء الحرب ومنظمات إغاثة تنتشر في أنحاء البلاد ولكن لم يكن هناك أي استعداد لدى إدارة بوش لبناء دولة دمرتها الحروب بل ركزت كل جهدها في اعتقال بن لادن حتى لو وصل الأمر إلى استخدام أسلحة قذرة مثل رشوة زعماء القبائل في المناطق التي يفترض أن يكون ابن لادن قد لجأ إليها. وبعد عامين من التدخل الأمريكي في أفغانستان .. ما زالت دولة تفتقد للأمن يحكمها أمراء الحرب وتعيد حركة طالبان تجميع صفوفها من جديد بمناطق البشتون في الجنوب . وقد يقول البعض إن غزو العراق سرق الأضواء من أفغانستان وصرف الأنظار عنها ، ورغم صحة هذا القول إلا أن تعمير أفغانستان لم يكن أبدا من بين اهتمامات الإدارة الأمريكية بدليل إن رامسفيلد يرفض خروج قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خارج كابول . والآن بعد تولي حلف الأطلنطي قيادة المهمة هناك قد

يرسل قوات حفظ السلام إلى خارج كابول ولكن بعد أن تكون فرصة إحداث تغيير حقيقي فى أفغانستان قد ولت إلى الأبد . فهذا البلد يحتل المركز الأول فى إنتاج الأفيون فى العالم . ففى عام ٢٠٠٢ أنتجت أفغانستان ٣٤٠٠ طن ، كما أن المخدرات تمثل نصف إجمالى قيمة الاقتصاد الوطنى للبلاد ، وتصل قيمة العائدات من المخدرات إلى ٢,٥ مليار دولار وهو ما يقل عن المساعدات الدولية التى قدرت بمليارى دولار ! ومن الصعب تصور وجود حكومة يمكن أن تفرض سيطرتها على بلد يحكمه أمراء الحرب وتجار المخدرات .

على حساب الديمقراطية :

تطلب غزو أفغانستان إنشاء قواعد عسكرية بالدول المجاورة .. وهذا الأمر كان له بالتأكيد آثاره على الظروف السياسية بهذه البلاد . وكان الوضع فى كل بلد مختلف عن الآخر بالنسبة لهذا التأثير ولكن كل تلك البلاد اشتركت فى شىء واحد هو ميلها نحو تقويض الحريات التى حصلت عليها الشعوب بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتى المنهار. وإذا كانت هذه الدول لها تاريخ طويل مع النظم الشمولية ، فإن الوجود الأمريكى بها أتاح قدرا من المساعدات المالية والفنية هى فى أمس الحاجة إليها .. ولكن مع الأسف هذه المساعدات وجهت إلى التعاون العسكرى وليس الإصلاح السياسى . ورغم أن الولايات المتحدة تحاول دائما أن تنأى بنفسها عن النظم الدكتاتورية والقمعية إلا أنها وجدت نفسها تضع يدها فى أيدى حكام دكتاتوريين فى هذه المنطقة من أجل تمرير وجودها العسكرى. وتعد أوزبكستان خير دليل على ذلك

فالرئيس إسلام كـريموف يشن حملة قمـعية شرسـة دون رحمة على كل المنظمات الإسـلامية حتى أنه زج بأعداد لا حـصر لها من الإسلامـيين فى السجـون لا لسبب إلا لأنهم ملتـحون . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تجد أى غضاضة فى بناء تحالف عسكرى مع هذا النظام.

كما أن نظام الرئيس برويز مـشرف يعتبر أيضـا نموذجا آخر فى هذا المجال ؛ فقد أصبح مشـرف حليفا مقربا من واشنطن رغم أنه وصل إلى السلطة بانقـلاب عـسكرى ولم يف بوعوده بشـأن إجراء انتـخابات ديمقراطيـة بل إن دوره فى الحرب على الإرهاب ما زال مـثيرا للتـساؤل . ورغم هذه الآثار السلبيـة إلا أن الحرب على الإرهاب كان لها فـوائدها ؛ فقد تحسنت عـلاقاتنا مع الصين ومع روسيا . ولكن كـان هذا التحسن على حسـاب سجل البلدين فى مجال الديمقراطية وحـقوق الإنسان ، وقد وصل الأمر إلى حد أن بول وولفوفـيتـز نائب وزير الدفاع وبخ جنرالات تركـيا أثناء الاستـعدادات لغزو العـراق لفشلهم فى تمرير مذكـرة فى البرلمان تقـضى بالسمـاح بعبـور القوات الأمـريكية أراضـى تركـيا لـغزو العراق من الشمـال .. والطريف أن وولفوفـيتز تعجب لفشل هؤلاء الجنرالات «فى بلد اشتـهر بالانقلابات العسكرية» وكـأنه يحرض على انقلاب جديد من أجل تمرير مذكرة فى البرلمان يرفضها نواب الشـعب المنتـخبـون . ومع أن الحـرب على الإرهاب سـاهمت فى تعـزيز علاقـاتنا مع بعض الدول مـثل : روسـيا والصـين إلا أن النتيجة النهائية لهذه الحرب هى حدوث تحول بزاوية ١٨٠ درجة للرأى العام العـالمى ضد الولايات المتـحدة مقـارنة عما كـان عليه الوضع بعد هجمات سبتمبر مباشرة .

الفصـــل الرابــع

المستنقع العراقى

• مستنقع العراق أخطر من فيتنام وليس لدينا استراتيجية للخروج
• الأسباب الحقيقية للغزو.. خدمة إسرائيل وضمان تدفق البترول
• الغزو دمر مصداقية أمريكا والانسحاب سيدمر مركزها فى العالم
• تحويل العراق إلى قاعدة أمريكية وضع الدول المجاورة فى مأزق

مازالت الدوافع الحقيقية لإدارة الرئيس جورج بوش للإطاحة بصدام حسين يغلفها الغموض . ومن الممكن أن يخمن المرء ما هى هذه الدوافع ولكن من المستحيل أن يقدمها على سبيل التأكيد ، لأنها لم تعرض أبدا على بساط البحث . ومع ذلك فإن الأمر يستأهل العودة إلى الوراء من أجل فهم أفضل لأسباب هذا المستنقع الذى أنزلقنا إليه فى العراق . قد يكون أحد الدوافع هو تأكيد التفوق والسيادة الأمريكية وهو هدف موضوع بالفعل على أجندة منظرى الإدارة الحالية منذ أمد وقد يكون العراق اختير كنموذج أو دراسة حالة لطريقة تحويل الأهداف إلى واقع عملى فى المستقبل . وقد لخص الكاتب والصحفى بوب وودوارد فى كتابه «بوش فى حرب» تصريحات أطلقها بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع فى حوار استراتيجى جرى بعد أربعة أيام فقط من هجمات سبتمبر . فقد كان وولفوفيتز يرى أن مهاجمة أفغانستان أمر غير مؤكد ويحذر من أن ١٠٠ ألف جندى أمريكى قد يجدون أنفسهم محاصرين فى جبال أفغانستان يحاربون شهورا دون نتيجة ملموسة . وعلى العكس، فإن فى العراق نظام قمعى هش يمكن أن ينهار بسهولة . وقدر وولفوفيتز أن هناك احتمالا من ١٠ إلى ٥٠ فى المئة أن يكون صدام ضالع فى هجمات ١١ سبتمبر

الإرهابية .. ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة أن تسعى وراء صدام حسين إذا ما كانت الحرب ضد الإرهاب جادة فعلا !

وفى مقابلة أجريت مع وولفوفيتز الذى يعد أحد أخطر صقور البنتاجون فى مايو ٢٠٠٣ قال إنه على الرغم من وجود أهداف عدة تكمن فى سياسة الإدارة الأمريكية ، فإننا ركزنا على قضية واحدة هى أسلحة الدمار الشامل لأنها القضية الوحيدة التى يتفق عليها الجميع . وإذا أخذنا الأمر على هذا النحو فإنه يكون بمثابة اسوأ نوع من الخداع . ولكن هناك اعتبارات أكثر واقعية أهمها الاعتبارات الجيوسياسية التى من أجلها كان غزو واحتلال العراق.. ولا شك أن أحد أهم عناصر اطمئنان أمريكا على مستقبلها هو ضمان التدفق الحر للنفط الأجنبى . وفى ظل التحديات والقلاقل التى تتعرض لها أنظمة دول خليجية مهمة تجعلها مرشحة لتكرار النموذج الإيرانى بعدما حدث للشاه فى نهاية السبعينات يكون وجودنا فى العراق أمراً حيوياً من الناحية الاستراتيجية. كما أن العراق يحتوى على احتياطيات نفطية ضخمة تأتى فى المرتبة الثانية على العالم بعد الاحتياطيات السعودية . وباحتلال العراق ونقل القواعد العسكرية الأمريكية من السعودية إلى الأراضى العراقية تكون الولايات المتحدة قد نجحت فى ضمان بديل للنفط السعودى . وهناك عنصر آخر لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار .. فإمدادات النفط العالمية تتضاءل يوما بعد يوما مما يعنى ضرورة فتح مضخة النفط العراقى إن عاجلا أو آجلا . ولكن القيام بذلك فى وجود صدام حسين بالسلطة سوف يجعله أشد خطرا على المنطقة من ذى قبل . ومن ثم كان لا بد من الإطاحة به بأى ثمن .

كلمة السر .. إسرائيل :

الاعتبار الآخر الأكثر أهمية هو إسرائيل .. فكثير من المتطرفين الدينيين فى الولايات المتحدة الذين يطلق عليهم وصف «اليمين المسيحى» يعتقدون فيما ورد فى سفر الرؤيا عن بعث إسرائيل والعودة الثانية للمسيح . ومن ثم تحظى إسرائيل - إضافة إلى اللوبى التقليدى المؤيد لها - بتأييد مَنْ يؤمنون بالحقوق الدينية لإسرائيل وهم القاعدة الأساسية لجمهور الناخبين المؤيدين للرئيس بوش . ولا شك أن الرئيس فى حاجة إلى أن يأخذ فى اعتباره رغبة جمهور ناخبيه .. وفى ضوء هذه الاعتبارات، فإن إقامة وجود عسكرى قوى فى العراق سيساعد على تغيير موازين القوى تماما فى المنطقة بكاملها بحيث يصب فى نهاية المطاف لصالح أمن إسرائيل من خلال إضعاف جماعات التشدد الفلسطينى والعمل من أجل تسوية تكون مقبولة لإسرائيل ومؤيديها. كانت أوروبا كلها بما فى ذلك تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ترى أن حل القضية الفلسطينية يحظى بأولوية ولكن الرئيس بوش أراد أن يتعامل مع القضية العراقية أولا . كان هذا سببا رئيسيا للخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا وأدى إلى التزام من جانب الولايات المتحدة - لم تف به - بإعطاء أولوية لتسوية سلمية فى الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب العراق . ورغم أن النفط وإسرائيل تبدو عناصر أساسية فى سياسة الإدارة الأمريكية إلا أنها لم تكن الأسباب التى قدمها بوش ومستشاروه للأمريكيين والكونجرس لغزو العراق . وكان كل مَنْ يتجاسر على كشف تلك الأسباب الحقيقية للغزو يُتهم على الفور بعدم الوطنية .

لقد حصل الرئيس بوش على تفويض بالحرب على الإرهاب . ولم يكن هناك أى سبيل آخر سوى إيجاد خليط يتألف من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والخوف من تمكن الجماعات الإرهابية من امتلاك هذه الأسلحة من أجل تبرير غزو العراق . وأيا ما كان الدافع وراء غزو العراق، فإن الشعب الأمريكى لديه كل الحق فى الشعور بأنه خُدع وأنه كان ضحية حملة تضليل كبرى .

عشية الغزو :

كانت إدارة الرئيس بوش منقسمة فى بادىء الأمر بشأن غزو العراق . كان الصقور فى وزارة الدفاع راغبون فى تنفيذ الخطة دون شروط . كانت لديهم خطة جاهزة بجدول زمنى واضح وكانوا لا يريدون الذهاب إلى الأمم المتحدة حتى لا يتدخل أحد فى خطتهم وجدولهم الزمنى . وعلى أى حال ، فإن هؤلاء الصقور بوصفهم من اتباع عقيدة التفوق الأمريكى كانوا يعارضون أساسا الاعتماد على الأمم المتحدة. وعلى عكس البنتاجون كانت وزارة الخارجية تسعى من أجل إيجاد غطاء دولى يضفى شرعية على عملية الغزو . وتمكن الصقور من كسب الصراع وفرض رأيهم لأنهم كانوا يحظون بتأييد نائب الرئيس ديك تشينى وبأذن الرئيس نفسه . وتم تمرير قانون فى الكونجرس يمنح الرئيس صلاحية اتخاذ ما يراه مناسبا من عمل بمشاركة وتواطؤ قادة الديمقراطيين فى الكونجرس وعلى رأسهم ريتشارد جيبهارت وريتشارد لوجار والسناتور جوزيف ليدن والسناتور جوزيف ليبرمان. وعندما ذهبت أمريكا إلى مجلس الأمن أصدر القرار رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢ الذى فرض نظام تفتيش صارما على

العراق وألقى بالمسؤولية على صدام كى يثبت عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل . ولو كانت أمريكا راغبة فعلا فى تخليص العراق من أسلحة الدمار لكان ذلك ممكنا باستمرار عملية التفتيش ، ولكن ليس هذا ما كانت تبتغيه إدارة بوش فكل ما كانت تسعى من أجله هو الإطاحة بصدام .. ليس هذا فحسب بل أيضا احتلال العراق . فرغم تأكيد كل فرق التفتيش عدم عثورها على أى دليل يؤكد امتلاك العراق أسلحة دمار شامل لم يجد وزير الخارجية الأمريكية أمامه سوى اتهام العراق بانتهاك القرار ١٤٤١ بحجة العثور على صواريخ يزيد مداها عن المدى المسموح به للعراق . وحاولت أمريكا تمرير قرار فى مجلس الأمن يخولها القيام بعمل عسكرى ضد العراق فوقفت فرنسا فى طريقها وهدد جاك شيراك باستخدام الفيتو لإجهاض مثل هذا القرار فلم يكن أمام أمريكا سوى أن تسير على طريق الحرب دون غطاء شرعى من المجتمع الدولى .

انتصار زائف :

كان الغزو فى حد ذاته نجاحا عسكريا غير متوقع تم بأقل قدر من الخسائر المتوقعة فى الخطة المرسومة للغزو ، حتى رغم امتناع تركيا عن تقديم الدعم بالسماح بدخول القوات الأمريكية من الشمال . علاوة على ذلك أصدر مجلس الأمن بعد الانتصار العسكرى فى العراق قرارا ثانيا هو القرار ١٤٨٣ يعترف باحتلال العراق ويضفى شرعية عليه . ولم تتجاسر فرنسا أو ألمانيا على إبداء أى اعتراض خاصة بعد أن وجد شيراك نفسه موضع انتقادات لتعريض مصالح فرنسا الاقتصادية للخطر وبعد أن وجد

المستشار جيرهارد شرودر هو الآخر نفسه مضطرا لتحسين علاقته مع الولايات المتحدة للحفاظ على مصالح بلاده . وفى الحقيقة ذهب القرار رقم ١٤٨٣ أبعد من أى قرار سابق للأمم المتحدة فى إضفاء الشرعية على تدخل عسكرى لم يصدر به تفويض من المنظمة الدولية ! فقد وضع القرار كل ما يخص السيادة العراقية رهن بما تراه قوى الاحتلال وفى مدة غير محددة . وقد يكون ممكنا القول إن القرار يخرق القانون الدولى ولكن لا يمكن التشكيك فى شرعيته لأن مجلس الأمن طبقا للميثاق هو الجهة الوحيدة المخولة إصدار مثل هذه القرارات . وطبقا لأنصار عقيدة التفوق فإن العلاقات الدولية هى علاقات القوة وأن القانون الدولى وجد فقط لإضفاء الشرعية على ما يكتبه الأقوياء .. ومن ثم يكون ما حدث فى العراق دليلا من وجهة نظرهم يؤكد أنهم على صواب !

ولكن فى حقيقة الأمر أثبت الواقع ان هؤلاء مخطئون . فقد أثبتت الأيام أن كل ما قدموه من أسباب لغزو العراق سواء ما يتعلق بامتلاكه أسلحة دمار شامل أو علاقته بالقاعدة كانت أسبابا ملفقة . وعندما لم تعثر القوات الأمريكية على أى أثر لأسلحة الدمار فى العراق لجأ الرئيس بوش إلى تغيير خطابه وقال إن غزو العراق تم لتحريره من نظام فاسد ودكتاتور وحشى ومن أجل إقامة نظام ديمقراطى بهذا البلد. وهذا هدف نبيل إذا كان الرئيس قدمه فى البداية ولكن لم يكن هذا هو السبب الذى قدمه الرئيس للكونجرس .

وحتى إذا تحدثنا عن السبب الأخير الذى يقدمه الرئيس حاليا

وهو إقامة نظام ديمقراطى فى العراق فإنه يحتاج إلى نقاش . فإقامة نظام ديمقراطى ومجتمع منفتح أمر فى غاية الصعوبة حتى إذا كان الناس لديهم دوافع حقيقية وراء ذلك . ومع خبرتى التى اكتسبتها من شتى أنحاء العالم أقول إن العراق هو آخر مكان يمكن اختياره لإقامة مشروع .. أيا كان هذا المشروع وخاصة عندما يتعلق الأمر بإقامة نظام ديمقراطى . فالعراق ليس له أى تجربة سابقة فى الديمقراطية كما أنه غارق فى الخلافات المذهبية والعرقية . ومثل كثير من دول الشرق الأوسط كان العراق من صنع القوى الغربية التى قسمت المنطقة بعد انهيار الامبراطورية العثمانية من أجل توسيع نطاق النفوذ الغربى فى العالم . فقد تم ضم ثلاث ولايات عثمانية من أجل خلق العراق الحديث . كما أن الأكراد الذين يشكلون الأغلبية فى الشمال منقسمون بين العراق وتركيا وإيران . وهناك السنة الذين يتركزون حول بغداد والمناطق المحيطة بها فى حين يتركز الشيعة فى الجنوب وتنتشر أقليات عرقية ودينية أخرى فى أنحاء العراق . وفى ظل هذه الانقسامات العرقية والدينية، فإن فرض نموذج ديمقراطى على العراق قد يقود إلى تفتته . لقد كان هذا هو السبب الذى دفع الحكام العرب لإقناع بوش الأب من عدم إسقاط صدام حسين بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وطرد القوات العراقية من الكويت . وهذا هو بالضبط عش الدبابير الذى سقط فيه بوش الابن عندما غزا العراق . فلم تكن الديمقراطية هى السبب الأول فى ذهنه . وكما ذكرنا آنفا ، فإن الأسباب الحقيقية للغزو ما زال يلفها الغموض .

ما بعد الحرب :

إذا كان الغزو قد حقق نجاحا عسكريـا غير متوقع، فإن ما يبديه العراقـيون من مقـاومة لم يكن أبدا أمـرا متوقـعا فى ذهن أى من مـخططى الحرب . ويبـدو أن صدام حـسـين بدأ الترتيب لحـرب عصـابات قبل نحـو عام من الحـرب وبالتحـديد فى أكتـوبر عام ٢٠٠٢ عندمـا أصدر أمـرا بإطلاق سراح جـمـيع المسجـونين من السجـون العراقيـة . وبالفعل بدأ المقاومـون حرب عصـابات ضد القوات الأمريكية الأمـر الذى دفعها إلى أن تتصـرف كـقوة احتلال مثل عمليـات تفتيش المنازل وما يلحق بالسـكان من إهانات فضلا عن العمليات العسكرية التى يسقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين العراقيين الأمر الذى أدى الى انقلاب العـراقيين ضد قوات الغزو . كمـا تحول العراق إلى نقطة جـذب لمختلف الجماعـات «الإرهابية» التى تلقت تدريبا على أيدى القاعدة فى أفغـانستان . ومع عمليات القمع التى تـنفذها دول مجـاورة للعراق ضد الجـماعـات الدينية والتنظيمات السياسية المعارضـة استيقظت الخلايا النائمة وشدت الرحال إلى العراق وبدأت تشارك فى حرب استنزاف مفتوحة ضد قوات الاحتلال .

من الصعـب تصور إلى أى مدى انحـرفت خطط البنتـاجون عن أهدافهـا . لقد كنت مـستعـدا لتصـور إمكانية حـدوث قدر من هذا الانحراف ولكن ما يحدث على أرض الواقع فاق كل التصورات . لقد وجدنا أنفسنا فى مستنقع بلا قـاع وكابوس يعيد للأذهان ما حدث لنا فى فيتنام . وبعد أن قمنا بغزو العراق يبدو أننا غير قادرين على الخـروج . ومن المحـتـمل أن يتنامى الـضـغط الداخـلى من أجل

الانسحاب تماما مثلما حدث فى حرب فيتنام ، ولكن الانسحاب سيكون له أثر مدمر يصعب علاجه على وضعنا فى العالم ، بعد أن دمر الغزو مصداقيتنا . ومن ثم يكون مستنقع العراق أخطر من مستنقع فيتنام بسبب اعتمادنا على بترول الشرق الأوسط .

لقد كان من الممكن تجنب حدوث ما حدث .. لم يكن هناك من يرغمنا على ذلك . بل على العكس الجميع حذرونا من أن نسلك هذا الطريق . لم نكن فى حاجة لأن نفعل ذلك من أجل مكافحة الإرهاب أو حماية أنفسنا من أسلحة الدمار الشامل . كان من الممكن بعد أن حصلنا على قرار ممتاز من مجلس الأمن (القرار ١٤٤١) أن نبقى على عمليات التفتيش مستمرة بما لا يتيح لصدام أى فرصة للتفكير فى الإضرار بنا . كان خيارنا هو الإطاحة به .. نحن الذين وضعنا الخطة وعلينا أن نتحمل العواقب .

نعم نعترف بأن صدام حاكم طاغية وكان من الأفضل التخلص منه .. ولكن بأى ثمن ؟! إن وجود قوات احتلال فى العراق يؤدى إلى جذب الإرهابيين وتقوية شوكة المتطرفين الإسلاميين فى المنطقة . إن جنودنا يضطرون للقيام بدور رجال الشرطة وهم فى كامل عدتهم العسكرية وهو ما لا يتناسب مع طبيعة دورهم . لقد تحولوا إلى أهداف سهلة لكل مَنْ يريد توجيه فوهة بندقيته إلى أمريكيين . لقد قدرت تكلفة الاحتلال بنحو ١٦٠ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ منها ٧٣ للعام المالى ٢٠٠٣ ثم ٨٧ مليارا قدمت فى آخر لحظة فى سبتمبر ٢٠٠٣ كمبلغ مطلوب على نحو عاجل للعام المالى ٢٠٠٤ . من هذا المبلغ (٨٧ مليارا) تم تخصيص ٢٠ مليارا فقط لإعادة الإعمار . ولكن المبلغ الإجمالى لإعادة الإعمار تحدد بنحو ٦٠ مليار دولار . وبالمقارنة نقول إن

إجمالي ميـزانيتنا للمساعدات الخارجية لعـام ٢٠٠٢ كانت عشرة مليارات دولار فقط . علاوة على ذلك، فإننا سنكون محظوظين إذا قدم المجـتمع الدولى عـدة مليارات من الـدولارات للمساهـمة فى عمليـة إعادة الإعمـار وهو ما يعنى ببـساطة إننا سنتـحمل العبء الأكبر فى هذا المجال .

مطلوب رئيس بديل:

هناك طغاة كثيرون فى أنحـاء العالم يتطلب الأمر خلعهم وهذه واحدة من المشاكل المزمنة فى النظام العالمى الحـالى فلماذا اخترنا صدام فقط ولمـاذا يتعين علينا توجيـه كل هذه الموارد للعراق على وجه التحديد . ما فـعلناه فى العراق لم يحل المشكلة بل تسبب فى تفاقمها . لقد حوصرنا فى العراق ولم يعد جنودنا فقط معرضون لخطر الموت يومـيا بل إن قـواتنا العـسكرية ذاتهـا أصبـحت على المحك. إن قـواتنا دربـت على أن تحـقق النصـر الســريع بالقـوة الساحـقة تماما مثلمـا حدث فى غزو العـراق باستخدام «الصـدمة والرعب» ولكنها غير مدربة على القيام بمهام قوات الاحتلال . وإذا كان وجود قـواتنا فى العراق يستهدف إحـلال السلام فى الشرق الأوسط فـقد حـققنا العكس تمامـا . وباستـخدام العـراق قاعـدة عسكرية للقوات الأمريكية، فـإننا نضع الدول الحليفة المجاورة فى مأزق . والمشكلة الأخطر أنه لا يوجـد طريق سهل للخروج من هذا المسـتنقع . ورغم إن إدارة بوش تحـاول جـر الأمم المتـحـدة إلى العراق إلا أنها غـير راغبة فى تقـديم التنازلات المطلوبة . الصورة كئيبة جدا ولكن لـيس أمامنا بديل آخر للخروج . ويبقى الأمل فى رئيس آخر برؤية أخرى يجـيد استثمـار التعاون الدولى يمكن أن يخرجنا من هذا المأزق بأقل خسائر ممكنة .

الفصل الخامس

حالة الاتحاد

- أصحاب عقيدة التفوق وضعوا أمريكا والعالم كله فى خطر
- عجز الميزانية مرعب والآثار كارثة على الأجيال القادمة
- زادت حدة الفقر والبطالة والقوانين تعمل لصالح الأثرياء
- بوش الابن يخشى مصير والده .. والكلمة الأخيرة للاقتصاد



أظهر العراق بوضوح خرافة التفوق الأمريكى كما تعتنقها إدارة بوش . لقد تسبب غزو العراق فى تحجيم قدرتنا على مواصلة الحرب على الإرهاب ، والحفاظ على دورنا القيادى فى العالم . والمؤسف حقا أننا نخسر من وضعنا الحالى وأن الرئيس بوش يواصل السير بنا على هذا الطريق دون توقف . لم يكن العراق هو المشكلة الوحيدة فى العالم ولكن الرئيس بوش هو الذى جعله يبدو كذلك . كما أنه هو المسؤول عن جميع القضايا التى لم تتم معالجتها مثل عدم تحقيق تقدم فى مجال التعاون الدولى . ومن ثم فإن المشاكل التى بقيت بلا حل كثيرة جدا . انظر إلى أنحاء العالم ؛ ترى إفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا كلها تموج بالنزاعات ولكنا لسنا فى وضع يسمح لنا بالتعامل مع هذه النزاعات بشكل مناسب .

لقد أرسلنا بعض القوات إلى ليبيريا ولكننا أرسلناها متأخرة بضعة أشهر ، وبعد كثير من المعاناة لهذا الشعب كان من الممكن تجنبها . كان من المفترض أن يؤدى تدخلنا إلى تهدئة التوتر بين الدول المتجاورة ، ولكن شبح الحرب ما زال يخيم على أثيوبيا وأريتريا .. كما أن المشكلات الملحة فى وسط أفريقيا مثل: الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندى مازالت بعيدة عن الحل ، ومازال

روبرت موجابى يحكم زيمبابوى ، ورغم أن النزاع بين الهند وباكستان يبدو قد خمد إلا أن الوضع الداخلى فى باكستان ما زال يثير القلق . زد على ذلك أن الوضع فى أندونيسيا هش بسبب الوجود الكثيف للجماعات المتطرفة والإرهابيين وما زال التمرد فى إقليم آتشيه يثير المشاكل . وفى ميانمار ما زالت الطغمة العسكرية تمسك بمقاليد الأمور هناك وتواصل قمع الحركة الديمقراطية بقيادة اونج سان سو كى .

خطيئة الصمت:

إحدى المناطق التى تقع فى دائرة تأثير إدارة بوش هى النزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى . هذا النزاع كان موضع مفاوضات مطولة وهناك حل معروف للجميع يمكن القبول به فى نهاية المطاف يعتمد على العودة إلى حدود ١٩٦٧ وتخلى الفلسطينيين عن حق العودة . ووضعت خطة للسلام عرفت باسم خارطة الطريق من أجل الوصول إلى هذا الهدف . ورغم أن غالبية الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى يتوقون إلى السلام إلا أن تحقيق تقدم على هذا الطريق مستحيل دون ضغط خارجى نظرا لطول أمد النزاع وصعوبته . ويمكن للولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى أن يعملا كضامن لعملية السلام . ولكن الرئيس بوش حتى الآن يرفض المضى على طريق سلفه كلينتون رغم أنه قطع شوطا طويلا من أجل التوصل الى تسوية نهائية لهذا النزاع . ورغم أن كلينتون لم يحقق التسوية المرغوبة إلا أن نهجه كان أفضل من نهج بوش بدليل أن العنف تراجع وتوقفت عمليات إراقة الدماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى أقل حد ممكن .

كما تحولت كوريا الشمالية إلى صداع دائم فى رأس الإدارة الأمريكية الحالية رغم أن مشكلتها كانت قاب قوسين أو أدنى من الحل فى عهد إدارة كلينتون . ولما كان بوش قد انتقد سياسة سلفه كلينتون تجاه كوريا الشمالية فإنه لا يستطيع الآن العودة إلى هذه السياسة . ولا شك أن العمل العسكرى ضد كوريا الشمالية مستبعد تماما لأنها تستطيع أن تحدث أضرارا هائلة فى كوريا الجنوبية وتقتل الملايين من أبناء شعب هذا البلد قبل أن يتم تدمير النظام الشيوعى فى الشمال . كما أن الحصار غير مجد نظرا لطبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة ونظرا لصعوبة التنبؤ بما يمكن أن يقدم عليه النظام الكورى الشمالى ، ومن ثم فإن الحل الوحيد لعلاج هذه المشكلة لن يكون إلا بتقديم المساعدات لهذا البلد عبر طرف ثالث وهو ما كانت إدارة كلينتون تقدمه بشكل مباشر . ورغم أن الصين تتوق للعب دور بناء فى هذه القضية إلا أنه من المستبعد أن تتخلى كوريا الشمالية عن قدراتها النووية والصاروخية التى بنتها بالفعل دون ضمانات أمنية ثنائية يرفض بوش منحها .. ولهذا يصبح مستحيلا تخيل وجود أى قاعدة للتوصل إلى اتفاق . فى نفس الوقت تواصل كوريا الشمالية السير بسرعة فائقة على طريق امتلاك أسلحة نووية . وخلاصة القول إن الوضع أصبح اسوأ مما كان عليه عند وصول بوش إلى السلطة .

الرعب النووى :

إيران أيضا تواصل برنامجها النووى رغم أنها تصر على أنه مخصص للأغراض السلمية . نعم ما زالت إيران عضواً فى اتفاقية حظر الانتشار النووى ووقعت البروتوكول الإضافى

للاتفاقية الذى يسمح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش مفاجئة على أى من منشآتها النووية إلا أنها مازالت قادرة على امتلاك قنبلة نووية . وفى الحقيقة، فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ذاتها انتهكت بقوة من جانب الهند وباكستان اللتين طورتا أسلحة نووية وبعد قليل من الاحتجاجات الدولية تم الاعتراف بهما حاليا عضوين فى النادى النووى . ومن المتوقع أن تصبح اليابان قوة نووية . بل إن القوى النووية ذاتها لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات فعالة فى اتجاه نزع السلاح النووى .

لقد تركز الانتباه على الخوف من وصول الأسلحة النووية إلى أيدى الإرهابيين . إلا أن وجود أسلحة نووية فى أيدى دول يستحق قدرا أكبر من الاهتمام . والخطر من أن تقوم دولة باستخدام سلاحها النووى أكبر بكثير مما كان عليه الأمر إبان الحرب الباردة . ففى زمن الحرب الباردة كان هناك ما سمى بتوازن الرعب أو الخوف من التدمير المؤكد المتبادل . هذا الوضع فى حد ذاته يقدم حافزا للدول غير النووية كى تصبح نووية لتحقيق التوازن المفقود . والأخطر من ذلك ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية حاليا من إدخال ما يعرف بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة إلى ترسانتنا العسكرية . وسوف يصبح اليوم الذى نستخدم فيه ذلك الأسلحة أقرب إذا ظل أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى هم المسكون بزمام الأمور .

صحيح أن الصورة ليست قاتمة السواد وأن إدارة بوش قامت بكثير من الخطوات الإيجابية مثل وعدها بتخصيص ١٥ مليار دولار لمكافحة الإيدز والضغط على دول حليفة فى الشرق

الأوسط من أجل توسيع هامش المجتمع المدنى وهناك أيضا نماذج كثيرة على التدخل الإيجابى ولكن المحصلة النهائية لهذه الإدارة تقول إن الولايات المتحدة أصبحت أقل تأثيرا فى مجال دعم حقوق الإنسان وقيم المجتمع المنفتح منذ وصول بوش إلى السلطة . ولم تبذل أى جهود حقيقية من أجل تحسين البيئة أو المشكلات الاجتماعية .. بل على العكس جرى النكوص عن الخطوات التى اتخذت بالفعل على هذا الطريق . لقد حققت جهود مطاردة الإرهابيين بعض التقدم . فهم يعانون من مشكلات فى الاتصال مع بعضهم البعض لأن نظم المراقبة التى اتبعناها أصبحت أكثر كفاءة .. وفى ظل كل هذه الإجراءات واليقظة المستمرة أصبح وقوع هجوم كبير على الأراضى الأمريكية أقل . ولكن الحرب على الإرهاب بالطريقة التى تتبعها إدارة بوش زادت الخطر الإرهابى . فقد زادت مشاعر السخط ضد أمريكا فى العالم وأصبح العراق باعتراف الرئيس بوش الجبهة المتقدمة فى الحرب على الإرهاب .

السياسات الداخلية :

قد لا أكون منصفا إذا حاولت تقييم السياسات الداخلية لإدارة بوش فى المجالات الاجتماعية والبيئية. وعلى أى حال فإن هذا الكتاب مخصص للدور الأمريكى فى العالم ومن ثم فإنه ليس بالمكان المناسب لذلك .. ولكن نظرة سريعة على السياسات الداخلية تشي بأن الصورة بالغة السواد . فقد زادت حدة الفقر . وزاد عدد مَنْ يفقدون وظائفهم وجرى تطويع القواعد البيئية كى تناسب مصالح الشركات وكبار رجال الأعمال . وبرغم كل هذه المؤشرات إلا أننى أستطيع التركيز على موضوع واحد أزعم أننى

أعرف شيئا عنه وهو العجز فى الميزانية .

لقـد جاء بوش إلى السلـطة ببرنامج يقـوم أســاسا على خـفض الضرائب . كـانت خطة جريئـة لأنها تخدم الأغنيـاء بشكل واضـح . ولكن لو كانت هناك خطة لتوزيع عوائد الاقتـصـاد بشكل أكثر عدلا مـا كنا فى حاجـة إلى خطة لخـفض الضرائـب لأن كثـيرين كـانوا سيستفيدون من زيادة الخدمات الحكـومية أكثر ممن يستفيدون من خفض الضرائب . ولكن الرئيس بوش أصر على تطبيق خطة خفض الضـرائب من أجل حـفـز الاقـتـصـاد . ومع تطبـيق خطة خـفض الضـرائب مع حـدوث زيادة كبـيـرة فى الإنفاق العـسكرى كـانت النتيـجة انقـلاب الميزان الاقتـصادى من فـائض فى الميزانيـة قدره ٢٣٦مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٠ إلى عـجز فى الموازنة قدره ٣٧٥ مليـار دولار فى السنة الماليـة ٢٠٠٣ وعـجـز متـوقع قـدره ٥٦٥مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، وقبل دفع فاتورة العراق بالكامل!

عجز تاريخى :

هذا الانقلاب الكبير هو أكبر تحول فى تاريخ الميزانية باستثناء وقت الحرب .. ولكـن هذه الحرب كانت من نتـاج سيـاسـات إدارة بوش . هذا الوضـع يناسب أجندة الإدارة الحاليـة لأنها تسعى إلى تقليص الإنفاق الاجتماعى دون رحمـة. ويحاول كارل روف كبير الاستراتيجيين الجمهوريين جـاهدا دفع عجلة الاقتصاد قبل موعد الانتخابات الرئـاسية فى نوفمبـر ٢٠٠٤ حتى لا يلقى بوش الابن مصيـر والده الذى هزم فى الانتخابات الرئاسيـة عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج . كـما يبذل آلان جرينـسبان رئيس بنك الاحتـياطى الفيدرالى (البنك المركزى) قصـارى جهده هو الآخر فى هذا المجال

خاصة أن الجمهوريين يحملونه مسؤولية ما حدث فى عام ١٩٩٢ لبوش الأب ولا يريد أن يلقى عليه اللوم مرة ثانية . ويبدو أن الاقتصاد بدأ يستجيب فعلا لكثير من المحفزات مثل خفض أسعار الفائدة وغيرها وهو ما بدا واضحا فى النصف الثانى من العام الماضى (٢٠٠٣) ، ولكن ما تحقق من عائد لم ينعكس فى صورة خلق وظائف جديدة. وعندما يقول الرئيس بوش إن العجز فى الموازنة غير ضار ، فإننى اختلف معه . فهذا العجز سيكون له آثاره على الأجيال القادمة وخاصة فيما يتعلق بنظام الضمان الاجتماعى ، فضلا عن تأثيره على أسعار الفائدة الذى سيظهر واضحا عندما ينهض الاقتصاد من كبوته الحالية . إننا ندخل مرحلة مشابهة لما مرت بها بريطانيا خلال حقبة نهاية الخمسينات وأوائل الستينات وهى تلك المرحلة التى كان يسير فيها الاقتصاد البريطانى بشكل مضطرب ما بين صعود وهبوط وتوقف وانطلاق .. إلى أن انضبط مسار الاقتصاد آنئذ على وضعه بعد فقدان الامبراطورية . ولكن ما أن بدأ الاقتصاد فى النمو حتى عانى من مؤثرات كانت تدفعه للتباطؤ بسبب العجز فى الميزانية .. وهو ما يعانى منه الاقتصاد الأمريكى حاليا بسبب العجز الهائل فى الميزانية .

ويأمل كارل روف أن يبدأ الاقتصاد الانطلاق ولا يتوقف قبل انتخابات نوفمبر القادم ٢٠٠٤ . ولكن فرصة حدوث ذلك ضئيلة للغاية . وسواء نجح روف ومستشارو بوش الاقتصاديون فى أن يبدو الاقتصاد فى صورة جيدة أم فشلوا فى ذلك، فإننا سندفع حتما ثمنا باهظا للسياسات غير المسؤولة لإدارة بوش .

نتائج كارثية :

في مجمل الأحوال وكمحصلة نهائية لتحليل جميع المؤشرات السياسية والاقتصادية يمكن القول إن وضع أمريكا لم يشهد تراجعا بهذا الشكل فى أى وقت مضى وخلال فترة قصيرة مثلما حدث منذ أن أصبح بوش رئيسا للولايات المتحدة . فالتحول الانقلابى فى سياستنا الخارجية يساوى الانقلاب الكبير فى ميزانيتنا من فائض ضخم إلى عجز مرعب . وأيا ما كانت الإيديولوجية التى تقود إدارة بوش ، فإن النتائج العملية أقل ما يمكن أن توصف به أنها كارثية . إن الحكمة التقليدية تقول إن إعادة انتخاب بوش أمر يعتمد أساسا على الاقتصاد . ولكن يحدونى أمل أن يرفض الناخبون الرئيس بوش لسبب أفضل . لقد وضعتنا سياسة «التفوق الأمريكى» ووضعت العالم كله فى خطر. ولم يبق من سبيل لانتشال أنفسنا من الاندفاع نحو هذا الخطر إلا برفض الرئيس بوش . إن الانتخابات القادمة فرصة لا تعوض لتفريغ فقاعة التفوق الأمريكى . ولكن هزيمة الرئيس بوش لا تكفى . فلا بد أن تتبنى أمريكا رؤية مختلفة لدورها فى العالم . إن إمعان النظر فى واقعنا لا بد أن يتم بتفكير هادىء وعميق جدا . نحن لا نحتاج فقط إلى رفض أصحاب «عقيدة التفوق» و«القرن الأمريكى الجديد» إبعادهم عن مقاليد السلطة . فهناك سياسات عرجاء طبقت قبل ١١ سبتمبر فى حاجة لإصلاحها ، وإلا ما كان الأمر قد آل إلى المتطرفين من الجمهوريين الذين وصلوا إلى البيت الأبيض تحت جناح إدارة بوش . كل هذه السياسات سواء قبل أو بعد ١١ سبتمبر تحتاج إلى رؤية إيجابية أكثر لدور أمريكا فى العالم .

الفصـل السادس

النظـام العـالمى

- تحسين وضع النظام العالمى مسؤوليتنا قبل أى أحد آخر
- الحل الوحيد للأزمة .. إقامة نظام عالمى متعدد الأطراف
- من مصلحة أمريكا أن يكون العالم الذى تقوده مزدهرا
- التحالف بين الأصولية الرأسمالية ومناهضى العولمة خطر كبير

لا بد من التأكيد على أن الولايات المتحدة ليست فقط الدولة الوحيدة التى تمثل مركز النظام الرأسمالى العالمى ولكنها أيضا الدولة الأقوى وأنها القوة الرئيسية الدافعة للعولمة . قد يكون الاتحاد الأوروبى مساويا للولايات المتحدة من حيث عدد السكان وإجمالى الناتج القومى ولكنه أقل توحدا وأقل انسجاما مع العولمة من الولايات المتحدة . وبالمعايير العسكرية لا يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبى قوة لأن كل دولة من دوله تتخذ قرارها المستقل.. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تقف على مستوى أعلى بكثير من باقى دول العالم ، كما أن ميزانيتها العسكرية تقارب ميزانيات كل دول الاتحاد مجتمعة. ولن تستطيع أى مجموعة من الدول أن تكون منافسا لنا لأن ذلك سيكون ضد مصالحها الخاصة إذا ما أرادت المشاركة فى مثل هذا التجمع . وأقرب مثال على ذلك ما حدث فى أزمة العراق فقد اختارت دول أوروبية عديدة أهمها بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا والدنمارك والأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبى الوقوف فى صف الولايات المتحدة وليس مع باقى دول الاتحاد الأوروبى .

مسؤولية جسيمة :

هذا الوضع المهيمن يفرض علينا القيام بدور متفرد ويلقى على

كاهلنا بمسؤولية جسيمة . إذ لا يكفى أن نسعى وراء مصالحنا الخاصة من منظور ضيق لا يضع فى الاعتبار الآخرين . ولكن لا بد أن نعمل من أجل تحسين أوضاع بقية العالم ، مع العلم بأن هذا سيكون من أجل مصالحنا قبل أن يكون من مصلحة الآخرين. هذا الدور يعود إلى أن الولايات المتحدة فقط دون باقى دول العالم فى وضع يمكنها من إحداث تحسن مستمر . وإذا كانت هناك دولة معنية أكثر بالنظام العالمى الحالى فهى الولايات المتحدة. هذا الأمر يعنى أن أمريكا ليست فى وضع يسمح لها بأن تفعل كل ما تريد وتدفع الفاتورة بالكامل .. وهو ما ظهر لنا واضحا فى أزمة العراق .. وفى المقابل فإنه لا يمكن تصور حدوث أى تقدم فى مجال التعاون الدولى دون قيادة أمريكية أو على الأقل مساهمة فعالة من جانبها . هذا لا يعنى أن باقى الدول الأخرى عليها ألا تشغل نفسها بتحسين وضع النظام العالمى وأن ذلك مهمة الولايات المتحدة وحدها .. بل يعنى أن الولايات المتحدة هى التى تضع «الأجندة» للعالم وعلى الدول الأخرى أن تستجيب للسياسات التى تتبعها واشنطن ، على ألا يكون ذلك من منطلق عقيدة التفوق الأمريكى بل من زاوية تحسين وضع النظام العالمى . وتحسين وضع النظام العالمى لا يمكن - بالطبع - أن يكون الهدف الوحيد للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما أننا يجب إلا نحبس أنفسنا فى تحسين وضعنا فى ظل النظام العالمى السائد. فكل دولة لها أهداف متعددة لسياستها الخارجية والتى غالبا ما تتعارض مع الدول الأخرى وعندما تتضارب المصالح الإنسانية مع المصالح الوطنية أو المصالح الخاصة فعادة تكون

الغلبة للأخرى . ولكن لا بد أن يحتل الصالح العام مرتبة أعلى مما هو عليه حاليا . وبقدر ما توجه الولايات المتحدة من اهتمام بصالح العالم بقدر ما تحقق من رخاء ورفاهية للشعب الأمريكي. فمن مصلحتنا الخاصة أن يكون النظام الذى نقوده مزدهرا وقادرا على الحياة .

ومع تقدم التكنولوجيا تمكنت الإنسانية من زيادة قدرتها على التحكم فى الطبيعة . وبدون تقدم مماثل فى القدرة على السيطرة على هذه القوة، فإن الانسانية لديها القوة الكاملة الآن لتدمير نفسها وتدمير البيئة ما لم تطور معايير جديدة لحماية الصالح العام للعالم أجمع . وليس هناك من هو أقدر من الولايات المتحدة على اتخاذ زمام المبادرة وقيادة هذا التوجه . إن انتشار الأسلحة النووية يشكل خطرا واضحا ولكن هناك مخاطر أخرى برزت على السطح أهمها المشاكل البيئية .. فقد فنيت حضارات عدة قبل وقت طويل من اختراع القنبلة النووية .. وهو ما يعنى أن الخطر النووى ليس هو الخطر الوحيد الذى يهدد بفناء حضارتنا .

نحن والعالم :

النظام العالمى السائد به مشكلة تستعصى على الحل وهى .. كيف يمكن حماية الصالح العام فى عالم يتألف من دول ذات سيادة تضع بطبيعة الحال مصالحها الخاصة قبل الصالح العام . مثل هذا السلوك ظاهر بشكل واضح ليس فقط فى إدارة الرئيس بوش المتهمة بانتهاج سياسة أحادية مفرطة ولكن أيضا فى حكومات أخرى . ففى داخل الاتحاد الأوروبى تحاول كل دولة من دوله أن تستأثر لنفسها بأكبر قدر من المنافع . وفى داخل الأمم

المتحـدة تسعى كل دولة لحمـاية مصـالحهـا الخاصة ، وتتـقاعس أحـيانا عن دفع مـا عليهـا من ميـزانية المـنظمة الدوليـة وتكاليف وكالاتـها المتنوعـة . لذا فنحن لسنا وحدنا الذى يـهتم بمصـالحه الخاصة ولكنها قـاعدة عامة . وكما قال هنرى كيـسنجر فى كتابه «الدبلوماسية» «الدول لها مصالح .. ولكن ليس لها مبادئ» !

هذه المشكلة ستظل بلا حل .. ولكن بعض التوجـهات لحلها قد تكون أفضل من غيرها . ومن الطبيـعى أن تواجه البشـرية مشاكل مـستـمرة وتـكون فى حاجـة مـتواصلة للعـمل من أجل حلهـا . وسـيكون من العبث الـتفكيـر فى حل نهـائى يلغى سيـادة الدول نهائيـا ويحل مكانها مـؤسسـات دولية . ومن ثم يبـقى ضروريا إيجاد سبيل للتوفيق بين صـالح العالم ومبدأ السيادة. ولا شك أن السبيل الواعـد الأكثر ديمقـراطية هو إقامة نظام مـتعدد الأطراف تعمل فى ضـوئه كافة الدول فى ظل قـواعد موحـدة وتساهم فى نفس التـرتيبات . وعنـدئذ يمكن أن نعول كـثيرا على الـرأى العام العالمى لتحـديد وحماية الصالح العام إلى مدى أكـبر مما هو عليه الآن . ومـهمـة قيـادة مثل هذا التـوجه لا بد أن تكون على عـاتق الولايات المتحدة نظرا لوضـعها المهيمن حاليا. وبقـدر ما تتصرف أمريكا كقوة عظمى بقدر ما تنجح فى تعزيز دورها فى العالم بدلا من تهـميـشه ولكن لا بد أن يتـم ذلك فى إطار الالتزام بالقـانون الدولى واحـترام المواثيق والاتفـاقيات الـدولية تماما مـثلما تـفعل الدول الأخرى . هذا النهج يخـتلف كليا عن رؤية إدارة بوش لدور أمريكا فـى العالم . فهـذه الإدارة تمقت كليا أى إجـراءات متـعددة الأطراف وتعتقـد أن العلاقات الدولية تـحكمهـا القوة فقط ، وليس

القانون .. وما دامت أمريكا هى الأقـوى فلا بد أن يتم التعامل مع كافة المعاهدات والمؤسسـات متعددة الأطراف من هذه الزاوية وأن تنضوى كـلها تحت إمرة القـوة الأمريكيـة . وفى ظل تلك الرؤية، فإن الشكل الوحيد للتعاون الذى يمكن أن تتعايش معه إدارة بوش هو أن تصدر أمريكا الأوامر وعلى الآخرين أن يتبعوها صاغرين . وهذا المنطق هو الـذى يحكم عـقليـة بوش . نحن فى حـاجـة إلى انتهاج نهج مختلف تماما . لا بد أن نقـود جهدا يقوم على التعاون من أجل تحسـين وضع النظام العالمى لأننا الوحـيدون الذين نقف فى وضع يتيح لنا القيام بذلك . ومثلما حـدث فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدوليـة وبروتوكول كيـوتو فإن معـارضة أمريكا لهـما كشف أن أى ترتيبات دولية لا يمكن ان تكون فعالة دون مشاركة الولايات المتحـدة . وفى ظل وضعنا المسيطر فـإننا سنكون الرابح الأكبر من جعل النظام العالمى السائد يعمل بشكل أفضل.

الرأسمالية والعولمة:

بينمـا ظلت الإجراءات السيـاسيـة والأمنية تعـتمد بـقوة على سيـادة كل دولة، فإن الأنشطة الاقتـصادية أصبـحت فى حقيـقة الأمر ذات طابع عـالمى. والعولمة مصطلح شـاع استخـدامه بشكل مفـرط وفى صور متنوعـة .. فقد يتـحدث البعـض عن العولمة فى مجال المعلومات والـثقافة مع انتشار أجهـزة التلفزيون والانترنت وغير ذلك من وسـائل الاتصال مما يتيح سرعة لا نهائيـة لانتقال وتبـادل الأفكار . ولكن فى هذا الكتـاب عندمـا أتحدث عن العـولمة فإنى أقصـد ، على وجه التحديد ، تطور الأسـواق المالية وتضـخم الشركات متـعددة الجنسيات وهيمنتها المتـزايدة على اقتصاديات

الدول . وعلى سبيل المثـال ، فإن أسعار الفائدة وأسـعار الصرف ومؤشرات الأسـهم فى البورصات العالمية مـتداخلة ما بين الدول بشكل يؤثر كل مـنها عـلى الآخر ، ومـا يحـدث فى أسـواق المال العالميـة يحدث أثرا هائلا على الظروف الاقتـصادية فى كل دولة . وفى ظل هذه المـنظومـة المتكاملة يـمكن أن نتـحـدث عـن نظام رأسمالى عالمى . كما أن الطبيعة الصامتة للنظام الرأسمالى العالمى تسمح لرؤوس الأمـوال بالتحرك فى أنحاء العـالم بحرية .. وعلى العكس، فإن حركة البشر تخضع لضوابط تنظمها . ولما كان رأس المال ضرورياً للإنتـاج فإن الدول تتنافس لجـذبه .. وهو ما يكبح قدرتها عـلى تنظيمه وتقيـيده لأن ذلك سيدفعـه على الهروب إلى مكان آخر .

وتحت تأثيـر العـولمة حـدث تحول جـذرى لطبـيـعة حـيـاتنا الاقتصادية والاجتماعيـة ؛ فباتت متطلبات جذب رأس المال العالمى تأتى متـقدمة على الوفـاء بالأهداف الاجتمـاعية . وأعتـقد أن هذا النهج هـو المسـؤول عن مـعظم المشكـلات التى يربطهـا الناس بالعولمة.

نظام هائل :

ويمكن القول إن أسواق المال العالميـة تعمل مثل الجهاز الدورى فى جـسم الإنـسـان ولكن بشكل هائـل ؛ إذ تمتص رأس المال إلى المؤسـسات الماليـة والأسواق الموجـودة فى قلب الدائرة ثم تقـوم بضـخـها إلى مـحـيط الدائرة ، إمـا بصـورة مبـاشـرة فى شكل ائتمانات ومـحافظ استثمارية أو بشكل غـير مباشر عبـر شركات متعددة الجنسيات وما دام النظام الدورى قوياً ونشيطاً فإنه يضم

تحت جناحيه كل الأسواق المحلية . ولكن هذا النظام عرضة لهزات قوية . وتؤثر الهزات المالية على قلب النظام بشكل مختلف عن الأطراف وعندما يتعرض النظام المالى العالمى للخطر فلا بد من القيام بعمل لحمايته . هذا الأمر يلقى بالمسؤولية الأساسية على الدول التى تتخذ مركز القلب من هذا النظام .. أى الولايات المتحدة، إذ لا ينطبق الأمر بنفس القدر على الدول الواقعة فى محيط النظام لأنها ربما تعانى من تداعيات كارثية فى حالة حدوث مثل هذه الهزات القوية .

منظور تاريخى :

إن العولمة بالصورة التى عرضت بها هنا هى مصطلح حديث اكتسب صورته الحالية خلال السنوات الخمسين الماضية وربما الخمسة والعشرين عاما الماضية . فمع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت النظم الاقتصادية لدول العالم ذات طبيعة محلية ومعظم العملات غير قابلة للتحويل وكان حجم التجارة الدولية محدوداً .. ولكن كل هذا تغير بشكل جذرى مع إنشاء المؤسسات المالية الدولية مثل : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تعزيز التجارة الدولية ودفع حركة رأس المال . وبعد الحرب العالمية الثانية نشطت التجارة الدولية أعقبها الاستثمار وكانت الشركات الأمريكية من أول مَنْ استفاد من هذا التغير إذ دخلت أوروبا أولا ثم انتقلت إلى باقى أرجاء العالم . وبدأت الأسواق المالية العالمية فى الظهور فى السبعينات من القرن الماضى عندما تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) . وتلقت العولمة دفعة قوية فى

مطلع الثمانينات مع وصول رونالد ريجـان ومارجريت تاتشر إلى السلطة فى أمـريكا وبريطانيا على التوالـى . فقد عـمد الاثنان إلى وضع برامج ترفع يد الدولة عن الاقـتصـاد وتترك آليـات السوق تقوم بعـملها دون تدخل . ولكن هذا تسـبب فى إدخال الاقتـصاد العالمى فى أزمة كساد وتفاقـمت أزمة الديون العالمية عام ١٩٨٢ . واستغرق الأمر عدة سنوات حتى يستعيد الاقتصاد العالمى عافيته ومنذ ذلك الحين وحـتى عام ١٩٩٧ تمتع الاقتصـاد الدولى بحالة من الانتـعاش والـتمـدد دون انقطاع . ثم حـدثت أزمـة العمـلات الوطنيـة فى دول النمور الآسـيويـة التى بدأت فى تايلاند وامتـد أثرها تباعـا إلى دول عدة وخاصـة فـى العالم النامى .. ولكن هذه الهزة أثرت بقوة على الدول الواقعة فى محيط النظام المالى العالمى فى حين خرجت الدول الواقعـة فى مركز النظام (أمريكا وأوروبا) دون أن تتأثر بهـذه الأزمة الأمـر الذى حافظ على حيـوية النظام المالى العـالمى ككل وأعـاد ضخ الـدمـاء من جـديد إلى تلك الدول الموجودة فى محيط الدائرة .

الأصولية الرأسمالية :

وهكذا، فإن العولـة تعتبر مشـروعا مربحا للجـميع بشـرط أن تعـمل بنظام الجـهاز الدورى وأن تـتحـمل الدول المركـزية العبء الأكبر فى استمرار دوران عـجلة النظام بكامله .. فالتجارة الدولية يمكن أن تكون مفيدة لجمـيع الأطراف بشرط أن تكون قائمة على التعـاون بحيث يكون عـلى الرابحين تعـويض الخاسرين ويـبقى هناك فائـض للجميع . عـلاوة على ذلك، فإن الشـركات الخـاصة أفضـل من الدول فى تكوين الثروات .. كـما أن الدولة تميـل عادة

إلى إساءة استخدام سلطتها فى حين توفر العولمة درجة من الحرية الخاصة التى لا يمكن للدولة أن توفرها . ولكن يظل الخطر قائما فى ظهور جيل جديد من «الأصولية الرأسمالية» التى لا تقيم أى وزن للأهداف الاجتماعية . وفى اعتقادى فإن قيام تحالف بين الأصوليين الرأسماليين من جانب ومناهضى العولمة من جانب آخر قد يدمر النظام المالى بأكمله . كما أن استفحال ظاهرة الإرهاب أضاف خطرا جديدا ولكنى أنا الآن أكثر قلقا على استفحال ظاهرة «التفوق الأمريكى» بالشكل الذى يطبقه حاليا رجال الإدارة الأمريكية الحالية .. وأنا لا أقصد التهوين من خطر الإرهاب فالاثنان مترابطان . إننا نعيش فى عالم أكثر ترابطا عن ذى قبل .. فما يحدث فى دولة يؤثر على الدول الأخرى . لقد كان هذا واضحا قبل هجمات سبتمبر ولكن بعد الهجمات أصبح هذا المفهوم أكثر وضوحا . ومع ذلك يظل مبدأ السيادة حائلا دون التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى .. هذه هى المشكلة الكبرى التى ما زالت بلا حل فى النظام العالمى الحالى . وهو ما يؤكد أن غزو العراق كان عملا خاطئا لحل مشكلته . فهل هناك طريق آخر أفضل؟ هذا هو السؤال الذى يتناوله الفصل القادم .

الفصل السابع

السيادة والتدخل

- العالم مصاب بالفصام .. والرأسمالية فى أزمة
- قوتنا العسكرية ليست بديلا عن الشرعية الدولية
- أمريكا لا يمكن أن تكون شرطى العالم أو الأخ الأكبر
- نحتاج إلى رئيس لديه خطة لانتشالنا من وحل العراق
- عُشر ميزانية حرب العراق تكفى لتجنب كراهية العالم

السيادة مفهوم تاريخى ولد فى عصر كان فيه المجتمع يتألف من حكام وإقطاعيات يمثل المواطنون فيها جزءا من أملاك الحاكم . ثم أصبح هذا المفهوم حجر الزاوية فى العلاقات الدولية مع توقيع اتفاقية ويستفاليا عام ١٦٤٨ . وبعد ٣٠ عاما من الحروب الدينية أصبح من المتفق عليه أن الحاكم له الحق فى تحديد مذهب أو ديانة مَنْ يملكهم أى الأشخاص الذين يكونون ضمن مملكته . وفى الثورة الفرنسية تمت الإطاحة بالملك وانتزع الناس السيادة. وأصبحت السيادة ملكاً للشعب منذ ذلك الحين وحتى اليوم . وفى الواقع فإن الحكومات هى التى تمارس السيادة .. وتحول مفهوم السيادة من المفهوم القديم الذى كان سائدا فى زمن الامبراطوريات والممالك وحل مكانها السيادة بالمفهوم الوطنى . وفى العصر الحديث هناك بعض الحكومات تطبق نظاما ديمقراطيا وأخرى لا علاقة لها بالديمقراطية حتى إن رفعتها شعارا .. هذه الحكومات غير الديمقراطية لا يمكن لأحد أن يفعل تجاهها أى شىء لأن مبدأ السيادة يحمى النظم القمعية من التدخل الخارجى.

وسواء قبلنا ذلك أم لا ، فإن السيادة ما زالت هى القاعدة الأساسية التى يقوم عليها النظام العالمى الحالى. وسيكون من السذاجة أن نعتقد غير ذلك . وكما نرى حاليا فإن العالم يعيش

فى حالة هى أقرب للفصام أو الشيزوفرينيا ؛ فمن ناحية هناك عولمة اقتصادية على نطاق واسع ، وفى المقابل ما زالت القوى السياسية تتشبث باستماتة بسيادة الدولة . هذا الوضع يفرض تحديين اثنين هما : أولا كيف يمكن التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، وثانيا كيف نضمن أن يكون هذا التدخل من أجل الصالح العام أو صالح العالم . وإذا كانت معظم المؤسسات الدولية القائمة حاليا وأهمها وأكبرها بالطبع الأمم المتحدة هى عبارة عن تجمعات من دول ذات سيادة تميل عادة لتقديم مصالحها الوطنية عن الصالح العام فعندئذ مَنْ يمتلك السلطة القانونية للتدخل وعلى أى أسس ؟!

التدخل البناء :

هناك حل بسيط نسبيا للمشكلة الأولى . فعلى سبيل المثال يمكن التدخل بتقديم المساعدات دون المساس بسيادة الدول لأن الدولة المعنية أمامها خيار إما أن تقبل المساعدة أو ترفضها . ومن ثم فإن المساعدات الأجنبية وغيرها من أشكال المساعدات يمكن أن تكون أدوات فعالة لتحسين الظروف الداخلية فى دولة ما دون المساس بسيادة الدولة . ولكن الرأسمالية العالمية خلقت أسواقا عالمية ، ونظام السوق غالبا ما يعمل ضد أى نوع من أنواع المساعدة . ونتيجة لذلك فإن النظم الدولية الحالية ينقصها عنصر التوازن بين الإجراءات البناءة والإجراءات العقابية . وهذا عيب خطير فى النظام الرأسمالى العالمى. إذ لا بد أن تلعب الاجراءات البناءة مثل تقديم المساعدات دورا أكبر . فهى لا تنتهك سياسة الدولة المتلقية ، كما أن سحب الدعم يمكن أن يكون بمثابة إجراء

عقابى يحترم أيضا سيادة الدولة المعنية . ولكن المساعدات الأجنبية ليست سوى وجه واحد من العملة . فهذا الإجراء لا ينطبق إلا على الدول التى ترغب فى قبول تلك المساعدات . ويبقى الجزء الأصعب من المعادلة متمثلا فى الدول ذات النظم القمعية الفاسدة التى تقاوم أى تدخل خارجي . فهذه الحالات تتطلب التدخل الخارجى أكثر من الدول التى تسعى للحصول على المساعدات الأجنبية . ويظل السؤال قائما : كيف يمكن ان يتسق التدخل مع مبدأ السيادة ؟

سيادة الشعب :

إن مبدأ السيادة فى حاجة إلى إعادة نظر . فالسيادة من حق الشعب ومن المفترض أن يكون الشعب هو الذى يمنح هذه السيادة للحكومة من خلال العملية الانتخابية . ولكن ليست كل الحكومات منتخبة ديمقراطيا ، وحتى الحكومات المنتخبة ديمقراطيا يمكن أن تسيء استغلال السلطة التى عهد بها إليها الشعب . وفى هذه الحالة إذا كان سوء استغلال السلطة فاضحا وكان الشعب محروماً من تصحيح الوضع يصبح التدخل الدولى هنا مبررا. فالتدخل الدولى غالبا ما يكون هو طوق النجاة الوحيد المتاح للشعوب المقهورة فى العالم . وهنا يمكن الحديث عن سيادة الشعب كمبدأ قوى . إنه مبدأ يسهل تفهمه وقبوله . وهو أيضا مبدأ له جذور تاريخية فى فكر التنوير الذى ألهم قادة ومخططى الثورة الفرنسية فكرة نقل السيادة من الملك الى الشعب .. وقد حدث نفس الشيء فى الثورة الأمريكية إذ تم نقل السلطة من الملكة البريطانية إلى الشعب الأمريكى .

وفى الواقع يمكن أن نكسب الكثير من العودة إلى الفكرة «الثورية» الأصلية . وإذا كان النظام العالمى الحالى يجعل السيادة حكرا على الدول والحكومات ؛ فإن العودة إلى مبدأ «السيادة للشعب» ستتيح لنا إمكانية التدخل فى الدول من أجل حماية حقوق الشعب صاحب السيادة . ولكن مفهوم سيادة الشعب ينطوى على تعقيدات جمة . وعلى سبيل المثال عندما يكون الأمر يخص جماعات عرقية مختلفة فى بلد واحد فأى الجماعات تكون صاحبة الحق فى تقرير المصير ؟! هذه المعضلة خلقت كثيرا من المشكلات فى عمليات التسوية التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وقد كان العراق خير مثال على ذلك ..

مسؤولية الحماية:

أبسط قواعد القانون الدولى تقول إن الحكام فى أى دولة مستقلة عليهم مسؤولية مواطنيهم. ولكن عندما يفشلون فى ذلك فإن المسؤولية يجب أن تنتقل إلى المجتمع الدولى . هذا المبدأ يجب أن يقود المجتمع الدولى فى سياساته . ولذلك فإن أحد الأسباب الرئيسية لاعتراضى على التدخل الأمريكى فى العراق ، هو أن هذا المبدأ جرى تطويعه بحيث تكون القوة العسكرية الأمريكية بديلا للشرعية الدولية.

لقد تم توضيح مبدأ «مسؤولية الحماية» فى تقرير أعدته لجنة متخصصة لكوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة . ويمكن الإشارة إلى ملخص ما جاء فى هذا التقرير من استنتاجات ، مع التركيز على النقاط الخاصة بالإجابة عن سؤالنا : كيف يمكن ضمان أن التدخل الدولى فى صالح الشعب وكيف يمكن تبرير

التدخل العسكرى كملاذ أخير ؟

يقول التقرير إن التدخل يقوم على مبادىء أساسية هى :

● إن سيادة الدولة تنطوى ضمنا على المسؤولية .. والمسؤولية الأولى لأى دولة هى حماية مواطنيها.

● عندما يتعرض السكان إلى ضرر جسيم نتيجة حروب داخلية أو تمرد أو قمع أو عجز الدولة عن القيام بواجباتها وتكون الدولة فى وضع إما رافضة أو عاجزة عن وقف هذا الضرر، فإن المسؤولية تؤول إلى المجتمع الدولى لتوفير الحماية .

● إن مسؤولية الحماية تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هى :

أولا : المسؤولية الوقائية بالتعامل مع جذور وأسباب النزاعات الداخلية وغيرها من الأزمات التى تعرض السكان للخطر ..

وثانيا : المسؤولية العلاجية من خلال التحرك استجابة لحاجة السكان بإجراءات مناسبة بدءا من العقوبات الدولية وانتهاء بالتدخل العسكرى .. وأخيرا مسؤولية إعادة البناء وخاصة بعد التدخل العسكرى بتقديم المساعدة الكاملة للشعوب من أجل إعادة البناء والإعمار والمصالحة الوطنية وعلاج كافة أسباب الضرر التى كانت سببا فى هذا التدخل .

كما حدد التقرير المشار إليه حالات التدخل العسكرى بالقول إن التدخل العسكرى لأغراض الحماية الإنسانية هو إجراء استثنائى وغير عادى . ومن أجل التفويض باتخاذه لا بد أن يكون هناك ضرر خطير يحيق بجماعة إنسانية يستعصى على العلاج أو يوشك على الحدوث مثل المذابح الجماعية وعمليات التطهير العرقى والإبادة الجماعية وغير ذلك .. على أن يكون الهدف

الأساسى لهذا التدخل هو رفع المعاناة عن الناس وأن يكون الملاذ الأخير وأن يكون بوسائل مناسبة من حيث حجم التدخل ومدته . وأن يكون صاحب الحق الأول والأخير فى منح التفويض بهذا التدخل لأغراض الحماية الإنسانية هو مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة .

ولا شك أن مثل هذا التقرير يقدم معايير شديدة الوضوح للتدخل العسكرى ، أكثر وضوحا وأكثر قبولا من عقيدة بوش .. ولكن هناك نقطة أخرى فى حاجة إلى مزيد من التوضيح وهى مبدأ التحرك الوقائى .

التدخل الوقائى :

كلما كان التدخل الوقائى لمنع النزاعات مبكرا كان أقل تكلفة وكانت الفرصة أكبر فى منع إراقة الدماء . وهناك مثلان على ذلك ؛ الأول يمثل فشلا فى تطبيق هذا المبدأ وهو ما حدث فى يوغوسلافيا السابقة ، فقد كان من الممكن تجنب سلسلة من المآسى الإنسانية والمذابح العرقية التى أعقبت تفتت يوغوسلافيا وما صاحبها من حروب أهلية في البوسنة وكرواتيا وصربيا وأخيرا كوسوفا. أما المثال الآخر الذى يمثل نجاحا لسياسة منع النزاعات فقد حدث مع دول البلطيق الثلاث : استونيا ولاتفيا وليتوانيا ؛ هذه الدول ضمت قسرا إلى الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٤٠ ، وتحت الحكم السوفيتى تم إبعاد مئات الآلاف من السكان المحليين عن وطنهم وإحلال قوميات أخرى مكانهم. وعندما استعادت دول البلطيق استقلالها عام ١٩٩١ كانت هناك دعوات متزايدة لحرمان هؤلاء الوافدين من حقوق المواطنة فى هذا

البلد الذى نقلوا إليه فى الحقبة السوفيتية . ولا شك أن مثل هذا التوجه كان ينذر بحروب طاحنة فى دول البلطيق الثلاث ؛ وعلى سبيل المثال فإن تعرض الأقليات الروسية بالدول الثلاث لأى قمع كان سيعطى روسيا ذريعة للتدخل العسكرى. لقد كانت كل وسائل النزاع متوافرة ، ولكن نجحت منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والاتحاد الأوروبى فى الضغط على سلطات الدول الثلاث لتوفير الحماية اللازمة للأقليات .. وهكذا تم نزع فتيل أزمة محتملة ومنع تدخل مسلح وشيك من جانب روسيا فى دول البلطيق، التى تجنبت مصير منطقة البلقان .

إعلان وارسو:

رغم أن الهدف الأول «لصندوق سوروس» الذى تنتشر فروعه فى عدة دول حول العالم هو دعم النظم الديمقراطية الوليدة وتشجيع المجتمعات المنفتحة ، إلا أننى فى الحقيقة لا أستطيع أن أطلق على فكرة المجتمعات المنفتحة «عقيدة سوروس» فى مقابل «عقيدة بوش» . وفكرة المجتمعات المنفتحة لقيت دعما على نطاق دولى فيما عرف باسم «إعلان وارسو» . هذا الإعلان ينص على أنه من مصلحة الدول الديمقراطية أن تعمل مجتمعة من أجل تنمية الديمقراطية فى كافة الدول الأخرى . وقد وقع الإعلان ١٠٧ دول (وهو عدد يفوق عدد الديمقراطيات فى العالم) بما فى ذلك الولايات المتحدة فى مؤتمر عقد فى وارسو عام ٢٠٠٠ ، تحت رعاية وزارة الخارجية الأمريكية التى كانت على رأسها آنذاك مادلين أولبرايت . وظل إعلان وارسو مجرد حبر على ورق ولم يجد حتى التغطية الكافية من وسائل الإعلام العالمية . ومع ذلك

فإن هذا الإعلان يستحق مزيدا من الاهتمام لأنه وضع قاعدة شرعية للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . وهناك عنصران مهمان يؤكدان أهمية هذا الإعلان وما انطوى عليه من مبدأ التدخل ؛ أولهما ما يتعلق بسيادة الشعب عندما تنتهك ؛ ففى هذه الحالة يكون فى حاجة لدعم خارجى ، وهى حاجة أنا شخصيا مقتنع بها ، وإن كانت مبعث قلق من جانب الكثير من الحكومات . أما العنصر الآخر فهو ما يتعلق بأمن ورفاهية الشعوب التى تعيش فى المجتمعات المنفتحة . لقد أصبح العالم أكثر تداخلا الآن عن أى وقت مضى .. وعلى سبيل المثال ما حدث فى دولة صغيرة حبيسة مثل أفغانستان أثر على أمن العالم كله وما زال يؤثر حتى الآن . وإذا كان هذا الأمر حقيقة واقعة قبل أحداث ١١ سبتمبر فقد أصبحت أكثر وضوحا اليوم . ولما كانت الممارسات الظالمة للدول والنظم القمعية الفاسدة تمتد آثارها إلى ما وراء حدود الدول المعنية فإن ذلك يعنى ببساطة أنه من صالح كافة الديمقراطيات تعزيز وتنمية المجتمعات المنفتحة فى جميع أنحاء العالم .

روشتة العلاج :

لا شك أن دعم الديمقراطية يتصل بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية وكلاهما يرتبطان بالأمن القومى . وقد يبدو من السذاجة القول إن علينا مكافحة الإرهاب بتعزيز المجتمعات المنفتحة حتى إن كان هناك بعض الواقعية فى ذلك . بالطبع يتعين علينا أن نحمى أنفسنا ضد الإرهاب من خلال مزيد من اليقظة وإجراءات الحماية وتعزيز أجهزة المخابرات . ولكن يتعين علينا

أيضا علاج جذور أسباب السخط والكراهية وغيرها من العناصر التى تمثل وقودا للإرهاب. ولا بد أن نقر بأن المجتمعات المنفتحة ذاتها ليست بمنأى عن الإرهاب بدليل حادث اوكلاهوما الإرهابى الذى نفذه اليمينى الأمريكى تيموثى ماكفاى ، ولكن مثل هذه الجماعات المتطرفة لاتغذى الإرهاب بنفس الدرجة التى تقوم بها الدول المارقة . ويتعين ألا يكون الإرهاب هو السبب الوحيد ولا حتى السبب الرئيسى فى استراتيجيتنا الخاصة بمعالجة مشاكل النظام العالمى الحالى . لا بد أن تكون التنمية الاقتصادية والمجتمعات المنفتحة أهدافا فى حد ذاتها . لا بد أن يكون هناك خطأ فى قيمنا إذا كنا فى حاجة للإرهاب كى يذكرنا بهذه الحقيقة . وفى الواقع هناك شىء ما خطأ فى النظام الرأسمالى العالمى وهو أنه يعتمد بشكل مفرط على آلية السوق . وكما نرى فى الأزمات الدولية الحالية فإن الأسواق تتمتع بكفاءة عالية فى اجتذاب الموارد وتدويرها بين أطراف متنافسة لتلبية حاجات خاصة ، ولكنها غير مصممة من أجل الحفاظ على السلام أو حماية البيئة وضمان العدل الاجتماعى أو حتى صيانة آليات السوق نفسها.

وقبل العولمة كانت الدول فى وضع أفضل لتوفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها . ولكن الآن تزايدت الحاجة إلى التعاون الدولى. والولايات المتحدة لا يمكنها أن تكون شرطى العالم ولا أن تلعب دور الأخ الأكبر للعالم . أمريكا فى حاجة إلى أن تتعلم فضيلة العمل مع الدول الأخرى .

وعندما أدعو إلى نهج متعدد الأطراف فى التعامل مع الأزمات

الدولية فأنا لا أقصد ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة فى كل الأحوال والظروف من خلال الأمم المتحدة فى ضوء الترهل الحالى الذى تعانى منه المنظمة الدولية . هناك أوقات يكون من المناسب العمل خارج أسوار الأمم المتحدة . وأعتقد أننا كنا على صواب عندما تدخلنا فى كوسوفا دون تفويض من الأمم المتحدة وأعتقد أنه كان من الأفضل أن نعتمد على حلف الأطلنطى فى البوسنة بدلا من الاعتماد على الأمم المتحدة . ولكن التحرك الأحادى الذى يسير ضد الرأى العام الدولى لا يمكن أن يكون مبررا ، ويمكن أن يعرض للخطر أمننا القومى بتأليب العالم ضدنا . وهذا هو النهج الذى تسلكه إدارة بوش حاليا فى التعامل مع الأزمات الدولية . أننا نحتاج إلى قاعدة صلبة تضفى الشرعية على تحركنا . وبناء على ذلك ، كان يتعين علينا بناء قاعدة موسعة من التأييد قبل شن الحرب على العراق . هذه القاعدة من التأييد لا تعتمد فقط على الدول الأوروبية بل والعربية والإسلامية أيضا .

سياسة بديلة :

نحن فى حاجة إلى تغيير جذرى فى سياستنا الخارجية ليس فقط مجرد تبنى نهج التعددية بدلا من الأحادية فى التعامل مع الأزمات الدولية بل فى إعادة ترتيب أولوياتنا . وبدلا من تكريس كل اهتمامنا على ضخ مليارات الدولارات فى ميزانيتنا الدفاعية من أجل تنفيذ عقيدة بوش سيكون علينا توجيه جزء من هذه الميزانية لتمويل استراتيجية طويلة المدى تعتمد أسلوب العمل الوقائى بطريقة بناءة. وسيتطلب الأمر ميزانية محدودة جدا لا يمكن مقارنتها بميزانية البنتاجون الحالية . وإذا كانت الأمم

المتحدة قد حددت التكلفة السنوية لمواجهة «الأهداف التنموية للألفية» الحالية بنحو ٥٠ مليار دولار ، فإن نصيب أمريكا منها سيكون ٨,٥٧ مليار دولار ، طبقا لحجم المساهمات فى ميزانية المنظمة الدولية . هذا المبلغ السنوى يساوى فقط عُشر الميزانية التكميلية التى حصلت عليها إدارة بوش لتمويل حرب العراق لعام ٢٠٠٣ . وفى الوقت الحالى نحن غارقون فى مستنقع العراق ولا نستطيع الانسحاب من هناك دون تسوية حساب خطأ غزونا للعراق فى المقام الأول. ويمكن ، فى ظل استراتيجية كهذه طويلة المدى ، نزع فتيل المشاعر المعادية للولايات المتحدة فى أنحاء العالم، وهو ما يحسن قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا ضد الإرهابيين وانتشال أنفسنا من مستنقع العراق بأقل الخسائر. وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا على أيدى رئيس صاحب رؤية بناءة لدور أمريكا فى العالم بدلا من الرئيس الذى قادنا وراءه إلى هناك.

الفصل الثامن

المساعدات الدولية

- المساعدات الخارجية .. كلمة سيئة السمعة فى أمريكا
- خطة مارشال أفضل نموذج للمساعدات فى التاريخ
- مليارات بوش مجرد وعود بسبب العراق وعجز الميزانية

أكثر من ٣٠ عاما مرت منذ موافقة الأمم المتحدة على خطة دولية للمساعدات يتم بمقتضاها تخصيص ٧ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى بالدول المانحة للمعونات من أجل مساعدات التنمية. ورغم ذلك فإن خمس دول فقط هى التى أوفت بهذا التعهد .. ليس من بينها الولايات المتحدة بالطبع. هذه الدول هى : السويد والنرويج والدنمارك وهولندا ولوكسمبورج . وفى عام ٢٠٠٠ لم تزد مساهمات الولايات المتحدة فى هذا المجال على ١ فى المائة . وإذا كانت الامم المتحدة قد طلبت تخصيص ميزانية قيمتها ٥٠ مليار دولار سنويا من أجل تحقيق أهداف التنمية فى الألفية الجديدة ، فإن إدارة بوش ترفض رفضا قاطعا تحديد أى أهداف محددة بالأرقام ، وتقول إن المساعدات يجب أن تقاس بما تحققه من نتائج وليس بحجم المبلغ المطلوب .

وعلى عكس نهج إدارة بوش أخذت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على عاتقها تنفيذ ما عرف باسم «خطة مارشال» لإعادة بناء أوروبا ، وهى الخطة التى كانت لها آثار إيجابية على الأمن والسلم ليس فى أوروبا وحدها بل وفى العالم كله ، بشكل يجعلها أفضل خطة للمساعدات فى التاريخ الحديث . فقد ساعدت فى انعاش الاقتصاديات المنهكة لدول غرب أوروبا

بعد الحرب ، وعززت التعاون السياسى وساعدت فى بناء ألمانيا الديمقراطية ونجحت فى إقامة حلف قوى وراسخ بين الولايات المتحدة وألمانيا وهو الحلف الذى تعرض للتخريب مع وصول الرئيس جورج بوش إلى البيت الأبيض . لقد كانت خطة مارشال حجر الأساس للاتحاد الأوروبى . وفى عام ١٩٨٨ اقترحت تكرار خطة مارشال لإنقاذ الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر فى بوتسدام التى كانت آنذاك إحدى مدن ألمانيا الشرقية ، ولم يحظ اقتراحى إلا بقدر كبير من السخرية. وقد أظهر ذلك مدى التغير فى التوجهات ما بين عام ١٩٤٧ (خطة مارشال) وبين عام ١٩٨٨ .

لقد أصبحت المساعدات الخارجية كلمة سيئة السمعة بسبب ما يشيع من اعتقاد عن عدم كفاءتها وضعف فاعليتها بل وأحيانا لأنها تحدث آثارا عكسية . هذا الأمر يتسق تماما مع الاتجاه السائد حاليا بين أنصار التطرف الرأسمالى الذين لا يعترفون إلا بآلية السوق ولا يقيمون أى وزن لأى اعتبار آخر مثل الأهداف التنموية والعدل الاجتماعى وحماية البيئة .. وغير ذلك . وفى حقيقة الأمر ، فإن هذه السمعة السيئة التى تحظى بها المساعدات الخارجية لها أسبابها .

تجربة شخصية :

قد يدهش بعض القراء الذين يعرفوننى فقط كمضارب فى أواق المال العالمية عندما يكتشفون أننى أشارك بفاعلية فى تقديم المساعدات الخارجية منذ ١٨ عاما إلى الدول المحتاجة وأننى أقوم بذلك من خلال أناس من داخل هذه البلدان وليس باستخدام خبراء أرسلهم إلى هناك . وكانت أول مؤسسة خيرية أنشأتها فى

المجر الشيوعية عام ١٩٨٤ أعقبتها سلسلة من المؤسسات الشبيهة إلى أن اتسعت هذه المؤسسات لتشمل ٣٢ بلدا إضافة إلى عدد من المشروعات الإقليمية والدولية . وقد بلغت ميزانية هذه المؤسسات ٤٥٠ مليون دولار سنويا على مدار العقد الماضى . وبإنفاق نحو خمسة مليارات دولار خلال هذه السنوات أستطيع أن أزعم أن لدىَّ خبرة شخصية تتيح لى تحديد الأسباب التى تجعل المساعدات الخارجية تحيد عن أهدافها ، وسبل إصلاح هذه العيوب.

وقد حددت فى كتابى السابق «جورج سوروس والعولمة» خمسة عيوب خطيرة فى الطريقة التى توزع بها المساعدات الأجنبية وهى :

● أولا : إن المساعدات الخارجية تخدم بوجه عام أهداف المانحين أكثر من متلقى المعونات. وغالبا ما يتم توجيه المساعدات الخارجية بشكل يخدم مصالح الأمن القومى للمانحين اعتمادا على اعتبارات جيوسياسية ، بغض النظر عن مستوى الفقر أو نوع الحكومة التى تتلقى المساعدات . ومن أبرز الأمثلة على ذلك المساعدات التى كان يقدمها المانحون لدول إفريقية إبان حقبة الحرب الباردة . وبعد انهيار سور برلين كانت ألمانيا حريصة على تأمين عملية توحيد شطريها ولذلك منحت الاتحاد السوفيتى مبالغ طائلة دون أى اعتبار لكيفية إنفاقها . وفى وقت لاحق من انهيار الاتحاد السوفيتى ذاته أصبحت أوكرانيا متلقياً رئيسياً للمساعدات الغربية لاعتبارات تحددها الجغرافيا السياسية . وإذا كانت الحكومات الدكتاتورية هى السبب الرئيسى فى إفقار الشعوب

فإنه سيكون من الأفضل للمانحين أن يمنحوا قدرا أكبر من الاهتمام للأحوال السياسية داخل البلاد التى يدعمونها .

● ثانيا : إن الدول المتلقية للمعونات نادرا ما تكون مالكة لمشروعات التنمية التى تقيمها وتمولها الدول المانحة. ويترتب على ذلك الاستعانة بخبراء من خارج البلدان المتلقية للمعونات لإدارة تلك المشروعات ، وعندما يرحل الخبراء لا يبقى أى أثر للمشروع . وتشير كل الدراسات إلى أن المشروعات المستوردة لا يكون لها جذور قوية مقارنة بتلك التى تنشأ من داخل البلد وبأيدى خبرائه . وغالبا ما تقدم الدول المانحة أموال المساعدات من خلال خبرائها وحتى المؤسسات الدولية تفضل الاستعانة بخبراء أجانب بدلا من الاستعانة بخبراء البلد المتلقى للمساعدات . ويترتب على ذلك أن هؤلاء الخبراء يكونون مسؤولين أمام الجهات الأجنبية التى تدفع لهم وليس أمام سلطات البلاد التى يديرون فيها مشروعات التنمية . ونتيجة لذلك يذهب جزء كبير من المساعدات إلى هؤلاء الخبراء على حساب مشروعات التنمية فى البلدان المتلقية للمساعدات .

● ثالثا : إن المساعدات الأجنبية غالبا ما تكون بين الحكومات . وتعمل الحكومات المتلقية للمساعدات مثل حارس البوابة حيث تقوم بتوجيه مسار المساعدات بما يخدم أغراضها الخاصة. وفى بعض الحالات يصل الأمر إلى أن تكون المساعدات مصدرا رئيسيا لدعم حكومات دكتاتورية قمعية لا تحظى بأى رصيد شعبى .

● رابعا : عندما يتعلق الأمر بمشروع مساعدات جماعى تشارك فيه عدة دول فإن كل دولة تسعى للتحكم فى الأموال التى تقدمها،

الأمر الذى يعرقل إمكانيات التنسيق بين المانحين . وعندما يتنافس المانحون على تقديم المعونات يصبح من الأيسر على الحكومات المتلقية توجيه مسار المساعدات لخدمة أغراضها الخاصة وليس لخدمة أهداف التنمية المطلوبة . وقد حدث ذلك فى البوسنة ، حيث جرى تبديد أموال طائلة من المساعدات الدولية التى تدفقت عليها دون تنسيق.

● خامسا : إن هناك قلة ممن يدركون أن المساعدات الدولية تمثل مشروعا ينطوى على مخاطر عالية. والمقصود بذلك أن إدارة مشروع خيرى أصعب بكثير من إدارة شركة تسعى للربح . والسبب فى ذلك يعود إلى عدم وجود معيار واحد لما تدره مثل هذه المشروعات الخيرية من فوائد اجتماعية ، بعكس الشركات التى يمكن رصد نتائج أعمالها بحسابات الربح والخسارة . زد على ذلك أن مَنْ يتولون إدارة المشروعات الخيرية لا يكون لديهم الدافع للمغامرة بنفس القدر الذى يتوافر لدى مديرى الشركات التجارية .

كلمة سيئة السمعة :

ومع كل هذه العيوب ، فإن المساعدات الدولية كان لها أثر بالغ فى حالات كثيرة ، ونجحت فى مساعدة دول عدة على تجاوز مراحل صعبة من خلال دعم البنوك المركزية والأسواق المالية والنظم القضائية وخاصة عندما تكون هذه الدولة تمر بمرحلة انتقالية من نظام شمولى إلى نظام المجتمع المنفتح . إلا أن كلمة المساعدات الخارجية تحظى بأكبر قدر من سوء السمعة فى الولايات المتحدة ربما أكثر مما هى عليه فى الواقع . ويعتقد

كثيرون فى الولايات المتحدة أننا ننفق من أموال دافعى الضرائب على المساعدات الخارجية أكبر بكثير مما ننفقه فى الواقع ، وأن هذه الأموال يساء استخدامها على نطاق واسع . ورغم أن دولا كثيرة مثل: كندا والسويد وهولندا وبريطانيا تخصص للمساعدات الخارجية نسبة مئوية أكبر من إجمالى ناتجها الوطنى إلا أن المساعدات تحظى بصورة جيدة بهذه الدول . ويمكن القول إن تلك العيوب السابق الإشارة إليها فى توزيع المساعدات الخارجية يمكن تلافيها فى ظل إرادة سياسية صادقة بحيث تكون موجهة لخدمة مصالح الدول المتلقية للمساعدات وليس العكس وأن يديرها خبراء وطنيون من البلد المتلقى للمساعدات يأخذون على عاتقهم إقامة مجتمع ديمقراطى منفتح. والحقيقة أن الصناديق التى أشرف عليها وتعمل فى ٣٢ دولة حول العالم تعتمد على هذه المبادئ ، وهو ما دفع رئيس وزراء مقدونيا إلى أن يطلق علىّ وصف «رجل دولة بدون دولة» .. وأنا فخور بهذا الوصف لأنى أتذكر جيدا ما قاله هنرى كيسنجر فى كتابه الشهير «الدبلوماسية» عندما وصف الدول بأن «لها مصالح وليس لها مبادئ» !

نهج جديد :

لقد أجريت كثيراً من البحوث عن كيفية تحسين وزيادة فاعلية المساعدات الخارجية وظهر نهج جديد يقوم على تأكيد الملكية المحلية للمشروعات التنموية بالدول المتلقية للمساعدات وتحديد الأهداف بدقة ووضع قواعد صارمة للمحاسبة وتحقيق نتائج ملموسة . ويمكن للمساعدات أن تكون أداة فى تعزيز موقف النظم التى تسير على النهج الصحيح ، ويمكن أن تتحول فى الوقت ذاته

إلى أداة عقابية بسحبها من أيدى الدول التى لا تستجيب لمعايير الديمقراطية والمجتمع المنفتح . وإذا كانت بعض النظم تسىء استخدام أموال المساعدات فيمكن توجيهها إلى أشخاص أو جماعات تعتنق المبادىء الديمقراطية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سجل إدارة بوش فى مجال المساعدات الخارجية ليس شديد السواد ؛ فقد خصص مبلغ ١٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات لدعم صندوق لمكافحة الإيدز كما وعد بوش بتخصيص مليار دولار من أجل دعم صندوق دولى لمكافحة الأمراض المعدية بشرط أن يقدم العالم مساهمات مماثلة تقدر بنسبة ٢ إلى ١ ، وهو طلب معقول جدا . ولكن لسوء الحظ لا يمكن تحويل هذه الوعود إلى حقائق على أرض الواقع لأننا نحتاج إلى كل دولار لتمويل حرب العراق فى ظل عجز هائل غير مسبوق فى الميزانية .

وإذا كان المعيار الجديد الذى وضعته إدارة بوش لتوزيع المساعدات الخارجية طبقا لما اصطلح عليه اسم «حساب تحديات الألفية» يقوم على أساس تشجيع الدول التى تسير بالفعل على الطريق الصحيح (من وجهة نظر الإدارة) بغض النظر عن نوع هذه الحكومة أو تلك فإنه لا يعالج القضايا الصعبة المتمثلة فى كيفية مواجهة الحكومات الدكتاتورية والنظم القمعية . ومن واقع خبرتى العملية فى هذا المجال أعتقد أن توزيع المساعدات يجب ألا يقتصر على الحكومات المركزية فقط بل يجب أن تقدم أيضا من خلال الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية . وعلى الحكومات الديمقراطية ألا تعترض على ذلك وإن كان البعض

يتوقع أن تتعرض المنظمات غير الحكومية إلى بعض المضايقات في الدول غير الديمقراطية . وأعتقد أنه كلما كانت الحكومة غير ديمقراطية كان من الضرورى دعم مؤسسات المجتمع المدنى بها . وعلى الدول والمؤسسات التى تقدم مساعدات رسمية اتباع هذا النهج .. فكلما كانت الدول المتلقية للمعونات أقل ديمقراطية كان من الضرورى تقديم المساعدات عبر مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية . ولا شك أن الحكومات والمنظمات الدولية فى موقف أقوى من الصناديق الخاصة لمقاومة تدخلات الحكومات فى أموال المساعدات المقدمة عبر المنظمات غير الحكومية. وقد تأتى الضغوط الأجنبية بآثار عكسية مثلما حدث فى زيمبابوى عندما قام روبرت موجابى بإعادة توزيع أراضى البيض على أبناء البلد مما جعله يظهر أمام شعبه فى صورة المحارب الوطنى الذى يحارب بقايا الاستعمار. إلا أن تلك الضغوط قد تفيد فى حالات أخرى كثيرة من خلال إجبار الدول على رفع يدها عن مؤسسات المجتمع المدنى والسماح لها بالعمل بحرية أكبر.

الفصل التاسع

لعنة الثروة

- الموارد الطبيعية تتحول إلى كارثة فى ظل النظم الدكتاتورية
- الشركات الكبرى تستنزف ثروات البلاد النامية بلا رحمة
- أكثر الدول ثراء بالموارد فى أفريقيا هى الأكثر فقرا وتخلفا !
- مطلوب آلية دولية للحد من ظاهرة الحسابات السرية
- دعم الديمقراطية بدول النفط يغنى أمريكا عن احتلال العراق



هناك ملاحظة عامة يمكن النظر إليها بعين الاعتبار فى الدول النامية على وجه التحديد ، تتعلق بقضية الموارد الطبيعية وطريقة استغلالها .. وهى أنه كلما كانت الدولة غنية بمواردها الطبيعية كان النظام الحاكم فيها أقل ديمقراطية وأكثر ميلا للفساد والقمع وخنق عناصر المجتمع المدنى . وإذا كان أحد فصول هذا الكتاب قد ركز على كيفية استغلال المساعدات الأجنبية سواء من جانب الدول التى تقدم هذه المساعدات أو تلك التى تتلقاها ، فإن العائدات الناجمة عن الموارد الطبيعية فى أى بلد من هذه البلدان النامية هى حتما أكبر بكثير من المساعدات الخارجية ، مما يجعل القضية ذات أهمية خاصة تستحق أن يفرد لها فصل كامل من فصول الكتاب .

من البديهى أن تكون الموارد الطبيعية فى أى بلد من حق شعبه، ولكن ما يحدث فى العادة أن تقوم النظم الحاكمة فى البلدان النامية التى تفتقد لمؤسسات المجتمع المدنى باستغلال الموارد الطبيعية لحسابها وغالبا ما تودع أموالها فى الحسابات الخاصة للحكام فى بنوك أجنبية . مثل هذا السلوك ينتهك ما اصطلح على تسميته «بسيادة الشعب» وهو مصطلح مساو لسيادة الدولة ، مما يستدعى ضرورة التدخل الخارجى لإعادة هذا الحق المسلوب

للشعب . وفى الحقيقة حدثت كثير من عمليات التدخل الخارجى ولكنها كانت فى أغلبها ذات طبيعة تجارية مما جعلها تعمل لصالح الحكام بما يمكنهم من استمرار انتهاك سيادة الشعب وتشجيعهم على ذلك .

شركات وامتيازات :

ومَنْ يقرأ صفحات التاريخ الحديث سيجد أن معظم الموارد الطبيعية فى الدول النامية قامت باستخراجها وتعدينها شركات أجنبية قبل وقت طويل من تأميم هذه الشركات أو إنشاء شركات وطنية لتتولى هذه المهمة . وفى العادة تطلب الشركات الأجنبية من النظم الحاكمة الحصول على امتيازات لاستغلال الثروات والموارد الطبيعية إلى أن تستنزفها بلا رحمة ، ولا تعير أى اهتمام لسيادة الشعب على هذه الموارد. وهكذا يكتسب الحكام قوتهم ونفوذهم مما تحت أيديهم من موارد طبيعية فى بلدانهم هى فى الأصل ملك لشعوبهم ، إلى أن تصبح هذه الثروات مصدر شرعيتهم بدلا من أن يكون الشعب هو مصدر هذه الشرعية . ومن ثم لا يجد الحكام أى سبب يدفعهم إلى اقتسام عائدات تلك الثروة مع أحد ، بل يسعون إلى انتهاج كل السبل من أجل البقاء فى السلطة لاستنزاف آخر قطرة من ثروات البلاد التى يعتبرونها ملكهم الخاص.

وعلى الجانب الآخر ، فإن الشركات الكبرى وحكومات الدول المتقدمة تميل إلى دعم مثل هؤلاء الحكام وليس شعوبهم . ولا شك إن مثل هذه الظروف لا تخدم أبدا أهداف التنمية الديمقراطية ، بل غالبا ما تكون سببا رئيسيا فى بقاء النظم القمعية ونشوب

النزاعات والحروب الأهلية ، وما يحدث فى الشرق الأوسط وافريقيا خير مثال . فكثير من الدول التى تعتمد أساسا على استغلال الموارد الطبيعية لديها نظم دكتاتورية قمعية فى حين تدور معظم الصراعات المسلحة حول السيطرة على تلك الثروات الطبيعية ، من أجل الفوز بأكبر قدر من الامتيازات . بل يصل الأمر فى بعض الدول الأفريقية على سبيل المثال إلى أن تقترض الدولة أموالا من الشركات الأجنبية بضمان ما بها من ثروات تحت الأرض !!

وإذا نظرت إلى أفريقيا ستجد أن هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية أكثر فقرا من تلك الدول التى تفتقد هذه الموارد ، مع فارق بسيط وهو أن الدول التى تفتقد للموارد بها نظم أكثر ديمقراطية وحكومات أقل تورطا فى الفساد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك الكونغو وانجولا وسيراليون وليبيريا والسودان ، وكلها دول تعانى من المجاعات والحروب الأهلية رغم أنها من أكثر الدول الأفريقية ثراء بالموارد الطبيعية . ومع ذلك هناك أمثلة أخرى ولكنها تمثل الاستثناء الذى يثبت صحة القاعدة ، مثل بوتسوانا فهى دولة غنية بالموارد ولديها نظام ديمقراطى فى ذات الوقت ، وقد يكون ذلك راجع إلى النظرة المستقبلية لمجموعة دى بيرز الدولية للتعدين التى تعمل بها ومساعدات البنك الدولى ، بغض النظر عن القيادة المحلية . ولكن التحليل العام للظاهرة يؤكد أن امتلاك الثروة الطبيعية قد يكون نقمة على تلك البلدان النامية وهو ما يمكن أن يطلق عليه «لعنة الثروة».

مصيدة الفقر :

لقد أجريت أبحاث كثيرة فى هذا المجال . وفى العام الماضى (٢٠٠٣) صدر كتاب قيم من تأليف بول كولييه وآخرين بعنوان «كسر مصيدة النزاع» وهو يمثل تقدما حقيقيا فى بحث تلك الظاهرة . وبينما يركز الكتاب بشكل أساسى على دراسة النزاعات المسلحة وآثارها على التنمية الاقتصادية فإنه يقدم أيضا توضيحا وافيا لما يمكن أن نطلق عليه لعنة الثروة . ويشير كولييه إلى نقطة بالغة الأهمية وهى أن التنمية ليست طريقا يسير فى اتجاه واحد.. فالتنمية قد يكون لها آثار إيجابية كما أنه من الممكن أن يكون لها آثار سلبية بعيدة المدى أيضا ؛ فالنزاعات والفساد والقمع والعجز الفاضح من جانب النظم الدكتاتورية قد يدمر الاقتصاد مهما كانت أهداف التنمية . ورغم وضوح هذه النقطة إلا أنها غالبا ما يتم تجاهلها بشكل واضح ، إذ غالبا ما تقاس التنمية بالمعايير الكمية ، وعلى سبيل المثال فقد اعتمدت الأمم المتحدة هذا المعيار فى إعلان أصدرته مؤخرا لتحديد أهداف التنمية للألفية الجديدة .. فمن بين ما تضمنه الإعلان من أهداف الدعوة إلى خفض عدد من يعانون من الجوع والفقر المدقع إلى النصف، وخفض نسبة وفيات الأطفال بنسبة الثلثين .. إلى غير ذلك من المعايير الكمية .

ومع سهولة حساب مفردات التنمية بالمعايير الكمية إلا أن هناك عناصر أكثر أهمية وهو ما تخلفه هذه التنمية على المدى البعيد من آثار سلبية أو إيجابية على البلاد . وإذا كان كولييه قد ركز على النزاعات المسلحة ، فإن الحروب الأهلية مجرد عنصر واحد ضمن سلسلة من العناصر المتداخلة التى تؤثر فى مجموعها

على ظروف التنمية فـى أى بلد مثل الفساد والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والقمع والسياسات الاقتصادية الخاطئة والانقسامات العرقية .. وغيرها . إن تحليل هذه العناصر كل على حدة يمكن أن يقود إلى استنتاج عام مفاده ان الاعتماد على الموارد الطبيعية سبب رئيسى فى نشوب النزاعات المسلحة . ولكن الحروب الأهلية ليست سوى بعد واحد للعنة الثروة إلى جانب عناصر أخرى مثل الفساد والقمع . وهذا يفسر لماذا تنزلق كثير من الدول الغنية بالموارد الطبيعية إلى مصيدة الفقر والبؤس .

إن ما تضمنه كتاب كوليـيه من دراسات نظرية حول العلاقة بين النزاعات ولعنة الثروة له تطبيقات عملية فى غاية الأهمية ؛ ولكن الأهم من ذلك أن تلك العلاقة تتناقض مع ما يؤمن به أنصار الأصولية الرأسمالية ، الذين يؤمنون بأن السماح للأفراد باتباع مصالحهم الذاتية سيتيح أفضل استغلال ممكن للثروات الطبيعية بأقصى طاقة ممكنة مما يحقق التوازن فى النهاية داخل المجتمع. فالحياة ليست بهذه البساطة ، والسوق بمفهومها المجرد لا تقود بالضرورة إلى تحقيق التوازن فى المجتمع . وبدون الحد من الآثار السلبية للتنمية يصبح من العسير على أى بلد تحقيق الكثير من أهداف التنمية . وحتى إذا تحققت الأهداف بالمعايير الكمية فإن ذلك سيكون على حساب معايير أخرى أهم فى المجتمع مثل اتساع الفجوة بين الفقراء والأثرياء. وفى الحقيقة ، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع ليس فقط داخل كل دولة على حدة بل وعلى مستوى الدول أيضا .

الحسابات السرية :

وفى هذا الإطار، فإن مساعدة الأفـراد والجماعات والدول على تجاوز الآثار السلبية للتنميـة يجب أن تحظى بأولوية رئيسية فى تحقيق أهداف التنمية . ومن حسن الحظ أن الأفراد والمنظمات غير الحكومية أصـبحت أكثر إدراكا لتلك الآثار السلبيـة للتنمية . ومن أبرز الأمـثلة على ذلك ما تقـوم به منظمـة «جلوبال ويتنس» وهى منظمة بريطانية غير حكوميـة تقوم بدور فعال فى الحد من سوء استغلال الموارد الطبـيعية . وقد نجحت فى إجبـار شركات تعدين الماس فى أفريقـيا على إصـدار شهادة منشـأ لمنتجـاتها من هذا المعدن الـثمين مـن أجل مكافحـة استغـلاله من جانب الحـكومات القمعية والجماعات المسلحة المـتمردة والمنظمات الإجرامية وخاصة فى دول أفريقـية مـثل ليبـيريا وسيـراليون وانجـولا . وفى عام ٢٠٠٢ نجحت منظمـة «جلوبال ويتنس» بالتعاون مع ٦٠ جـماعة أخرى حـول العالم فى إطلاق مـبادرة بعنوان «انشـر ما تدفـعه» تستـهدف القضـاء على ظاهرة الحسابات السـرية من خلال إلزام المانحين سواء كـانت دولا أو شركات أجنبية بالإعلان عـما تقدمه من أموال للنظم الحـاكمة أو أى جـماعات أخرى بالدول النامـية . وأنا فخور جدا بالمشاركـة فى هذه الحملة . ومن المؤكد أن مبادرة «انشر مـا تدفعه» يمثل الخطوة الأولى فى عـلاج لعنة الثروة . إذ سيكون على الحكومـات أن تكشف عما تتلقـاه من أموال ، والأهم من ذلك أن هذه الحكومات سـتجد نفسهـا عرضة للمحـاسبة على الطريقة التى أنفـقت بها هذه الأموال . وهذا هو بالضبـط ما يقوم به صندوق آخر خاص بمراقبة الأموال التى تحصل عليها حكومات

دول بحر قزوين الغنية بالنفط وخاصة أذربيجان وقازاخستان .
إن هدف هذا الصندوق - الذى أدعمه أيضا - هو دعم منظمات المجتمع المدنى بهذه البلدان من خلال الأبحاث والتدريب لمراقبة أسلوب جمع وإنفاق العائدات الحكومية من قطاعات النفط والتعدين .

ألاعيب حكومية:

وقد تلجأ بعض الحكومات الفاسدة إلى ألاعيب مكشوفة من أجل تبييض وجهها فيما يتعلق بإنفاق أموال الثروات النفطية مثل إنشاء صندوق خاص لإدارة هذه الأموال . وعلى سبيل المثال فقد شعر رئيس قازاخستان نور سلطان نزار باييف بالحرج عندما جرى الكشف عن حساب سرى ضخم يمتلكه بأحد البنوك السويسرية . ومن أجل إضفاء الشرعية على هذا الحساب وضعه فى صندوق أنشىء لإدارة أموال الثروة النفطية على غرار ما تفعله النرويج . ولكن هناك فرقاً شاسعاً بين ما تفعله النرويج وما فعله رئيس قازاخستان وهو أن أموال الثروة النفطية فى قازاخستان يجرى استثمارها فى أسواق الأسهم والسندات الأمريكية بدلا من استثمارها فى هذا البلد !

كما يقدم تقرير لصندوق النقد الدولى صدر العام الماضى (٢٠٠٣) مثالا على كيفية تبديد عائدات الثروات النفطية بالدول النامية، مثلما حدث فى نيجيريا . ويقول التقرير إنه إذا وزعت هذه العائدات على السكان مباشرة فإن كل شخص سيحصل على نحو ١٤٠ دولارا بما يساوى ٤٣ فى المائة من نصيب الفرد فى إجمالى الناتج المحلى حاليا. وفى حالة نيجيريا فإن توزيع الثروة مباشر

بل الخط شـريطة أن تقـبل تشـاد بمراقبـة عـائدات هذا الخط من جانب جهة مـستقلة وأن تخصص تلك العائدات لتقـليل حدة الفقر فى البـلاد . وقد وضـعت آلية فـعالة للمـراقبـة وبالفعل ضـبطت الحكومة التـشادية وهى تحاول تحـويل ٢٥ مليون دولار من هذه العائدات لشراء صفقة أسلحة وقد تم بالفعل إنقاذ هذه الأموال .

مبادرة بلير :

لقد حظيت مبادرة «انشر ما تدفعـه» بتأييد الحكومة البريطانية واستـجابت لها كـثير من شـركات النفط والتـعدين . بل إن تونى بليـر رئيس الوزراء البـريطانى أعلن فى القـمة العـالميـة للتنميـة المستدامة التى عـقدت فى جوهانسبرج فى سبتـمبر عام ٢٠٠٢ ، مبـادرة جديدة أطلق عليهـا اسم مبادرة «الشـفافيـة فى صناعات التعدين». كما أكدت الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى قمة عقدت فى ايفيـان فى يونيو ٢٠٠٣ دعمـها لجهود التـزام الشفافـية فى إدارة عائدات الموارد الطبيعية. وبعد شهر واحد من هذه القمة عقد اجتـماع دولى فى لندن وحضـره ممثلون عن حكومات وشـركات نفطية عملاقة ومؤسسـات دولـية ومؤسسات المجتمع المدنى . وقد أيد غالـبية المشـاركين فى المؤتمر الذيـن يمثلون ٥٩ دولة مـبادرة «الشفـافية فى صناعات التـعدين» التى أعلنها بليـر . وقد تطوعت دول بأن تكون أول مَنْ يلتـزم بالشفـافيـة فى إدارة عائداتهـا من الموارد الطبـيعـية وهـى غانا ومـوزمبـيق وسـيراليـون وتيمـور الشرقية. ووعدت دول أخرى كثيرة بالسير على هذا الطريق . كما أخـذت شركـة بريتش بتـروليم البريطانيـة زمـام المبادرة بنشـر تفاصيل أى انتهاك لبنود مبادرة الشفافية فى كل دولة على حدة .

وهناك دول مثل أنجولا كانت تصر على معارضة مبادرة بلير وما تقوم به شركة بريتش بتروليم إلا أنها سحبت مؤخرا هذا الاعتراض ، بل إن الحكومة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية الكبرى التى عارضت باستماتة مبادرة "انشر ما تدفعه" وأصرت على مواصلة التزام السرية فيما تقدمه من أموال للدول والحكومات والجماعات التى تستغل مواردها الطبيعية تحاول حاليا الانضمام إلى هذا الركب .

طريق طويل :

من السابق لأوانه إعلان النصر . بل على العكس فإن هناك مَنْ يحاول ركوب الموجة والقفز إلى سفينة الشفافية من باب مسايرة الموضة العالمية ، ومن هنا يجرى استغلال هذا الأمر سياسيا لتبييض وجه الحكومات والشركات العملاقة . إن الطريق طويل والقضية بالغة التعقيد ولا يوجد مَنْ يزعم لنفسه أنه يفهم على وجه اليقين كيفية إنفاق أموال عائدات الثروات الطبيعية على الوجه الأمثل . وهكذا فإن الأمر يحتاج الى جهود مضاعفة من جانب مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية . ولا شك أن تلك العائدات تفوق بكثير المساعدات الأجنبية ، ومن ثم إذا تمكنا من القضاء على الفساد المستشرى على نطاق واسع فإن كثيرا من الدول التى تواجه مشكلات متفاقمة يمكن أن يكون لها مستقبل واعد على طريق التنمية والديمقراطية على حد سواء .

وتبقى كلمة أخيرة أهمس بها فى أذن صانعى القرار فى الإدارة الأمريكية .. إن التزام قدر أكبر من الشفافية بالدول المنتجة للنفط بحيث تكون عرضة للمحاسبة ، يصب فى النهاية فى خدمة

المصالح الحيوية للولايات المتحدة . إننا نعتمد على إمدادات النفط من دول الشرق الأوسط كما أصبحت أفريقيا ومنطقة آسيا الوسطى ذات أهمية متزايدة . وفى ضوء تجربتنا مع دول الخليج، علينا أن ندرك أن من مصلحتنا أن تكون بالدول التى تمدنا بالنفط حكومات ديمقراطية تلتزم بالشفافية فى إدارة ما تحصل عليه من عائدات من ثرواتها النفطية . ومن الصعب فهم تردد المسؤولين فى الحكومة الأمريكية فى بذل مجهود كاف بهذا المجال . وعلى هؤلاء المسؤولين أن يدركوا أن تدعيم الديمقراطية والشفافية فى الدول المنتجة للنفط يمكن أن يقدم بديلا لاحتلال العراق .

الفصل العاشر

أمريكا والعالم

• إخراج بوش من البيت الأبيض لا يكفى .. والمهم نبذ عقيدة التفوق
• ميزانيتنا الدفاعية تفوق ميزانيات دول العالم مجتمعة .. ولا نشعر بالأمن !
• أمريكا تمتلك أسلحة دمار شامل أكثر من أى بلد فى العالم
• الشك يحكم رؤيتنا لمبادرات الآخرين ونعامل الأصدقاء كمتسولين
• المخابرات المركزية أدمنت العمليات القذرة فى فترة الحرب الباردة
• موافقة روزفلت على تقسيم العالم نقطة سوداء فى تاريخ أمريكا



الدور الذى أتصوره لأمريكا هو أن تقود الجهود المشتركة من أجل تحسين الوضع العالمى السائد . وقد تكون هذه النظرة مثالية ولكنها واقعية مائة فى المائة . وفى الحقيقة فإن هذا الدور يبنى على تقليد راسخ من المثالية للسياسة الخارجية الأمريكية . فالولايات المتحدة لها وضع فريد من بين القوى العظمى التى سادت حقبا طويلة على مر التاريخ ، من خلال التزامها بالمبادىء العالمية التى تضمنها إعلان الاستقلال وأعيد تأكيدها فى ميثاق الأطلنطى وهى نفس المبادىء التى كانت اللبنة الأولى فى ميثاق الأمم المتحدة . وحتى هنرى كيسنجر رائد الدبلوماسية الواقعية القائمة على المعايير الجيوسياسية أقر بما وصفه «بالتفرد الأمريكى» بين أمم العالم . وعندما يقول كيسنجر ذلك فإنه لا يقصد وضع بذور عقيدة «التفوق الأمريكى» ، بل يقصد أن الولايات المتحدة يجب أن تبنى سياستها الخارجية على مبادىء أكثر من أى دولة أخرى بسبب دورها الاستثنائى فى العالم .

وفى الحرب العالمية الثانية حاربت أمريكا من أجل الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان ، رغم أن مصطلح حقوق الإنسان لم يكن شائعا كما هو الآن . لقد أيد الكثيرون فى أوروبا الأهداف التى من أجلها خاضت أمريكا الحرب العالمية ، وتمكنت الولايات المتحدة من

الظهور فى صورة الدولة التى تمثل معقل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان . وبعد الحرب العالمية ظلت الولايات المتحدة متمسكة بنفس الروح . وانهار التحالف مع الاتحاد السوفيتى لأن هذا البلد فشل فى احترام هذه المبادىء وحول الدول التى كانت من نصيبه بموجب اتفاق يالطا إلى توابع تدور فى فلكه . (علينا أن نعترف هنا أبن موافقة روزفلت على تقسيم أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فى اتفاق يالطا يمثل نقطة سوداء فى تاريخ أمريكا). وكانت خطة مارشال لفتة طيبة وشجاعة لإعادة بناء ما دمرته الحرب فى أوروبا . وإذا ما نجحت الولايات المتحدة فى وضع أى خطة شبيهة الآن فسوف تثبت أنها ما زالت وفية لروح القيادة المسؤولة التى أدعو إليها .

المثالية والواقعية :

وقد يقال إن خطة مارشال ليست نابعة من مثالية مفرطة تؤثر الغير على النفس ، وأنها كانت خطة سياسية من الطراز الأول ، بمعنى أن دول أوروبا كانت آنذاك تواجه خطر الوقوع فى حبائل الهيمنة السوفيتية وأن الصناعة الأمريكية كانت فى حاجة ماسة إلى أسواق خارجية . ولكن حتى لو كانت هذه هى الدوافع وراء خطة مارشال ، فإن العبرة بالنتائج التى تجعلها أضخم خطة إنقاذ وإعادة بناء فى التاريخ . ومن ثم فأنا لا أدعو إلى انتهاج سياسة تقوم على المثالية التى تضع مصالح الآخرين قبل مصالحنا ، بل تقوم على الواقعية بمعنى الفهم الواعى لمصالحنا . ولا شك أن خطة كخطة مارشال سوف تخدم هذا الغرض جيدا .

لقد جرت الحرب الباردة انطلاقا من مصالح إيديولوجية

وجيوسياسية فى آن واحد . لقد كانت صراعا بين المجتمعات المنفتحة والمنغلقة .. بين الحرية والديمقراطية من جانب والشمولية والدكتاتورية من جانب آخر . ولكن قد يفسرها البعض بأنها كانت صراعا بين الرأسمالية والشيوعية . والفرق بين التفسيرين ليس بسيطا . ورغم أن الرأسمالية والمجتمع المفتوح ليسا منفصلين عن بعضهما ، فالمجتمع المنفتح يقر بحقوق الملكية الفردية ولا يتجاهل حقائق الجغرافيا السياسية وهو ما يمثل جوهر الرأسمالية ، ولكن ثمة فرقاً مهماً فى التوجه بمعنى أيهما يأتى أولا : الحقوق العالمية وحكم القانون أم المصالح الذاتية ؟

هذا الخلاف فى التوجه يتضح أكثر فى طريقة عمل المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان فى الحرب الباردة . فقد استخدمت منظمة «فريدم هاوس» الأمريكية التى تأسست عام ١٩٤١ من جانب أناس عرفوا فيما بعد باسم المحافظون الجدد ، حقوق الإنسان سلاحا لمحاربة الاتحاد السوفيتى . أما منظمة «هيومان رايتس ووتش» أو «هلسنكى ووتش» كما كانت تعرف فى بدايتها، فقد تأسست على أيدى ليبراليين انطلاقا من اتفاقات هلسنكى عام ١٩٧٥ ودأبت على انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان فى الاتحاد السوفيتى وفى الولايات المتحدة أيضا بل وفى كل أنحاء العالم . ومن ثم فإن توجه المنظمة الأولى كان يقوم على أساس فكرة «نحن على صواب وهم مخطئون» .. أما المنظمة الثانية فقد تعاملت مع فكرة حقوق الإنسان بتوجه عالمى وليس محاولة لتسخير مبدأ نبيل من أجل خدمة أهداف خاصة.

هذا الفرق فى التوجه أصبح أكثر أهمية بعد انهيار

الامبراطورية السوفيتية ، فقد اندفع أصحاب التوجه الرأسمالى إلى إدخال نظام اقتصاد السوق بشكل فورى فى البلدان التى تحررت من قيود الشيوعية ولم يضعوا فى اعتبارهم أى وزن للاعتبارات الإنسانية ، أى تأهيل الشعوب فى فترة انتقالية تجعلها أكثر قدرة على تبنى النظم الجديدة .. أما توجه المجتمع المنفتح فإنه يميل أكثر إلى تبنى فكرة خطة مارشال . وبنفس المعيار يكون إعلان الاستقلال مفتوح هو الآخر على تفسيرات مختلفة . وأنا اعتبره إعلان مبادىء للمجتمع المنفتح يأخذ فى الحسبان أنه ليس وثيقة للحق المطلق . وإن كان المحافظون الجدد يجتزئون عبارات منه تغذى نزعتهم القائمة على أنهم هم وحدهم على صواب وتذكى لديهم فكرة «التفوق الأمريكى».

الحروب القذرة :

أثناء الحرب الباردة ، كان هناك نوع من التماهى بين المثالية والواقعية ، وسواء كانت المثالية فى المجتمع المنفتح أو فى الرأسمالية فإن الاتحاد السوفيتى كان هو العدو . وفى هذا الإطار تمتعت الولايات المتحدة بأفضل وضع ممكن بصفتها قوى عظمى وقائدة للعالم الحر فى نفس الوقت . كانت هناك ثمة اختلافات بين الليبراليين من جانب والمحافظين الجدد أو الواقعيين من جانب آخر ، ولكن كلا الفريقين كانا متحدين فى مواجهة عدو واحد هو الاتحاد السوفيتى. أما أهم اختلاف بين الفريقين فقد كان فى كيفية اختيار الحلفاء وطريقة التعامل معهم . فبالنسبة للواقعيين كان مبدأهم يقوم على أن عدو عدوى هو صديقى . وعلى سبيل المثال فقد كانت الولايات المتحدة تعتبر نظام الفصل العنصرى فى

جنوب إفريقيا من أقرب الحلفاء المقربين إليها فى زمن الحرب الباردة لأنه كان نظاما معاديا للاتحاد السوفيتى . كما أن المساعدات كانت توجهها اعتبارات الجغرافيا السياسية وكانت غالبا ما تكون فى خدمة نظم سلطوية دكتاتورية . وكانت منظمة هيومان رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان تنتقد هذا التوجه فى حين أيدته المنظمة الأخرى وهى فريدم هاوس المقربة من المحافظين الجدد . وقد خاضت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حروبا مريرة لدعم نظم قمعية كان من أبرزها دعم الانقلاب على نظام سلفادور الليندى فى شيلى والدعم الأمريكى السرى لنظم ديكتاتورية عسكرية فى البرازيل والأرجنتين ودعم متمردى الكونترا فى نيكاراجوا .. كل هذه العمليات السرية القذرة كانت مبررة آنذاك بوصفها كفاح ضد انتشار الشيوعية فى نصف الكرة الغربى . ومع ذلك فقد كانت الإدارة الأمريكية فى معظم هذه العمليات تحظى بتأييد من جانب الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء ، وكان الاستثناء الوحيد هو حرب فيتنام التى قسمت الأمة وتركت جروحا غائرة فى الوعى الجماعى وذكريات مريرة لم يمحها الزمن .

القوة والقيادة :

انتهت الحرب الباردة بانهيار داخلى للاتحاد السوفيتى وزوال الامبراطورية السوفيتية ، واعتبر هذا نصرا ساحقا للولايات المتحدة ، ولكن طبيعة هذا النصر لم تفهم على نحو صحيح أبدا لأن كلا من دور القوة العظمى ودور قيادة العالم الحر كانا مختلطين. ولم يكن واضحا ماذا يعنى العالم الحر : هل هو

الرأسمالية أم المجتمع المنفتح ؟ وهل انهيار الاتحاد السوفيتى كان بسبب القوة العسكرية الأمريكية ومواصلة مبادرة الدفاع الاستراتيجى أو ما عرف آنئذ ببرنامج حرب النجوم ؟ أم بتنامى المشاعر التواقة للحرية داخل الامبراطورية السوفيتية ؟ وأى ما كان سبب انهيار الامبراطورية السوفيتية فإن التعامل مع هذا الانهيار اكتنفه الغموض أيضا . لقد وفر انهيار الامبراطورية السوفيتية عام ١٩٨٩ ثم الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ فرصة تاريخية لتحويل المنطقة إلى مجتمع منفتح . وكانت الدول التى استقلت حديثا عن الاتحاد السوفيتى وروسيا ذاتها فى حاجة إلى دعم خارجى لإقامة مجتمعات منفتحة ، خاصة أن الاتحاد السوفيتى كان أقوى نموذج للمجتمعات المنغلقة فى التاريخ الإنسانى. فقد كانت الدولة تتدخل فى كل مجالات الحياة للشعوب، ومن ثم فإن التحول إلى نظام المجتمع المنفتح كان فى حاجة إلى تغيير ثورى جذرى لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة خارجية . هذا يفسر لماذا أنشأت أنا هذه الشبكة من صناديق التنمية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق وخصصت لها ما يمكن أن تستوعبه من أموال .

سياسة التسول :

دأبت الولايات المتحدة على التعامل مع الاتحاد السوفيتى من منطلق التشكك فى كل ما يقدمه وعلى سبيل المثال عندما جاء ميخائيل جورباتشوف إلى الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ ليحدد «الفكر الجديد» بشأن انتهاج سياسة تقوم على التعاون فى النظام العالمى رفضت الولايات المتحدة خطابه بوصفه خدعة . وظلت

الولايات المتحدة تطلب مزيدا من التنازلات وعندما تعطيها موسكو تنازلات تطلب المزيد ، إلى أن وصل الأمر بروبرت زوليك الذى كان آنذاك أحد مسؤولى وزارة الخارجية الأمريكية إلى القول إنه لا سبيل إلى تقديم أى مساعدة أمريكية للاتحاد السوفيتى إذا ما واصل دعم نظام فيدل كاسترو فى كوبا . هذه السياسة هى ذاتها التى نتبعها مع روسيا ، إذ عندما يطلب الروس مساعدة نتعامل معهم كمتسولين. لقد أبلغنى الاقتصادى الروسى نيكولاى شميليوف أنه أمضى خمس ساعات على طائرة مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى الطريق إلى مؤتمر وزارى فى سبتمبر ١٩٨٩ وهو يتوسل إليه من أجل طلب المساعدة دون جدوى . لقد ترك جورباتشوف ليواجه مصيره بنفسه .

وعندما أدى تفكك الاتحاد السوفيتى إلى إنهاء الحرب الباردة فقدت الولايات المتحدة العدو الذى كان يتيح لها التمتع بدور القوة العظمى وقائدة العالم الحر فى نفس الوقت . وكشفت التطورات أننا لم نكن مستعدين لمواجهة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . وإننا لم نحسم خيارنا أى الدورين نريد أن نلعبه .. لقد أردنا أن نظل كما نحن قوة عظمى وقادة للعالم الحر ، رغم أن الظروف التى كانت سببا لذلك اختفت ولم تعد موجودة . ففى الحرب الباردة كان العالم الحر مهدد فى وجوده ويبحث عن حماية من قوة عظمى ، ووحدت الديمقراطيات الغربية صفوفها تحت راية حلف شمال الأطلنطى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة بشكل واضح . ولكن ما إن اختفى التهديد السوفيتى حتى تلاشى معه الدافع الأساسى وراء توحد الغرب تحت سيطرة الولايات المتحدة .

وقد نجم عن ذلك أن غير حلف شمال الأطلنطى من طبيعته ودوره، وأصبح أشبه ما يكون بمنظمة متعددة الأطراف ، بعد أن فقد الحلف ميزته الأساسية التى تمتع بها إبان حقبة الحرب الباردة .

دور جديد :

من أجل استعادة الدور الذى تمتعت به الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة ، يتعين عليها أن تصبح زعيمة الدول الديمقراطية وأن تغير نهجها تبعا لذلك . وعليها أن تبنى علاقات شراكة حقيقية وتلتزم بالمبادىء التى تسعى لفرضها على الآخرين . ولما كانت الجهود السلمية لا تنجح بالضرورة بشكل دائم فيتعين على أمريكا أن تحتفظ بقوتها العسكرية ولكن هذه القوة يجب أن تكون فى خدمة نظام عالمى عادل وأن تقنع الآخرين فى أنحاء العالم بأنها كذلك . هذه الرؤية تتناقض مع الايديولوجية التى تتبناها إدارة بوش والتى أصفها بأنها نوع من الداروينية التى تعتبر الحياة صراعا بين الكائنات قائما على التنافس وليس التعاون .. يكون البقاء فيه للأقوى !

وكانت فترة الحرب الباردة تتسق مع هذا المبدأ .. فقد كان التنافس على أشده بين قوتين عظميين وعالمين مختلفين أحدهما قائم على التنافس الحر والآخر قائم على وعد بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التخطيط المركزى . هذا الوضع تغير تماما مع انهيار الطرف الأول من المعادلة ، ومع ذلك فإن البرنامج الانتخابى الذى انتخب على أساسه حاكم تكساس آنذاك جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ كان يعتمد على نفس

سياسات الحرب الباردة. أن فشل نموذج التخطيط المركزى لا يعنى بالضرورة أن النموذج الآخر (الرأسمالية) هو الخير المطلق خاصة إذا اعتمد عقيدة المحافظين الجدد التى تقول «إننا على صواب محض والآخرون على خطأ مطلق».

وفى رأيى فإن من المناسب أن نعزو انتصار الغرب إلى حقيقة أنه مجتمع منفتح أكثر من كونه مجتمعا رأسماليا ، فيما كان الاتحاد السوفيتى نموذجا للمجتمع المغلق . ورغم ذلك فإن كثيرين لا يتبنون نظرتى للعالم ، كما أن فريدريك هايك رائد الاقتصاد الحر أكثر تأثيرا من كارل بوبر فيلسوف المجتمع المنفتح . ومنذ انتخاب رونالد ريجان فى أمريكا ومارجريت تاتشر فى بريطانيا أصبح منهج الأصولية الرأسمالية هو السائد فى العالم الغربى . وفى المقابل فقدت العقلية التى أبدعت خطة مارشال جاذبيتها وقدرتها على إنتاج أفكار جديدة .

الأمن الجماعى :

تهيمن على الشعب الأمريكى حاليا هواجس الأمن .. وهذا شعور مبرر إلى حد ما . فالتهديد الإرهابى قائم وحقيقى وخطر وقوع أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو حتى نووية ليس مستبعدا . ولكن السؤال هو : كيف نواجه هذا الخطر ؟

إن أفضل وسيلة لمواجهة التهديد الإرهابى تكمن فى أسلوب الأمن الجماعى ؛ إذ لا يمكن تصور أى قدر من النجاح لجهود منع الانتشار أو مكافحة الإرهاب الدولى دون أن يتم ذلك ضمن إطار دولى. إن المسؤولية تقع على عاتقنا لأننا القوة المهيمنة فلا بد أن نأخذ زمام المبادرة . فقد أصبح الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

تهديدا لأمننا القومى لأننا نحتل هذه المكانة عـالميا كقوة مسيطرة . ومن ثم فإن أفضل طريقة لمواجهة هذه التهديدات تكون من خلال تعزيز ترتيـباتنا للأمن الجمـاعى . ولا بد أن تكون استراتيجـيتنا للأمن الجمـاعى واسعة النطاق بحـيث تعتمـد على سياسة فـعالة وبناءة فى نفس الوقت . إن العـالم ينظر إلينا كى نبـدى هذا النوع من القيادة . لقـد قمنا بذلك فى الماضـى ، كما أن السـبب الرئيسى لتلك المشـاعر المناهضـة لأمريكـا التى تسود العـالم الآن نابع من سوء اسـتغـلال هذا الدور حاليـا . وبينما تحـتاج ترتيـبات الأمن الجـماعى إلـى تعزيزها فـإنهـا يمكن أن تتـسع حـتى يحل الأمن الدولى مكان الأمن القـومى. وهناك اعـتـباران يجـعـلان من هذا التصـور أمرا غير واقـعى ؛ الأول يتمثل فى عدم وجـود رأى عام داعم لمثل هذا التـوجـه ، والثـانى هو وجـود بغض شـديد لفكرة الاعـتمـاد على المنظـمات الدوليـة والمعـاهدات الدوليـة. ولا بد أن نعتـرف بأن هذه النظرة السلبية تجـاه المنظمات مبـالغ فيهـا وقد نجح أصحاب عـقيدة التفوق الأمريكى فى تغـذية هذا الشعور من خلال براعتـهم فى التأثير على الرأى العـام المحلى . ومن هنا فإن وجود قـيادة مـختلـفة يمكن أن تنجح فى قـيادة الرأى العـام فى الاتجاه المعاكس. ومع ذلك سـيكون من الخطر أن نذهب بعيدا فى إخضـاع مصالحنا الأمـنية للمؤسـسات الدولية بـسبب الاعتـبار الثانـى.

ولا شك أن التـرتيـبات الدوليـة تعنى التـعـامل مع دول ذات سيادة . والدول توجهها مصـالحها الخاصة ومن ثم فلا يمكن أن نعتمد فى أمننا على الآخرين . كـما أن هناك احتمالاً بأن ينجح أى

من الأطراف المشاركة فى منظومة الأمن الجماعى فى التهرب من التزاماته ، وهنا لا بد أن نكون قادرين على الاعتماد على قدرتنا الخاصة للدفاع عن انفسنا . ومما يعزز خطر الخداع أن تكون الدول الأخرى المشاركة فى منظومة الأمن الجماعى أقل ديمقراطية وأقل انفتاحا مما نحن عليه . وفى هذا الإطار فإننا نحن أيضا عرضة لأن نعجز عن الوفاء بالتزاماتنا أو أن نخدع الآخرين . وفى الحقيقة فإننا نمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية أكثر من أى دولة أخرى فى العالم . ومن ثم فسيكون من الخطأ اعتماد نظام يقوم على التعددية المترهلة التى تسمو على الانتقاد أو نظام يقوم على السياسة الأحادية المفرطة التى تنتهجه إدارة بوش حاليا . فكلا النظامين يمثلان خطرا على الأمن القومى . وهكذا يمكن اعتماد طريق ثالث للأمن الجماعى يعتمد على التعاون الدولى فى ظل دور قيادى أمريكى لا يأخذ فى الحسبان تحقيق المصالح الأمريكية فقط على حساب مصالح الآخرين المشاركين فى هذه المنظومة. إن انتهاج أسلوب الأمن الجماعى يمكن أن يتيح لنا استمرار التمتع بموقع القوة العظمى الوحيدة فى العالم وبتكاليف أقل مما ننفقه الآن . إننا ننفق على ميزانيتنا الدفاعية أكثر مما تنفقه كل دول العالم مجتمعة ، ومع ذلك لا نشعر بالأمن !

إننا نتمتع بكل مقومات القوة العظمى من قوة عسكرية إلى تقدم تكنولوجى هائل يحاول الجميع اللحاق به . إننا فى وضع يسمح لنا بإملاء ما نريد ولكننا عاجزين عن ذلك بسبب سياستنا الأحادية الحالية التى فشلت فى إقناع الآخرين بأن يقفوا معنا بمحض اختيارهم ، وهو ما يؤكد ضرورة تغيير هذه السياسة

بالكامل . وما حدث فى العراق خير دليل.

ومن يتابع تطورات الأزمة العراقية وما تلاها من غزو سوف يكتشف أن السياسة الأمريكية الحالية تمثل نموذجا لنظرية الفقاعة التى تقترب من نقطة الانفجار ؛ فبعد ١١ سبتمبر التف الشعب الأمريكى بكامله خلف الرئيس بوش ولكن عندما تكشفت حقائق الموقف انفض كثيرون من حوله وانهارت معدلات شعبيته وأصبحت تدور حول نسبة ٥٠ فى المائة . ومن المتوقع أن تهبط إلى ما دون ذلك بكثير . وإذا ما سارت الأمور كما هى عليه الآن فأنا على ثقة تامة من أن الشعب سيرفض بوش فى الانتخابات القادمة (نوفمبر ٢٠٠٤) . ولكن كما قلت فى البداية فإن هدف هذا الكتاب ليس فقط طرد بوش من البيت الأبيض وتطهير مراكز صنع القرار من أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى ، ولكن الهدف الأساسى هو نبذ عقيدة بوش وفريقه تماما وتبنى رؤية جديدة مستنيرة لدور أمريكا فى العالم . واذا كانت رئاسة جورج بوش تمثل انحرافا عن المبادىء الأمريكية ، فعلينا التعلم من هذه التجربة، فالمجتمعات المفتوحة تتعلم بالتجربة والخطأ . ولا شك أن ما نعانى منه حاليا من اخفاقات لا بد أن يقودنا إلى تبنى سياسات بناءة لتصحيح مسار قوة عظمى بعد أن تحول تفوقها إلى فقاعة توشك على الانفجار .

الفصل الحادى عشر

نظرية الفقاعة

- بوش خدع الشعب الأمريكى والكونجرس وأغضب الحلفاء
- صقور الإدارة يستغلون مخاوف الشعب لأغراضهم الخاصة
- غزو العراق تم بحجج زائفة وقدم هدية لابن لادن وأتباعه
- مطلوب استراتيجية بعيدة المدى لتغيير دور أمريكا فى العالم

ربما يعتقد البعض بعد قراءة ما كتبته فى الفصول السابقة من الكتاب أننى متطرف فى آرائى السياسية أو أننى ديمقراطى الهوية والهوى ؛ ولكن هذا ليس صحيحا على الإطلاق .. فقد اعتدت أن أكون متوازنا إلى حد كبير وأرى أن هناك إيجابيات وسلبيات فى أداء كلا الحزبين الديمقراطى والجمهورى وإن كنت أميل قليلا إلى تأييد الديمقراطيين .. ومع كل هذا فأنا لا أعتبر أن فوز أى من الحزبين فى الانتخابات مسألة حياة أو موت سواء كان الأمر يخص الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونجرس . كما أن ما كتبته من آراء لا يعود الى تحول مفاجىء فى شخصيتى بل مرده إلى تحول خطير فى الدور الذى تلعبه أمريكا فى العالم . ولكى أشرح ما أقصده أسترشد بنظرية معروفة جيداً فى مجال أسواق المال تسمى «الفقاعة» .. وهذا هو الوضع الذى تمر به أمريكا حاليا فى إطار ما يعرف باسم «سياسة التفوق الأمريكى» . أعرف أن تشبيه الوضع الحالى فى مجال السياسة بما يحدث فى البورصة قد يكون تشبيها خياليا ولكن الأمر يستحق المتابعة لأنه يلقى ضوءا جديدا على ما آل له وضعنا حاليا . فنحن محاصرون فى مستنقع العراق .. والسؤال كيف حدث ذلك وما الحل ؟!

نظرية الفقاعة :

ومن ثم فإن المقارنة بين الوضع الحالى وما يحدث فى البورصة قد يشرح الأمر . وهناك أمر مهم جدا يتيح فهم أسباب تكون ما يعرف باسم الفقاعة بالأسواق المالية وهو أن الفقاعة لا تنشأ وتتضخم خارج المناخ المحيط بالبورصة بل داخلها . فالفقاعة تعتمد على أساس قوى من الواقع ولكن هذا الواقع يجرى تشويهه فى أذهان المشاركين باعتقادات وأفكار خاطئة. وكما قلت مرارا هناك تفاوت كبير بين ما يعتقده الناس وبين حقيقة الأمر على أرض الواقع . وفى الوضع الطبيعى يكون هذا التفاوت فى حدود الممكن من خلال عملية تصحيح ذاتية بين الإنسان ونفسه من أجل التكيف مع الواقع .. وعندما يجد الناس أن النتائج لاتلبى تطلعاتهم وطموحاتهم فإنهم يلجأون إلى تعديل هذه التطلعات والطموحات بما يتسق مع هذه النتائج . ولكن هناك حالات معينة تتعطل فيها هذه الآلية عندما تسود حالة من تصديق الأفكار الخاطئة فى السوق .. ومن هنا تنشأ الفقاعة وتتضخم ، ومع اتساع الفجوة بين الواقع والتفسيرات الزائفة له تصل الفقاعة إلى حد ينتهى بها إلى الانفجار . هذا ما حدث تماما فى مجال سوق تكنولوجيا المعلومات .. فقد كان النمو والتطور فى مجال التكنولوجيا واقعى ولكن جرى تضخيم هذا الواقع . وفى البداية تسبب تضخيم حقيقة النمو فى سوق صناعة تكنولوجيا المعلومات فى تسريع عمليات التطوير والاختراع ولكن فى نهاية الأمر لم يستطع السوق تحمل هذا التسارع الذى لايتسق مع الواقع مما تسبب فى انفجار ما عرف باسم «فقاعة تكنولوجيا المعلومات» عام ٢٠٠٠ وإذا كان الانفجار قد تأخر عما توقع كثير

من الخبراء ـ وأنا منهم – فقد كانت آثاره أشد قسوة وقوة.

ولكن هناك نقطة بالغة الأهمية وهى أنه من الممكن تجنب حدوث مثل هذه الفقاعات وتخفيف آثارها الضارة إلى أبعد حد ممكن أو تجنبها على الإطلاق . وكلما كان تنفيس الفقاعة قبل انفجارها أسرع كلما كانت النتائج أفضل .

فلسفة التفوق :

وفى رأيى فإن فلسفة «التفوق الأمريكى» التى تنتهجها إدارة جورج بوش الحالية تشبه تماما وضع الفقاعة. فهناك حقيقة واقعية .. وهى أن أمريكا تحتل دورا مهيمنا فى العالم .. وهناك أيضا سوء تفسير لهذا الواقع . وأنا أصفه بأنه نوع فج من الداروينية الاجتماعية «نسبة إلى نظرية داروين» التى ترى الحياة صراعا من أجل البقاء بموجب نظرية البقاء للأقوى الأمر الذى يلغى تماما فكرة التعاون بين الأحياء . وطبقا لمعتنقى مذهب التفوق الأمريكى فإن أمريكا الآن هى الأقوى ومن ثم صاحبة الحق الأوحد فى البقاء . لقد تحول تشويه الواقع إلى دليل عملى بعد انتخاب جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة ، وما تلاه من وصول أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى إلى مراكز صنع القرار وتزايد فجوة التفاوت بين التصورات والواقع . وكان من الممكن أن تقوم آلية التصحيح الذاتى بدورها وتبقى على التفاوت فى حدود مأمونة . ولكن جاءت هجمات سبتمبر الإرهابية لتدفع الأمة الأمريكية وراء هؤلاء ومع غزو العراق دخلنا إلى منطقة انعدام التوازن بين الواقع والتفسيرات المقدمة له. لقد تبع الغزو عنصرين مهمين الأول فتح مجالات جديدة أمام الشركات التجارية وإطلاق العنان للقوة العسكرية .. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين قطاع

الأعـمال والصـناعات العـسكرية .. وهى غـالبـا ما تـكون علاقـة موضع شكوك .

تحذير ايزنهاور :

لقـد تحدث دوايت ايزنهـاور عـما أسـماه بمـجمع الصناعـات العسكرية . لقـد أثبت الواقع أن الترابط بين قطاع الأعـمال وقطاع الصناعـات العـسكرية يؤدى إلى أن كـلا منهـمـا يفسـد الآخـر. وتاريخيا كـانت الولايات المتحدة بعيدة عن هذا التأثيـر لأن قواتها المسلحة كانت محدودة العدد . وبعد الحـرب العالمية الثانية تغيرت الظروف ووصلت إلى حـد دفع الرئيس ايزنهاور إلى التـحذير من الخطر . وفى دول أخرى كانت هذه العلاقة أكثر سوءا وهو ما بدا واضحا فى ألمانيا النازية والامبراطورية اليابانية وإيطاليا الفاشية.

وكـمـا سبـقت الإشـارة إليـه فإن الأسـاس الذى أقـام عليـه المحافظون الجدد مـشروعهم «للقرن الأمـريكى الجديد» هو زيادة الإنفـاق العـسكرى الذى يرتبط أسـاسـا بالصناعـات الدفـاعـيـة والنفطية . وعلى سبيل المثال فـإن ريتشارد بيرل الذى لا يتقاضى مرتبا مـن منصبه كرئيس لإدارة السـياسات الدفاعـية كون ثروة طائلة من عمله كمـستشـار لشركات ضخـمة . وديك تشينى الذى كان رئيسـا لشركة هاليبورتون أصـبح الآن نائبا للرئيس بوش .. وكلنا يعرف جيـدا إلى أى حد كانت عقود هاليـبورتون فى العراق مربحة . أنا لا أقـول إن أفكار المحافظين الجدد تقوم عـلى مصالح مالية فأنا لست من الماركسيـين الجدد ، ولكن هناك علاقة تبادلية لا يمكن إنكارها بين الشـركـات والجيش. وقـد ظلت هذه العلاقـة التبادلية أيضا فى حدود آمنة إلى أن جاءت أحـداث سبتمبر لتصل بها إلى آفاق بعيدة ..

تفويض زائف :

وكما قلت آنفـا ، لم تكن هجمات سبتمبر ذاتها هى التى خلقت وضعـا خارقا للـعادة بل نـجم هذا الوضع الغريـب عن طريقة رد إدارة بوش على الهجـمات الإرهابية . فقـد أعلن بوش الحرب على الإرهاب .. ومن خـلال ربط هذه الحرب بأسلحـة الدمار الشـامل أعطى لنفـسه تفـويضا زائفـا بغزو العـراق . ولكن وجـود قوات احـتـلال بالعـراق حول هـذا البلد إلى منطقـة جـذب للإرهابيـين وأصبحنا محاصرين فى مستنقع أبسط ما يقال عنه أنه كابوس .

لم يدرك الأمـريكيـون أن إعـلان الحـرب على الإرهاب وغـزو العراق لم يكن الرد المناسب على هجـمات سبتمبـر .. وحتى اليوم هناك الكثـير من الأمـريكييـن الذين يعتـبرون أن هذه الهـجمـات الإرهابيـة تبرر أعمـالا تقوم بهـا الإدارة حاليـا لم يكن من الممكن قبولها فى الظروف العادية . لم يتـوقف المحافظون الجدد أصحاب عقـيدة التفـوق الأمريكى والرئيس بوش نفـسه أبدا عن تذكـيرنا دومـا أن أحداث سـبتـمبـر غيـرت العالم . ولم يبـدأ الأمريكيـون أنفسـهم فى إمعان النظر فيـما يقال لهم إلا بعد أن أدركو أن هناك شيئـا ما خطأ يجرى فى العراق بشكل خطير. لقـد دخلنا المصيدة بأقـدامنا .. هذه المصـيـدة أعـدها لنا الانتـحـاريون الذين حـولوا الطائرات المدنية الى قنابل مدمـرة . لقد أرادوا لنا أن نتصرف على هذا النحو الذى نتـصرف به الآن .. ربما لأنهم يفـهمونا أكـثر من فهمنا لأنفسنا .

عقيدة ابن لادن :

ورغم أننى لا أسـتطيـع أن أزعم لنفـسى احـتكار المعـرفـة أو الحكمـة إلا أننى أستـطيع أن أتبين الخطوط الـعريضـة لخطة هذا

الشخص الذى التصق اسمه بالشر وهو أسامة بن لادن. يرى ابن لادن أن حضارتنا حضارة منحلة موصومة بالفساد الأخلاقى .. وهى حضارة ثرية وقوية ولكنها منحرفة عن الصراط المستقيم والعقيدة الحقة . ولا بد من تدميرها حتى تسود هذه العقيدة الحقة ، و «يكون الدين كله لله» . والطريقة الوحيدة لتدمير تلك الحضارة الغربية المنحلة هو استغلال نقطة الضعف فيها وهى «الخوف من الموت» . وسيكون الرد على عدو خفى غير مرئى مما يعنى إزهاق أرواح أبرياء . هؤلاء الضحايا الأبرياء سيكونون بالطبع مسلمين وهو ما سيؤدى بالتبعية إلى زيادة نزعة التشدد لدى المسلمين بسبب سقوط ضحايا أبرياء من بينهم دون أى ذنب، وتكون النتيجة مواجهة بين الإسلام والغرب . ورغم أن الغرب يتمتع بالوسائل التى تتيح له التفوق المادى إلا أن الإسلام سيسود فى النهاية لأنه يتمتع بميزة تنافسية رئيسية وهى عدم الخوف من الموت .

هذه هى المنظومة الفلسفية التى تحكم تفكير ابن لادن واتباعه ولا شك أن الأحداث التى جرت منذ سبتمبر وحتى الآن تبدو وكأنها تصب فى هذه الخانة وتثبت صحة ما ذهب إليه هؤلاء. لقد أنهار برجا مركز التجارة العالمى بشكل يصعب تخيله ورد بوش بإعلان الحرب على الإرهاب. لقد كان ابن لادن يتوقع أن تضرب أمريكا فى أفغانستان وهذا يفسر لماذا اغتيل أحمد شاه مسعود قبل يومين من هجمات سبتمبر .. والسبب ، لأنه كان الشخص الوحيد القادر على شن حملة مؤثرة ضد وجود طالبان فى أفغانستان.

هدية من السماء :

وكان غزو العراق هدية غـير متوقعة لابن لادن واتبـاعه . فقد أصـبح الجنود الأمريكـيون على الأراضـى العـربيـة أهدافا سـهلة جذابة للإرهابيين المدربين علىٰ أيدى قادة تنظيم القاعدة من جميع أنحاء العـالم . لقد استـيقظت الخلايا الـنائمة واختـفى نحو ثلاثة آلاف شخص يرتبطون بالقاعدة مـن أراضى الدول العربية بمنطقة الخليج وتحولوا إلى قنابل مـوقوته فى وجه المصالح الأمـريكية . ومن المعتقد أن هؤلاء ينشطون حاليا فى العراق. ولا شك أن بوش على حق عندما يقول إن العراق أصبح الجبهة الرئيسية فى الحرب على الإرهاب. وسـواء كان يدرك ذلك أم لا فـإن بوش يكون بذلك يتصرف بما يخدم أهداف الإرهابيين.

مازلت أقول إنه بينمـا كان عامة الأمريكيين يتـصرفون بشكل غريزى فـإن أصحاب عقـيدة التفوق الأمـريكى المحيطين بالرئيس بوش كانت لديهم «أجندة خـفية» وخطة أصلية بحـوذتهم جاهزة للتنفـيـذ . لقد أحـضـروا الخطة معـهم عندمـا وصلوا إلى البـيت الأبيض ثم طـوعـوها كى تلائم الحـدث مع وقـوع الهـجـمـات الإرهابية. وفـى واقع الأمر لقد اسـتغل المحـيطون بالرئيس بوش الخوف الغريزى لدى الأمريكيين لأغـراضـهم الخاصة . ولكنهم لم يتوقعوا النتائج المتـرتبة على ذلك . وحتى عندما يتم الحكم عليهم بمعـيارهم فـإن مواصلـة السيـر على هذا الطريق طبـقا لعـقيـدة «التـفوق الأمـريكى» الـذى تتبـعه الإدارة الحـاليـة يعكس فشـلا ذريعا.

ومن ثم فإن تطورات الأحداث تؤكد أنه من السخف فرض مبدأ «التفوق الأمريكى» بالوسائل العسكرية انطلاقا من اعتمادنا الكامل

على قوتنا العسكرية والشعور بالحاجة الماسة إليها وخاصة عندما يكون وجودنا معرض للخطر. إننا لا ننظر إلى أنفسنا بوصفنا شعب توجهه الأيديولوجية بقدر ما نعتبر أنفسنا شعباً يقوده الفكر البرجماتى العملى . ولكن للأسف أصبحت الايديولوجية هى التى توجه السياسة الأمريكية حاليا مع وجود هذه الإدارة فى البيت الأبيض . لقد تحالفت الأصولية الرأسمالية مع الأصولية الدينية متمثلة فى اليمين المسيحى ونجح الفريقان فى السيطرة على الحزب الجمهورى ، الذى قفز بدوره إلى البيت الأبيض مستفيدا بظروف داخلية وخارجية عديدة . ومع وقوع هجمات سبتمبر أصبح لأصحاب عقيدة التفوق الأمريكى اليد العليا فى أمريكا .

انفجار الفقاعة :

ومع اتساع الفارق بين التوقعات والحقائق على أرض الواقع تضخمت فقاعة التفوق الأمريكى شيئا فشيئا إلى أن وصلت إلى وضع ينذر بانفجار مروع . ويتعين علينا ألا نذهب بعيدا على هذا الطريق . والشىء المهم الذى يتعين علينا أن نتذكره جيدا بشأن الفقاعة هو : إنه لا يمكن التكهن بموعد انفجارها وأن الانفجار قد يقع فى أى وقت . وكلما كان الانفجار أسرع كلما كانت الأضرار أقل واحتمالات التعافى أكثر والعكس بالعكس .

والسؤال أين نقف نحن الآن ؟ هل حانت لحظة الحقيقة أم نقف عند نقطة اختبار ؟!

فى الحقيقة يجب أن يكون كابوس غزو العراق هو نقطة الحقيقة التى تفرض على الجميع سرعة التحرك . وأيا ما كانت المبررات للإطاحة بصدام حسين فلا شك أننا قمنا بغزو العراق

اعتمـادا على حجج واهية . وسواء كـان ذلك بإدراك من جانبه أو بدون إدراك فـإن الرئيس جـورج بوش خـدع الشـعب الأمـريكى والكونـجـرس وتعامل باسـتعـلاء ظاهر مع آراء حلفـائنا. كمـا أن الحـرب علـى الإرهاب تسـبـبـت فى زيادته بدلا من العــمل على احتوائه . لقد حـوصرنا فى العراق .. ولا يمكننا الخروج الآن لأن الانســحاب من العـراق يقدم خـدمة للإرهابيـين ويعطى القـاعدة نصرا زائفا .

وهكذا نجد أنفـسنا أمام سؤال حاسم : إلى أين المسـير بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة ؟

إننى ما زلت عـند رأيى وهو أن التاريخ ليس قـدرا محتـوما .. وأتصور عدة سيناريوهات لما يمكن أن تقدم عليه إدارة بوش هى ؛ إما أن تلقى بكـل ثقلها عسكريا فى العـراق لقمع المقـاومة وبسط الاستـقرار فى هذا البلد وإمـا أن تعتـرف بالخطأ وتراجع عقـيدة التفوق وتبحث عن خطة للخـروج المنظم من العراق وإما أن تسلك طريقا وسطا بين الاثنين .. وأعتقد أن السيناريو الأخير هو الأكثر ترجـيـحـا . إذ يحـاول بوش إقناع العـراقـيـين والأمم المتـحـدة بالانخـراط أكثـر فى شـؤون العراق ، على أمـل تحسـين الوضع وتحجيم الخسائر فى صفوف القـوات الأمريكية قبل الانتخابات . وكـما هو مـعروف فـإن السـياسـة الخارجـيـة لا تقرر مـصيـر الانتـخـابات الرئاسـيـة فى أمـريـكا ، وعلى سـبـيل المثـال فـإن أفغانستان لا يتحدث عنها أحد . وإذا حدث نوع من الاستقرار فى العراق وقدر من التـحسن فى الوضع الاقتصـادى فإن آمال بوش قد تزيد فى إعـادة انتخـابه وبقائه فى البيت الـبيض أربع سنوات أخرى .

ولكنى أعتقد أن هذا السيناريو غير واقعى . لقد توغلنا فى هذا الطريق الخاطىء بما فيه الكفاية . كما تعرض موقف أمريكا فى العالم إلى ضرر بالغ وزادت مشاعر الرفض والاستياء ضد أمريكا ليس فى العراق فقط بل وفى أنحاء العالم . فضلا عن ذلك فإن كل المشكلات الخاصة بالرأسمالية العالمية التى أهملتها إدارة بوش تتفاقم.

إننى أفضل اعتماد سيناريو ثالثا يقوم على إعادة النظر فى دور أمريكا فى العالم فى ضوء ما تم تفصيله فى هذا الكتاب . هذا الأمر لا يتطلب فقط رفض بوش فى انتخابات الرئاسة القادمة بل تبنى رؤية إيجابية أكثر لهذا الدور. أدرك إنه ليس من السهل إقناع العالم أننا تغيرنا بين يوم وليلة .. ولنتذكر أن ميخائيل جورباتشوف لم يستطع إقناعنا بما جاء به لتصحيح مسار الشيوعية التى كانت قد أخذت طريقها إلى الانهيار .. ولكن علينا أن نبذل جهدا مضاعفا فى إطار استراتيجية طويلة المدى إذا أردنا الهروب من هذه الدائرة المروعة من التطرف والعنف .

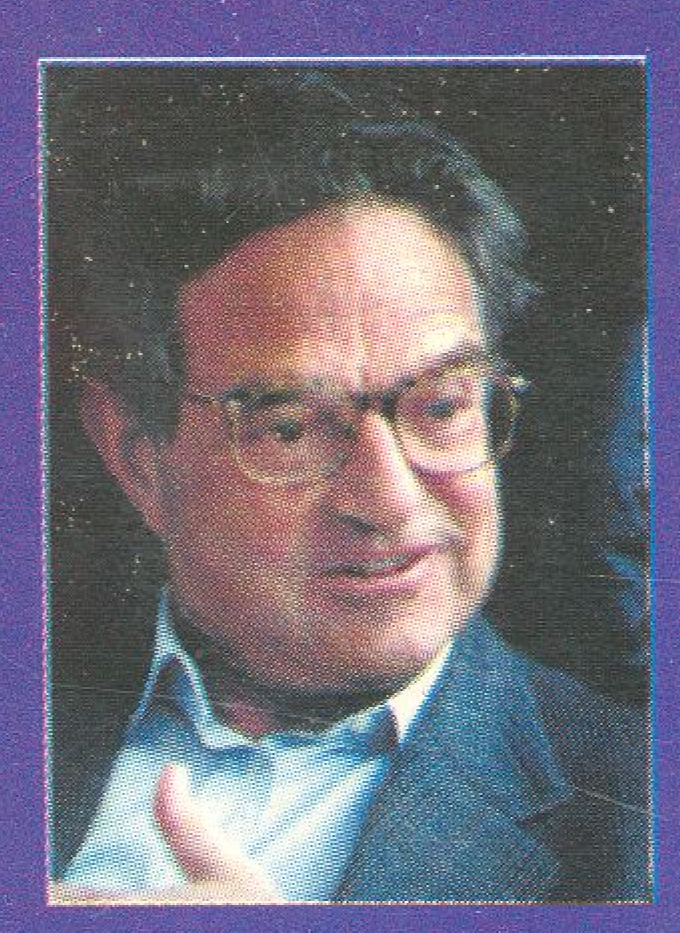
رقم الإيداع

٢٠٠٤/٥٦١٤

الترقيم الدولى

977 - 08 - 1155 - 6

هذا الكتاب



جورج سوروس

THE BUBBLE OF
AMERICAN
SUPREMACY
CORRECTING THE MISUSE
OF AMERICAN POWER
GEORGE
SOROS

« خرافة التفوق الأمريكى » .. أحدث وأخطر كتاب صدر فى أمريكا منذ أيام .. للمؤلف جورج سوروس وهو اسم ذائع الصيت فى دنيا المال والأعمال ليس فى أمريكا فقط بل فى كل أنحاء العالم . ولكن الجديد هنا أن يكرس سوروس نفسه وثروته ضد الرئيس بوش من أجل إسقاطه فى انتخابات الرئاسة القادمة ويعتبر ذلك « مسألة حياة أو موت » !

لم يكتف سوروس برصد ملايين الدولارات من أجل ذلك الهدف بل قام بتأليف هذا الكتاب الذى يعتبر قنبلة شديدة الانفجار بكل ما تحمله الكلمة من معنى . ولا يتردد سوروس فى هذا الكتاب فى اتهام من يصفهم بالمحافظين الجدد فى إدارة بوش بالانحراف عن المبادىء الأمريكية وتعريض أمن البلاد للخطر وأنهم استغلوا هجمات سبتمبر أسوأ استغلال وجعلوا الشعب الأمريكى رهينة الخوف من الإرهاب من أجل تنفيذ « أجندة » معدة سلفاً حتى قبل وصول بوش إلى السلطة . ويقول سوروس أيضا : إن أمريكا لن تكسب معركة الإرهاب أبداً وأن الرأى العام العالمى يعتبر أمريكا دولة مارقة خارجة على القانون وأنها تمتلك أسلحة دمار شامل أكـ... بلد آخر فى العالم. أما أخطر ما أشار إليه سوروس فى كتابه ... فهو ذلك التحالف بين الأصولية الدينية التى تمثلها ... اليمين المسيحى والأصولية الرأسمالية متمثلة فى أبا... النفط والصناعات العسكرية. ويقول سوروس إن الس... الطريق يعنى بداية النهاية « لفقاعة التفوق الأمريكى » ... مآلها حتماً إلى الانفجار .